وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعـــة القـــادسيـــــة
كليّـــة التربية
قسم اللغة العربية

الإسقاط في الدّرس اللغويّ

رسالة تقدمت بها

زهراء صباح يوسف

إلى مجلس كليّة التربية / جامعة القادسية
وهي من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها / لغة

إشراف
الأستاذ الدكتور
لطيف حاتم عبد الصاحب الزامليّ

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

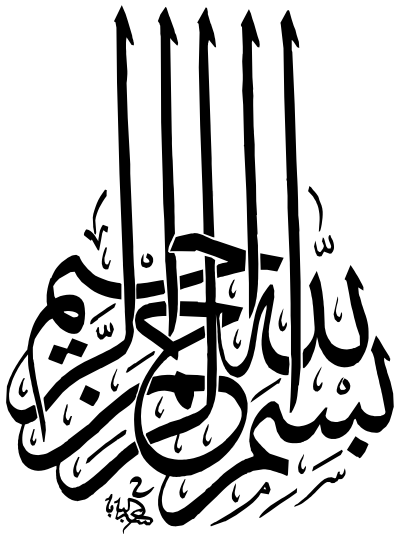

﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

الأعراف : ١٤٩

إقرار المشرف

أشهد أنّ كتابة هذه الرسالة الموسومة بـ ((**الإسقاط في الدّرس اللغوي**)) ، المقدمة من الطالبة ((**زهراء صباح يوسف**)) قد جرت تحت إشرافي في كلية التربية – جامعة القادسية ، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، في اللغة العربية وآدابها/ لغة .

الإمضاء :

الاسم : أ . د .

لطيف حاتم عبد الصاحب

التاريخ : ١٥/ ١ / ٢٠١٩

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

الإمضاء :

الاسم : أ. د.

عبدالله حبيب التميمي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : ١٥/ ١ / ٢٠١٩

إقرار اللجنة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا قد اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ(الإسقاط في الدرس اللغوي)، وقد ناقشنا الطالبة(زهراء صباح يوسف) في محتويات الرسالة وفيما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة، وبتقدير(ممتاز).

الأستاذ الدكتور
سامي ماضي إبراهيم
رئيسا
٢٠١٩/٣/١٨

الأستاذ المساعد الدكتور
عمار نعمة نغيمش
عضوا
٢٠١٩/٣/١٣

الأستاذ المساعد الدكتورة
أصيل محمد كاظم
عضوا
٢٠١٩/٣/١٩

الأستاذ الدكتور
لطيف حاتم الزاملي
عضوا ومشرفا
٢٠١٩/٣/١١

مصادقة عمادة كلية التربية في جامعة القادسية على قرار اللجنة

الأستاذ الدكتور

خالد جواد العادلي

عميد كلية التربية

شكر وعرفان

الشّكر لله أولاً و آخراً على توفيقه لإكمال هذا العمل راجيةً منه (جلّ وعلا) أن ينفعَ به لتتحقق الغاية المنشودة منه .

وجزيل شكري وامتناني إلى من تعهدني بالرّعاية والتّعليم فكان لي المثل الأعلى أستاذي ومشرفي الدّكتور : **(لطيف حاتم الزَّاملـيّ)** أسال الله تعالى أن يزيد في توفيقه ويطيل في عمره .

و أتوجه بالشّكر والعرفان إلى جميع **أساتيذي** في قسم اللغة العربية فلهم كل الفضل في إرشادي ووصولي والبحث إلى ما عليه الآن فلهم كل الشّكر والتّقدير .

شكري وتقديري لكلّ من مدّ يد عونٍ لإفادة البحث ولو بكلمة واحدة .

أسرتي الكريمة **وأصدقائي** الأعزاء شكرٌ ممزوج بالمودة والحب على وقوفكم معي طيلة مدة الدّراسة والبحث .

زهراء

مسرد الموضوعات

مسرد الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢ _ ٤
التمهيد : **الإسقاط** : **مفهومه وعلله**	٦ _ ٢٢
أولاً : مقاربة المفهوم	٦
ثانياً : العلل الموجبة للإسقاط	١٠
الفصل الأول : **إسقاط الأصوات الصامتة والصائتة**	٢٤ ـ ٧٨
أولاً : إسقاط الأصوات الصامتة	٢٨
١. إسقاط الهمزة	٣١
أ . إسقاط الهمزة في البيئة الحجازية	٣٢
ب . إسقاط همزة (أب)	٤٠
ت . إسقاط همزة (خير) و(شر)	٤٢
٢. إسقاط التاء	٤٣
. إسقاط علامة التأنيث (التاء)	٤٤
٣. إسقاط الحاء	٤٩
٤. إسقاط النون	٥٠
أ . إسقاط النون من الأسماء	٥١
ب . إسقاط النون من الأفعال	٥٤

ت . إسقاط النون من الحروف	٥٥
ثانيا : إسقاط الأصوات الصائتة	٥٦
١ . إسقاط الصوائت الطويلة	٥٩
. إسقاط الألف عند الإسناد	٦١
. إسقاط الواو والياء عند الإسناد	٦٣
إسقاط الواو والياء على نحو(ندعُ ويأتِ)	٦٥
٢ . إسقاط الصّوائت القصيرة	٦٩
ـ أثر النّظام المقطعي في إسقاط المصوّتات القصيرة	٧٧
الفصل الثّاني: ما أُسقط من الأسماء والأفعال حتى عُدّ متروكًا في الاستعمال	٨٠ ـ ١٢٣
أولاً: إسقاط الأسماء	٨٣
١ . إسقاط المفرد من الأسماء والاستغناء بالجمع	٨٣
٢ـ إسقاط الجمع من الأسماء والاستغناء بالمفرد	٨٧
٣ـ إسقاط صيغة من صيغ الأسماء الصّرفية	٩٣
أ ـ إسقاط المصدر	٩٣
ب ـ إسقاط اسم الفاعل	٩٩
ت ـ إسقاط اسم المفعول	١٠٤
ثانياً: إسقاط الأفعال	١٠٦
١ ـ إسقاط أحد أزمنة الفعل	١٠٨

أ ـ إسقاط الماضي	١٠٨
ب ـ إسقاط المضارع	١١٢
ت ـ إسقاط الأمر	١١٤
٢ ـ إسقاط الصّيغة المجردة للفعل استغناءً بالمزيدة	١١٧
أ ـ إسقاط المجرد الثّلاثي	١١٨
ب ـ إسقاط المجرد الرّباعي	١٢٠
٣ ـ إسقاط بناء الفعل للفاعل والاقتصار على بنائه للمفعول	١٢١
الفصل الثّالث: إسقاط الجمل	١٢٥ ـ ١٥٤
أولاً: إسقاط الجملة الإسمية	١٢٨
١ ـ الاستغناء عن الجملة الإسمية في باب التّعجب	١٢٩
٢ ـ الاستغناء عن الجملة الإسمية في باب القسم	١٣٣
٣ ـ الاستغناء عن الجملة الإسمية في باب اسم الموصول	١٣٤
ثانياً: إسقاط الجملة الفعلية	١٣٩
١ ـ الإسقاط في الجملة الشّرطية	١٤١
٢ ـ الإسقاط في الجملة الفعلية الخبرية	١٤٧
٣ ـ الإسقاط في الجملة المضاف إليها	١٥١
نتائج البحث	١٥٦ ـ ١٥٧
المصادر والمراجع	١٥٩ ـ ١٧٧
ملخص الرّسالة باللغة الإنجليزية	B – C

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والسّلام على عباده الذين اصطفى ، وأفضل الصلاة على المبعوث رحمةً للعامين أبي القاسم محمد و على آله الطيبين الطاهرين .

وبعد :

فقد احتفظت اللغة العربية منذ أمدٍ بعيد بكثير من الظّواهر اللغوية التي حظيت بعناية النّحاة منذ القرن الثّاني الهجري ، حتى قامت دراساتٌ كثيرةٌ حولها بمختلف مستويات الدّرس اللغوي من صوتية وصرفية ونحوية ودلالية .

ولأنّ عناية القدماء ـ كما ثبت ذلك عنهم ـ بالتّطبيق غلبت على التّنظير في مسائل اللغة ، نحو موضوع الإسقاط قد يكمن خلف هذا التّطبيق أفكارٌ معينة يمكن أن يشكّل نضجُها عرضاً نظريّاً ودراسةً مستقلة لظاهرة لغوية اختلطت عند كثير من الدّارسين بالحذف على الرّغم من أنّ سيبويه من أوائل النّحويين إشارةً إليها في مستهل كتابه ، ثم تناثرت مصاديق هذه الظاهرة (الإسقاط) في مختلف أجزاء الكتاب نفسه عند سيبويه ، وكذلك غيره من المصادر اللغوية .

ولم تحظَ هذه الظّاهرة (الإسقاط) بدراسة مستقلة، لذلك ، وبعد الإشارة من أستاذي الدّكتور لطيف حاتم الزّامليّ بدراسة هذه الظّاهرة وجمعها في موضعها؛ لتكون في متناول أيدي الدّارسين تم اختيار موضوع " **الإسقاط في الدرس اللغوي** "، ولا أنكر أنّني وقفت حينها وتهيّبت الموضوع ؛ إذ لم تكن صورة الإسقاط قد استقرت بعد في ذهني لأجعلها ميدان دراستي ، كما أنّ قسماً ليس بالقليل من النّصوص التي تتحدث عن الإسقاط التي جمعتها لأدرسها وأبوّب ما ضمته من إسقاط تأتي بلفظ (يُحذف أو حذفوا) أو ما إلى ذلك ممّا يجعل النّظرة الأولى تستبعد هكذا نصوص من الإسقاط وتحصرها في الحذف حتى خفف عني عبء هذا الهمّ ما وجدته من استدلالٍ ببعض هذه النّصوص وأمثالها من أهمّ المحدثين ورائدي الدّرس الصّوتي الحديث ، نحو الدّكتور إبراهيم أنيس ، والدّكتور عبد الصّبور شاهين، وكذلك أستاذي ذو الفضل الكبير على صاحبة هذا البحث الدّكتور جواد كاظم عناد.

ومن ثمّ أخذ بيدي أستاذي المشرف وشجّعني كثيراً على دراسة هذا الموضوع وأخذِ الوقت الكافي للقراءة ، واستقراء نصوص الإسقاط قبل الشّروع في الكتابة .

وبعد تسجيل الموضوع وإقراره من أساتذتي في اللجنة العلمية في قسم اللغة العربية / كلية التربية بدأتُ أبحثُ عن هذه الظاهرة ومصاديقها في الدّرس اللغوي عند العرب حتى تجمع لدي عددٌ وافٍ من الأمثلة والشّواهد اللغوية ، فصارت خطةُ البحث على تمهيد وثلاثة فصول.

تناولتُ في **التّمهيد مفهومَ الإسقاط** وتمييزه عن غيره من المصطلحات التي قد تلتبس به ، نحو: الحذف والخزل وغيرهما ، مع ذكر أهم علل هذا الإسقاط .

وأمّا **الفصل الأول** فكان في **إسقاط الأصوات الصّامتة والصّائتة** ، وهو على مبحثين رئيسَين هما: إسقاط الصّوامت وإسقاط الصّوائت تتخللهما فروعٌ وموضوعاتٌ في أهمّ مصاديق إسقاط الأصوات ، وكان لهذا الفصل القدح المعلّى من صفحات الرّسالة ؛ كون الجانب الصّوتي للإسقاط هو الأبرز في دراسات اللغويين في هذه الظاهرة .

وكان نصيب **الفصل الثاني** من الإسقاط **ما أُسقط من الأسماء والأفعال حتى عُدّ متروكا في الاستعمال** ، وهو ينقسم على مبحثين اثنين : أولهما في إسقاط الأسماء و ثانيهما في إسقاط الأفعال ، ويدخل تحت هذيَن المبحثَين الرئيسَين مباحثٌ فرعيةٌ أخرى وموضوعات مختلفة في أهمّ ما يشتمل عليه إسقاط الأسماء والأفعال .

في حين **كان الفصل الثّالث** لدراسة **إسقاط الجمل** وهو ينقسم على مبحثين رئيسَين: أمّا أولهما ففي إسقاط الجمل الإسمية وأمّا الثاني ففي إسقاط الجمل الفعلية ، ويتخلل هذين المبحثين الرئيسين مباحث فرعية مختلفة في مجموعة من الجمل التي تعرضت للإسقاط .

وفي **الخاتمة** أوضحت أهمّ النتائج التي كشف عنها البحث.

وأمّا بعد فإن كان لأحدٍ فضلٌ بعد الله . سبحانه وتعالى . على هذا البحث فهو لأستاذي المشرف الدّكتور **لطيف حاتم الزّامليّ** فله منّي كل عرفان وامتنان ؛ فلولا ملاحظاتُه وتوجيهُهُ لم تصلِ الرسالة إلى ما وصلت إليه فكان نعم الأستاذ الموجه والقارئ الحصيف .

ويبقى هذا البحث به حاجةٌ إلى ما يقدمه الخبير العلمي ولجنة المناقشة من تصويباتٍ تقوّم ما اعوج منه خدمةً للبحث وعوناً للباحثة وعسى أن ينال القبول والاستحسان .

وخاتمة قولي سؤالي الله التّوفيق والسّداد ، وآخر دعواي أنِ الحمدُ لله رب العالمين ، ومن الله التّوفيق .

الباحثة

التمهيـــد
الإسقاط مفهومه وعلله

أوّلاً: مقاربة المفهوم:

يكاد يكون الإسقاط من المشترك اللفظي ؛ لاتفاق لفظه واختلاف معناه باختلاف استعماله والحقل المعرفي المستعمل فيه .

فهو في الطّب[١]غيره في الهندسة[٢]وعلم النّفس[٣] ، أمّا في الدّرس اللغوي _ وهو ما يعنينا في بحثنا هذا _ فالمعاني التي ذكرها اللغويون في معاجمهم تدور حول التّرك عند استعمالهم إيّاه حتى صار مصطلحاً قارّاً مستعملاً عند علماء الدّرس اللغوي في توجيههم النّماذج التي تتعلق بالكلام وما عرض لها من إسقاط أو ترك .

والإسقاط مصدر الفعل الرّباعي أسقط أي أوقع فـ "السّين والقاف والطّاء أصل واحد يدلّ على الوقوع وهو مطّرد ، من ذلك سقط الشّيءُ يسقط سقوطا والسّقط رديء المتاع والسّقاط والسّقط الخطأ من القول والفعل"[٤].

ويقال: (السّقط) في الولد الذي يسقط قبل تمامه[٥]، والفعل الذي يصبح به الولد سقطا يُدعى إسقاطا ، فـ "أسقطت المرأة ولدها إسقاطا وهي مسقط : ألقته لغير تمام من السّقوط "[٦]

ورد عن الفيوميّ (ت:٧٧٠هـ) في المصباح المنير: "قال بعضُهم وأماتت العرب ذكرَ المفعول فلا يكادون يقولون أسقطتُ سقطاً ولا يُقال أُسقط الولد بالبناء للمفعول، وسقط النّار ما يسقط من الزّند وسقط الرّمل حيث ينتهي إليه الطّرف بالوجوه الثّلاثة فيهما وقول الفقهاء سقط الفرض معناه سقط طلبه والأمر به ولكلّ ساقطة لاقطة أي لكل نادّةٍ من الكلام من

---

(١) الإسقاط في الطب :"إلقاء المرأة جنينها بين الشهر الرابع والسابع " المعجم الوجيز :٣١٤ مادة (سقط)

(٢) الإسقاط في الهندسة :"إسقاط الأجسام على مستويات خيالية " الرسم الهندسي :٤

(٣) الإسقاط في علم النفس :"أسلوب من أساليب الدفاع عن النفس وتبرير تصرفاتها ويتلخص في ميل الشخص إلى أن ينسب خواطره وهواجسه المكبوتة إلى ما هو خارج نفسه تهربا من الاعتراف واطراحا لمسؤوليته عنها "،المعجم الفلسفي :١٣

(٤) مقاييس اللغة :٣ /٨٦ ، مادة (سقط)

(٥) ينظر : المصدر نفسه :٨٦ مادة (سقط)

(٦) لسان العرب :٧ / ٣١٦ مادة (سقط)

يحملها ويذيعها ..."[١]

فقد أسقطت العرب مفعول أسقط ؛ فلم يقولوا :أسقطتُ سقطاً إذ تركوه في الاستعمال وإن صحّ في القياس.

فالإسقاط هو ما تُرك أو وقع من الكلام ، أو هو عَرَضٌ يحصل للكلام مثلما أسّس له سيبويه (ت:١٨٠هـ) في مقدمة كتابه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ، قال: "اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشّيء عن الشّيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطا ...، فممّا حُذف وأصله في كلامهم غير ذلك لم يكُ ولا أدرِ وأشباه ذلك ، وأمّا استغناؤهم بالشّيء عن الشّيء فإنّهم يقولون يدع ولا يقولون ودع استغنوا عنهما بترك وأشباه ذلك كثير"[٢].

إنّما يُفهم من كلام سيبويه أنّ قوله يناسب المعنى اللغوي للإسقاط الذي هو التّرك فقد يتركون حرفاً أو كلمةً ويستغنون عنه فيصير ساقطاً غيرَ مستعمل لكنّه يُلاحظ في قياسهم كإسقاط نون (لم يكُ) وياء (لا أدرِ) والقياس: (لم يكن) و (لا أدري) ، أمّا قوله: (لم يكُ) فأصله (لم يكن) ؛ لأنّ الأصل فيه قبل دخول (لم) أن يُقال: (يكون) فدخلت عليه (لم) فسُكّنت النّون لدخول الجازم والتقى ساكنان الواو والنّون فسقطت الواو لالتقاء السّاكنين فلزم أن يصبح (يكن) وهو القياس [٣] إلّا أنّ الاستعمال لم يكتفِ بذلك وأسقط النّون أيضا.

وأمّا (لا أَدْرِ) فإنّه " كان ينبغي أن يُقال: "لا أدري" لأنّه في موضع رفع والأصل "لا أدريُ" فاستثقلت الضّمة على الياء ؛ لانكسار ما قبلها ، فسُكّنت "[٤] ، وبإسكانها هذا أشبهت النّون في (لم يكُ) عندما سُكّنت وسقطت[٥].

ونحو ذلك ما يحصل لبعض الأفعال ؛ اذ تتعرض للإسقاط فتأتي على ضربين:

---

(١) المصباح المنير :١٠٦

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤ _٢٥ ، وينظر :الخصائص :١ / ٢٦٦ (باب في الاستغناء عن الشيء بالشيء)

(٣) ينظر : شرح السيرافي ١ / ١٨٠

(٤) المصدر نفسه ١ /١٨١

(٥) ينظر: الكتاب ٤ /١٨٤

ضرب يأتي منه الماضي والمضارع دون الأمر، نحو كاد وأوشك

وضرب يأتي المضارع والأمر منه دون الماضي ، نحو: (يدع دع) و(يذر ذر) قال تعالى: ﴿**ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا**﴾(١) ، وقوله: ﴿**وما كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عليه حَتّى يَمِيزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ**﴾(٢).

وقد تلابست مصطلح الإسقاط في حقله المعجمي مصطلحات بينها فروق دقيقة في الاستعمال كالحذف ، والخزل ، والاستغناء ، والاكتفاء .

فالحذف في اللغة القطع، والطرح، و" حذف الشيء يحذفه حذفا: قطعه من طرفه ..."(٣).

وعلى القطع أيضاً يدل الخزل "يقال: خزلته فانخزل أي قطعته فانقطع "(٤) و"المخزول من الشعر ، والخزلة في الشعر: سقوط تاء متفاعلن ومفاعلتن "(٥)

والاستغناء : هو الاكتفاء بالشيء عن غيره (٦).

في حين أنّ الاكتفاء هو: "نوع من أنواع الحذف وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط ، فيُكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتةٍ ، ويختص غالبا بالارتباط العطفي كقوله تعالى ﴿**سرابيلَ تقيكُمْ الْحَرَّ**﴾(٧) أي والبرد ، وخصص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم لأنه أشد من البرد عندهم" (٨).

وقد يتوهم الدّارس المتعجّل بأنّها مترادفة وإن كان بينها خيوط من الالتقاء أو بتعبير المحدثين الحقل الدلالي.

---

(١) المدثر :١١

(٢) آل عمران :١٧٩

(٣) لسان العرب :٩ /٣٩ ، مادة (حذف)

(٤) المصدر نفسه : ١١ / ٢٠٤ مادة (خزل)

(٥) العين :٤ /٢٠٨ مادة (خزل)

(٦) ينظر : الكتاب : ١ /٢٥ ، ٤ /٣٣

(٧) النّحل : ٨١

(٨) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم :١ /٢٤٩

فالإسقاط ضرب من الحذف يُعالج ما سقط من الكلام استعمالا _حركةً أو حرفا أو كلمة أو جملة _ حتى صار ذلك المتروك ساقطا وأصلا مهملا أو مرفوضا لا يمكن ملاحظته إلا عن طريق القياس لأنّه عَرَضٌ يرتبط بعلة إسقاطه .

فالقياس إذن عامل رئيس في معرفة هذا السّاقط من الاستعمال وعليه يعوّل في مسائله كما يعوّل في أغلب مسائل النّحو(١).

وقد يكون من المفيد أن نذكرَ أنّ كثيراً من الإسقاط يقوم على إجرائية الاستغناء فيستغنى عمّا أصله وقياسه المجيء بلفظٍ أو مستغنًى به يحلّ بديلا عن الأصل ويُستعمل متى ما أُريد (الأصل) وفي المحلّ الذي يتطلب استعماله إلّا أنّهم تركوه واستغنوا بغيره عنه ، وهذا المستغنى عنه وما استُغني به على أوجه مُختلفة يكشف عنها قابل البحث إن شاء الله ، نُمثّل له هنا باستغنائهم عن الأصل مجرّدا من الزّيادة بما استُعمل منه حاملا لها، قال سيبويه: "وقالوا: الفُقْر كما قالوا الضُّعف ولم نسمعهم قالوا: فقُر، كما لم يقولوا في الشديد شدُدَ استغنوا باشتدَّ وافتقَر كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ"(٢)

فالفعلان (فقُروشدُد) مع أنّ القياس عليهما قد تُركا من الاستعمال واستُغني عنهما بالفعلين المزيدَين (افتقر واشتد) .

وعلى هذا النّحو جاء كثيرٌ من كلام العرب ممّا يُهجر منه الأصل المجرّد من الزّيادة ويكون الاستعمال لِما زيد على البنية الأصل فيها حتّى عدّه ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) صدراً صالحاً من اللغة ، قال أبو الفتح في هذا الاستغناء: "وهو صدرٌ صالحٌ من اللغة وذلك قولهم (حوشب)(٣)هذا لم يُستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة "(٤).

ويُفهم من قول ابن جني هذا وقول سيبويه السّابق عدم ورودٍ وامتناعٍ لاستعمال اللفظ

---

(١) ينظر : الاقتراح : ٢٠٣

(٢) الكتاب :٤ /٣٣

(٣) الحوشب هو : "عظم في باطن الحافر ، بين العصب والوظيف " لسان العرب :١ / ٣١٧ مادة (حشب)

(٤) الخصائص :١ /٢٦٩

المستغنى عنه الى جانب ما استُغني به إلّا نادرا أو لضرورة شاعر حتى شبّه ابن جني استعمالهما معا باجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النّظر؛ "وذلك أنّهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جرَيا مجرى الضّدين اللذَين يتناوبان المحل الواحد فكما لا يجوز اجتماعهما عليه فكذلك لا ينبغي أن يُستعمل هذان ، وأن يُكتفى بأحدهما عن صاحبه كما يحتمل المحل الواحد الضّد الواحد دون مراسله"(١)

فالاستغناء هو الاكتفاء بالشيء عن غيره(٢)، وهو بعض "ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه "(٣).

وفي آليّته أي الاستغناء شبّه جوزيف فندريس اللغويَّ بالجرّاح الذي يُشرّح أجزاء الجسم يستطيع أن يستغني عن أوضاع الحركة في هذا الجسم ؛ فليس في كلّ الحركات التي يمكن تخيّلها إلّا جسمٌ واحد يتحرك وكذلك يستطيع العالم اللغوي أن يُسقط من الألفاظ ما أراد مهما كانت مادام هذا الإسقاط لا يُغيّر من فهم المخاطب لبناء الجملة النّحوي(٤).

إذن فالمعنى المتحصّل من الاستعمال اللغوي ظلّ ساريا في مفهوم الإسقاط ، واعتور هذا المفهوم وهو معنى التّرك لكنّ المصطلح بتفاعله ودورانه في الحقل المعرفي أو في المستوى اللغوي يكون إجرائيا يعتمد على عمليات استدلالية من نحو القياس والأخذ به في النّظر إلى الأصل المتروك في الاستعمال مع الأخذ بوظيفة اللغة في الإفهام وعدم اللبس.

ثانيا: العللُ الموجبةُ للإسقاط:

لعلّ في الحديث عن علل الإسقاط بعضَ حديثٍ عن موقف المتكلم من مجموعة من الأصول التي يجب أن تُراعى ؛ فموقف المتكلم من اللغة هو موقفه من العادات والتّقاليد والدّين وطريقة المعيشة في المجتمع الذي يعيش فيه، وإذا كان العرف هو الذي يُحدّد

(١) الخصائص: ١ /٣٩٦ _٣٩٧

(٢) ينظر : الكتاب :١ /٢٥ ،٤ /٣٣

(٣) شرح السيّرافي في هامش الكتاب : ١/ ٢٤

(٤) ينظر :اللغة ، جوزيف فندريس :١٨٥ _١٨٦

المقاييس الاجتماعية في كل أولئك فالصّحيح أنّ العرف هو الذي يُحدد معايير الاستعمال في اللغة أيضا ، وإذا كان الفرد خاضعا دائما لِما يحدده العرف من المقاييس الاجتماعية فهو خاضعٌ أيضا لِما يُحدده العرف من معايير اللغة ؛ فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ ويعيش فيه يستعمل أصواتَها وصيغَها ومفرداتَها وتراكيبها(١)، فهي "نتاج اجتماعي لملَكة اللسان ومجموعة من التّقاليد الضّرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملَكة "(٢)على أوجه استعمالية معينة دون تفكير في جملتها أو تفصيلها وقلّما يرد عليه موقف من المواقف يدفعه إلى التّفكير في السّبب الذي من أجله تكلّم بطريقة خاصة(٣)؛ فليس للمرء اختيار في كيفية النّطق بصوت من أصوات لغته أو في كيفيّة تكوين الجمل في تلك اللغة ؛ فالمسألة مسألة تقليدٍ حيث سمع الأبناء آباءهم فقلدوهم كما أخذ الآباء والأجداد عن الأجيال التي سبقتهم ، وهكذا تتوارث الأجيال تلك الصّفات الكلامية ، على أنّه لو اقتصر الأمر على مجرد التّلقي والتّقليد لأدّى هذا إلى أنّ لغة النّاس في العصر الحاضر تشبه تمام الشّبه لغة أسلافهم في العصور الغابرة ولكنّ هذا الاختلاف الذي نراه مرجعه إلى التّطور المستمر للغات البشر(٤).

فالمرء إذن يتكلم وينطق بأصواتٍ خاصة لها مميزاتها ويُكوّن جملَه بطريقة خاصة لها قواعدها ويختلف هذا من لغة إلى أخرى وهو لا يشعر شعوراً إراديّاً و لا يُفكّر حين الكلام في كيفية النّطق بأصواته أو تكوين جمله بل يصدر كل هذا عنه دون تكلّف أو تعمّد وذلك ما سمّاه القدماء التكلم بالسليقة(٥)، تاركين مهمة التّفسير والتّعليل للباحثين الذين يأتون من بعد يُلاحظون هذه اللغة فيحاولون تفسير وتعليل كلّ ظاهرة فيها ، وقد لا تكون هذه التّفسيرات أو التّعليلات هي التي دعت المتكلم إلى ما تكلّم به أو قد تكون هي أو قريبة منها وإلّا لَما

(١) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية :١٨ _١٩

(٢) علم اللغة العام ، سوسير ، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز : ٢٧

(٣) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية :١٩

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس :١٨٢ _١٨٣

(٥) ينظر :المصدر نفسه :١٨٣

اختلفت بين القدماء والمحدثين أو بين القدماء أنفسهم وكذلك المحدثين.

ولعل ما يدلّ على ذلك وما يهمّ هنا هو ما عُلل به الإسقاط من عِللٍ يمكن إجمالها على النّحو الاتي:

١_ كثرة استعمال اللفظ في الكلام:

التّعليل بكثرة استعمال اللفظ في الكلام قد بلغ من كثرته وأهمّيّته عند النّحاة ما جعلهم يعتمدونه ويُعللون به كثيراً من الظّواهر اللغوية[١] ، منها الاسقاط ؛ فكثرة الاستعمال تجعل ما يسقط من الكلام معلوما في ذهن المتلقي[٢] لكثرة دورانه وتردده فيكون أولى بالتخفيف من غيره[٣] "لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[٤].

ولكثرة الاستعمال من الأهمّية والتمكّن ما يجعلها تفضُل القياس وتُقدَّمُ عليه إن حصل بينهما تعارض ، قال ابن جني: "وإن شذ الشّيء في الاستعمال وقوِي في القياس كان استعمال ما كثُر استعماله أولى وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"[٥]

ومع ما قيل من أهمّية كثرة الاستعمال بِعدّها من أكثر الأسباب وروداً في كتب النّحاة وهي سببٌ قويٌ لِما يعتري الكلمات والتّراكيب من تغيير لكنّها ليست سببا قياسيّا ؛ بل سماعيا يُعتمد فيه على ما سُمع عن العرب ؛ لكثرة هذا المسموع قياسا مع غيره[٦]،"لأنّ الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله"[٧].

وقد أشار المحدثون إلى كثرة الاستعمال بمصطلح مُغاير عنها مع اتفاقهما في المفهوم ،

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس :٣١

(٢) ينظر : ظاهرة الحذف عند ابن جني في كتاب المحتسب (رسالة ماجستير) : ١٦

(٣) ينظر : اللغة ، جوزيف فندريس :٢٧٤ ، دراسة الصوت اللغوي : ٣٧٥

(٤) الكتاب : ٢ /١٦٣

(٥) الخصائص :١ /١٢٤

(٦) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي :٣١ _٣٢ ، ظاهرة الحذف عند ابن جني في كتاب المحتسب (رسالة ماجستير) :١٨

(٧) الكتاب :٢ /١٩٦ ، وينظر : الأصول ، ابن السراج : ٣ / ٣٤٣

ذلك ما أسموه بـ (نظرية الشيوع)[١]، و "قد نادى بهذه النظرية "vilhelmthomsen"وغيره من المحدثين وتقرر هذه النّظرية أنّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضا للتطور من غيرها..."[٢]

فالصّوت اللغوي إذا شاع استعماله في الكلام كان عرضةً للسقوط ويعوّل في ذلك على معرفة المخاطب بالسّاقط المتروك وهذا يعني أنّه لا يحصل في غير اللغة المشتركة بين المتخاطبين[٣]؛ لأنّ كثرة استعمال الألفاظ نفسها في بيئة لغوية واحدة "تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة ، ولهذا لا يجد المتكلم حرجا في أن يقتصد في لفظها"[٤]

ولعلّ من المناسب أنّ نشير هنا إلى أنّ ما يسقط لكثرة الاستعمال أو لشيوعه اقتصادا في الجهد ـ بمصطلح حديث ـ يُقسم على ثلاث مراتب، على النحو الآتي[٥]:

أـ منه ما يكثر استعماله حتى يصير غالبا على الأصل ، وهنا على هذه المرتبة لا يجوز استعمال الأصل معه بل يُهجر الأصل منه ويُرفض ، نحو: (خُذ وكُل ويد ودم) غلب الإسقاط الأصلَ هنا فلم يجز الإتمام فلا يُقال: (اوخذ ، واوكُل ، ويدْيٌ ، ودَمَوٌ) وإن كان هو الأصل.

ب ـ ومنه ما يكون موازيا للأصل ويجوز معه ذكر الأصل أو ما صار إليه بعد الإسقاط نحو (لم يكُ) ، و(لا أدرِ) ، و(لم أُبَلِ) ، لم يغلب الإسقاط هاهنا الأصل فجازا جميعا.

ت ـ ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل نحو قول النجاشي[٦]:

ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤكِ ذا فضْلِ

---

(١) ينظر :الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس :١٦٩

(٢) المصدر نفسه :١٦٩

(٣) ينظر : المصدر نفسه :١٦٩

(٤) أصول النحو العربي :١١٥

(٥) ينظر: شرح الملوكي في التّصريف :٣٦٦_٣٦٧

(٦) الكتاب :٢٧/١ ورواية الديوان : ولاكَ اسْقِنِي إن كان ماؤكَ ذا فضْل ، بفتح الكاف من (لاك) و (ماؤك) ، ديوان النجاشي :٥٦ ، وصدر البيت : فلسْتُ بآتيهِ ولا أسْتطيعُه .

يريد (ولكن) فأسقط النّون لكثرة الاستعمال لكنّه نقصَ في كثرته هذه عن مقاومة الأصل ولم يعادله ؛ فلذلك لا يأتي إلّا في ضرورة شاعر، وربما تكون هذه الضّرورة أقوى من علة كثرة الاستعمال في هذا الموضع إذ لم تكن منزلته منزلة "لم يكن" لأنّ كثرة الاستعمال في (لم يكُ) بلغت به مرتبة الأصل فجرى مجرى الأصل في الحُسن ولذلك فقد جاء في القران الكريم الأمران معا(١).

قال تعالى: ﴿**وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا**﴾(٢)، بإثبات النّون ، بينما أسقطها في موضع آخر، قال: ﴿**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾(٣).

قولهُ تعالى : (ولم يكن ، ولم يكُ)

يبدو أنّ الحذف جاء لبيان قلة الحدث أو ندرة حدوثه وكأنّ حذف النّون أنقص من المدى الزمني للفعل ليتناسب مع ما تتحدث عنه الآية .

ويتحقق الحذف في الوصل كما في : (لم يكُ من المشكرين)لا في الوقف كما في (ولم يكن) .

ولذلك فإنّ الاطّراد في القياس لا يشفع للمتكلم في استعمال ما اطّرد فيه أو الاقتصار عليه ما دامتِ العرب قد تركته أو اتخذت معه استعمالا آخر فالقياس أبداً وراء الاستعمال لا أمامه(٤).

٢. التخفيف والاختصار:

إنّ "من طبيعة الاستعمال اللغوي أن يُسعى فيه إلى طلب الخفّة اقتصادا للجهد الحركي في النّطق"(٥) ؛ فطلب الخفّة في المبنى مرتبط بالذّوق العربي في نطق

(١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف :٣٦٧

(٢) مريم: ١٤

(٣) النّحل :١٢٠

(٤) ينظر :ابن جني عالم العربية:١١١

(٥) البيان في روائع القرآن :٣٤٨

الأصوات[١] ، ولذلك فالعرب مدركون لِما يعتري التّراكيب من ثقلٍ إذا طالت وإنّ بعضَ ما تسقطه في استعمالها ما هو إلّا تخفيفٌ من الثقل وجنوحٌ إلى الإيجاز الذي يمنحها قوةً إلى قوتها ولذلك يُعللون به (التّخفيف) مواضعَ تستطيل فيها التراكيب[٢].

وعلى سبيل هذا الإسقاط ورد إسقاطٌ للصّلة بأكملها نحو قول الشاعر[٣]:

نحنُ الأُولى جمّع جمو عَاً ثُمّ وجّهُهُم إلينا

فقد أُسقطت صلة الموصول "الأولى" لأمن اللبس ؛[٤] بسببٍ من قرينة السّياق وهي اجتماع الفعلين "جمّع" و "وجّه" في البيت ثمّ الضّمير في "إلينا" وذلك يدل على التّحدي فكأنّ الشّاعر يقول: "نحن الأولى نتحدّاك" أو "الأولى يتحدونك"[٥].

فالقرائن اللفظية من (جمّع) و(وجّه) ثمّ الضّمير كلّها دلّت على معرفةٍ وفهمٍ لجملة الصّلة السّاقطة المتروكة ومن ثمّ أُوّلت بـ(نتحداك) أو (يتحدونك).

ومن التّخفيف والاختصار ما قيل في إسقاط حروف الواو والياء من الرّسم القرآني ، نحو قوله تعالى : ﴿**قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا**﴾[٦].

حيث جاء الفعل (نبغِ) بالكسر والقياس بإثبات الياء إذ لم يتقدّم الفعلَ جازمٌ حتى تحذف له ولكنّها سقطت من الفعل تخفيفا ؛ "ليعطي السّامع صورة السّرعة في النّطق وفي الحركة"[٧]؛ إذ الآية تصوّر حرص موسى (عليه السلام) على مقابلة العبد الصالح الذي آتاه الله من لدنه علما وكان فتى موسى قد نسي أن يذكر ذهاب سمكتهما في البحر قرب الصخرة فلمّا أحسّ بالجوع وأراد الغداء ذكر له ذلك فكأنّ الفعلَ على هذا الرأي يُسهم بهذا الإسقاط في

---

(١) ينظر :الخلاصة النحوية: ٢١

(٢) ينظر : ظاهرة الحذف في الدّرس اللغوي :٤٣

(٣) عبيد بن الأبرص ، ديوانه : ١١٩

(٤) ينظر: البيان في روائع القرآن : ٢٤٥

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٢٤٥

(٦) الكهف :٦٤

(٧) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني :٢٠٩

تصوير شوق موسى لسرعة اللقاء بسرعة الارتداد نحو المكان وهاتان السّرعتان استدعتا سرعة اللفظ في الكلمة فجاء الفعل من غير ياء[١]، يُضاف إلى ذلك أنّك إن أشبعت النّطق بالألف من كنّا والياء من نبغي رأيتَ الفرق بين لهفة المشتاق ، في النّطق، وتراخي المتثاقل عن اللقاء[٢].

٣_الاستغناء بعلم المخاطب:

لعلّ السّبيل الذي ينشده المتكلم في كلامه والكاتب بكتاباته يتمحور أساساً بعلم المخاطب ؛ فمتى ما حصل هذا العلم بالإيجاز والاختصار فهو المراد و "إن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إيّاه لم تجد بدّا من البيان"[٣].

فجميع ما يعتري الألفاظ من زيادة أو نقصان فإنّما هو بحسب ما يكون عليه علم المخاطب[٤] ألا ترى "أنّ الكلامَ صفةٌ قائمة في نفس المتكلم يعبّر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط ولولا المخاطب ما احتيج إلى التّعبير عمّا في نفس المتكلم"[٥].

وإذا كان الكلام يبدأ من المتكلم و ينتهي عند المخاطب فإنّ الأخير مشاركٌ في المعنى[٦]ومن ثمّ يستغني المتكلم عن الألفاظ أو الأصوات التي لا يشكّ في معرفتها المخاطب ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَالْحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحافِظاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِراتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيما**﴾[٧].

فقد علل سيبويه إسقاط معمول (الحافظات) و(الذّاكرات) بعلم المخاطب ، قال: "وممّا

---

(١) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني :٢٠٩

(٢) ينظر : المصدر نفسه :٢٠٩

(٣) الخصائص : ٢/ ٤٥٢

(٤) ينظر : نتائج الفكر في النّحو: ٧٧

(٥) المصدر نفسه :١٧٠

(٦) ينظر : المصدر نفسه :١٧٢

(٧) الأحزاب :٣٥

يقوّي تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَبِ ... فلم يُعمل الآخِرَ فيما عمل فيه الأوَّل استغناءً عنه"[١].

فعلم المخاطب هنا لا يلابسه أدنى شك في أنّ معمول الحافظات هو (فروجهم) كما أنّ معمول الذاكرات (الله) تعالى.

وهكذا فإنّ علم المخاطب له المنزلة العليا لدى المتكلم من غير اختلافٍ في هذه المنزلة في المستوى الكلامي الذي عليه المتكلمين ؛ فقد مرّ كيف روعي هذا العلم من الله تعالى في الآيتَين السّابقتَين ، وكذلك في كلام العرب الاعتيادي "فالمعروف أنّ اللغة أداة اتصال بين أفراد مجتمع يتكلمها وغايتها هي الإبلاغ بوضوح عن خبر ما أو شرط أو طلب أو إفصاح عن إحساس بعينه يحس به المتكلم"[٢].

٤_الاكتفاء :

تأتي هذه العلة وثيقة الصلة بمن سبقتها (علة الاستغناء بعلم المخاطب) فلا يكتفي المتكلم بشيءٍ ما إلّا إذا أيقن أنّ علمَ المخاطب متحصلٌ ومأمونُ اللبس لديه بمعنى أنّ علم المخاطب بالمراد هو ما يدفع المتكلم للاستغناء عمّا يريد الاستغناء عنه والاكتفاء بما رأى أنّه يحقق الغرض المطلوب من غير زيادة.

قال سيبويه: "وإنّما قالت العربُ: قال قومُك وقال أبواك ؛ لأنّهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك ، وقالوا قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا"[٣]

فقد استغنت العرب عن علامتَي التّثنية والجمع على نحو ما مر في قول سيبويه ، ولكنّها مع ذلك لم تخسر دلالة هاتين العلامتَين لدى المخاطب ؛ لوجود ما يدلّ عليهما في صيغة الفاعل نفسها[٤]وهي الدّلالة التي اكتُفي بها عن أن تُذكر الضّمائر قبل الفواعل.

ومن أبين موارد الاكتفاء وأكثرها أن يسقط حرف العلة من الألفاظ ويُكتفى بالحركة التي

---

(١) الكتاب :١/ ٧٤

(٢) الخلاصة النحوية:١٧

(٣) الكتاب :٢ / ٣٦ _٣٧

(٤) ينظر :المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي :٣٠١

من جنسه ، وبهذا الاكتفاء علّل الفراء(ت:٢٠٧هـ) إسقاط الياء والواو في القرآن الكريم من نحو قوله تعالى: ﴿**رَبِّي أَكْرَمَنِ**﴾[١]، ﴿**رَبِّي أَهانَنِ**﴾[٢]، ﴿**سَنَدْعُ الزَّبَانِيَة**﴾[٣] ، وكذلك ﴿**وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ**﴾[٤]، وما أشبه هذه الأمثلة ممّا يسقطُ فيها حرف المد ويُستدَلُّ عليه بحركة ما قبله ، فهم إنّما استجازوا إسقاط الياء في الآيتين السّابقتين اكتفاءً بكسرة النّون التي تدل عليها[٥] ، "وليست تَهَيَّبُ العربُ حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسورا...يُكتفى من الياء بكسرة ما قبلها ومن الواو بضمة ما قبلها"[٦].

وقد أجرِيَت الألف مجرى الياء والواو من حيث إسقاطهما والاكتفاء بالكسر أو الضم وإن لم يكثر في الألف[٧]،"ألا ترى إلى قولهم: "أصاب النّاسَ جهدٌ ولو ترَ أهل مكة" ، فحذفوا الألف ، كما حذفوا الياء في قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾[٨]"[٩].

وقد أشار ابن جني إلى ما نحن فيه من الإسقاط لحروف المد والاكتفاء بالحركة التي من جنسه باصطلاح (إنابة الحركة عن الحرف)[١٠]، وقد عقد بابا في ذلك وسمه بـ "باب في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة"[١١].

فحال الحركة من الحرف هنا نائبةً عنه ودليلةً عليه [١٢] ، نحو قول الشاعر[١٣]:

---

(١) الفجر :١٥

(٢) الفجر :١٦

(٣) العلق :١٨

(٤) الإسراء :١١

(٥) ينظر :معاني القرآن ،الفراء:١/٩٠

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٩٠

(٧) ينظر : شرح الملوكي في التصريف :٣٩١

(٨) هود :١٠٥

(٩) شرح الملوكي في التصريف :٣٩١

(١٠) ينظر : الخصائص :٣/١٣٣

(١١) المصدر نفسه :٣/١٣٣

(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣ /١٣٣

(١٣) غير منسوب : ينظر :معاني القرآن ،الفراء :٢/ ٢٧ ،سر صناعة الإعراب :٢ /٣٩٦ ،الخصائص :٣/ ١٣٣

كفاك كفٌّ لا تُليق درهما جوداً وأُخرى تُعطِ بالسَّيف الدّما

يريد تعطي ، وعليه بيت الكتاب[١]:

وأَخُو الغَوَانِ متى يَشَأ يَصْرِمْنه

وهكذا فإنّ ما أسماه ابن جني بإنابة الحركة عن الحرف لا يعدو أن يكون عبارة عن إسقاطٍ لهذا الحرف واكتفاءٍ بما يدل عليه من حركة هي بعضه و من جنسه نحو ما ورد في إسقاط الياء من (تعطِ) ، والاكتفاء بالكسر مع أنّ القياس على (تعطي) وعلى هذا النّحو يُقال أيضا في (الغوانِ) ، و(الغواني) .

وقد اصطلح برجشتراسر على هذه الظّاهرة (إسقاط حروف المد والاكتفاء ببعضها) بـ (تقصير الحركات) وهو مصطلح أصّل له بعضُهم بما ورد منه في اللُّغات السّامية الأم وتأثيرها في اللغات التي تتفرع عنها وخصوصا في العبرية ، جاء في التّطور النّحوي: "والأرجح أنّ كلَّ الحركات الممدودة الانتهائية ، كانت تقصر في اللّغة السّامية الأمّ في بعض المواضع ، ولا نعرف في أيّها وهذا من قواعد الوصل وهي تؤثّر في اللغات السّامية وخصوصا في العبرية تأثيرا زائدا"[٢]

ومنهم من رأى أنّ إسقاط حروف المد والاكتفاء بالحركة التي تناسبها على نحو ما مرّ ظاهرة لهجيّة تُنسب إلى هذيل[٣].

وأيّا كان مصدر هذا الإسقاط والاكتفاء فالذي يهم أنّه ظاهرة عربية شائعة في الدّرس اللغوي تنوعت شواهد ورودها بين القرآن والشّعر وكلام العرب.

٥ـ لُغات العرب:

راعى الدّارسون في توجيههم مسائل اللغة النَّظرَ في لغات العرب وما لها من أثرٍ في

---

(٩) الأعشى ، و البيت من شواهد سيبويه في الكتاب : ١ / ٢٨ وهو في الديوان برواية يختلف عمّا ذكره ابن جني ؛ فهو في الديوان : وأخو النّساء ..... ، ديوان الأعشى : ١٢٩

(٢) التطور النحوي للغة العربية :٦٧

(٣) ينظر :الكنز في القراءات العشر :١ /٨٤ ،شرح طيبة النشر :٢ /١١٠

إيجاد عدد من الظّواهر اللغوية منها الإسقاط .

ولأنّ "الشّعرَ القديم أوعيةٌ للعربية القديمة وموادّها الأصيلة ذات الفائدة التّأريخية"[١]؛ فقد وُجدت في لغة هذا الشّعر مسائل لغوية لا تجدها في لغة المترسلين أو الشّعراء أنفسهم في وقت متأخر[٢]، فقد أسقطوا الياء من اسم الموصول (الذي) واكتفوا بالذال ، أي:(اللذِ)[٣]، نحو قول الشاعر[٤]:

اللذِ لو شاء لكانت برّاً أو جبلا أصمّ مُشْمَخِرّاً

بإسقاط الياء من (الذي) والاكتفاء بكسرة الذال .

ولم يقتصر الإسقاط في اسم الموصول (الذي) على إسقاط الياء فقد أُسقطت هذه الياء ولحق بها مصوت الذّال (الكسرة) على لغةٍ من لغات العرب[٥].

قال المتنبي[٦]:

وإذا الفتى طرح الكلام معرّضاً في مجلسٍ أخذ الكلام اللّذْ عنى

فقد أراد (الذي) ولكنّه جاء به على هذه الصّورة على لغةٍ من لغات العرب.

ولم يقتصر الإسقاط في الأسماء الموصولة على (الذي) بل يشاركه في هذا الأمر اسم الموصول (التي) وبالصّور نفسها التي ورد عليها الاسم (الذي) فيجيء (التي) بإسقاط الياء والاكتفاء بالكسر ويجيء كذلك بإسقاط الياء وتسكين التّاء تماما كما فُعِل بـ (الذي) ، قال ابن جنّي: "وكذلك يُقال في المؤنّث: التيّ واللتِ و اللتْ كالمذكر"[٧].

وقد رأى الدّكتور إبراهيم السّامرائي: "أنّ مادّةَ اسمِ الموصول في العربية القديمة وفي

---

(١) في لغة الشعر :٣٤

(٢) ينظر : المصدر نفسه :٣٥

(٣) ينظر : الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي :٣ /٦٧٠

(٤) غير منسوب ، ينظر :المصدر نفسه :٣ /٦٧٠ ، رصف المباني :٧٦ ،همع الهوامع :١ /٢٦٨

(٥) ينظر :الفسر :٣ /٦٦٩

(٦) ديوانه :٤ / ٢٠٦

(٧) الفسر: ٣ /٦٧٠

جملة من اللغات السّامية هي شيء من مركب صوت الذّال فأمّا ما يسبقه ويلحقه فزيادة لتمام البناء ، وعلى هذا تُجري "الذيّ" بتشديد الياء و "اللذْ" بالألف واللام مع الذال السّاكنة ومن هنا فلابد أن يكون منه "اللذِ" بالألف واللام مع الذّال المكسورة"[١].

وكأنّ الدّكتور إبراهيم السّامرائي يُرجع ما ورد في الشّعر من تصرّفٍ في اسم الموصول (الذي) ، من إسقاط الياء ، وترك الذال مكسورة أو إسقاط الياء وتسكين الذال إلى اللغات التي عُرفت في هذا الاسم ، وعلى ذلك يمكن أن يُقاس التصرّف الذي أشار إليه ابن جني في اسم الموصول (التي).

ومن ثمّ فإنّ ما يُدعى بالخروج على أصل معين أو بضرورة ألجأت الشّاعر لِأَن يُغيّر ما غيّره في اسم الموصول نحو ما مرّ ذكرُه من شواهد ما هو إلّا شيءٌ من سمات العربية وما اتسمت به من السّعة[٢]؛ ذلك أنّ "الشّاعرَ القديم قد رُزق قول الشّعر فكان له من ذلك جرأة وقوة وشجاعة "[٣].

وهكذا يُمكن القول: إنّ ما ذُكر من علل خمسٍ ، من كثرة استعمال اللفظ في الكلام ، والتّخفيف والاختصار، والاستغناء بعلم المخاطب ، والاكتفاء ، وكذا لغات العرب هي أهمّ ما وُقِف عليه ممّا علّلوا به الإسقاط في الدّرس اللغوي _حركةً أو حرفاً أو كلمةً أو جملةً _

وإنّي لأقتصرُ على هذا الحدّ من العِلل إعراضاً عن أن أُطنبَ أو أستطرد بعيداً عمّا نحن فيه من العِلل الموجبة للإسقاط.

---

(١) في لغة الشعر :٣٥

(٢) ينظر : المصدر نفسه:١٨

(٣) المصدر نفسه :١٦

ولا يُستبعد أنّه قد تكون هناك عِلَلٌ لم ترد صراحةً لكنّ الرّاجحَ أنّها واردة ضمنا بين طيّات العِلل الخمس الرئيسة ، ومن جِهةٍ أُخرى ومن بين العلل الرئيسة وكذا الضّمنية الذكر "لعلّ طلبَ الخفّةِ أن يكون أوسع العللِ العربية مجالُ تطبيق وحسبُه أنّه يجد اعترافا مؤكداً من علم اللغة الحديث إذ يجد لنفسه مكانا هاما بين مبادئه تحت عنوان : economy of effect"[1] .

(١) مقالات في اللغة والأدب :٢ / ٢٨٥

الفصل الاول

إسقاطُ الأصوات الصّامتة والصّائتة

توطِئة:

لأجل الدّقة في التّعبير عن محتوى هذا الفصل ارتأيت اختيار عنوان (إسقاط الأصوات) بدلا من (إسقاط الحروف) ؛ لِما وجدتُ بينهما من فروق دقيقة ثبّتها الدّرس اللغوي القديم والحديث[١] .

ولأجل أن نتجنب التّكرار فيما قيل حول مفهوم الحرف ستكون عنايتنا بالمكوّن البنيوي الذي يؤلف الكلمة العربية ؛ فكل بنية لغوية هي عبارة عن حروف صوامت وصوائت ، أي: أصولٌ وحركاتٌ طويلة أو قصيرة .

والأصوات هي "اللبنات التي تشكل اللغة أو المادة الخام التي تُبنى منها الكلمات والعبارات فما اللغة إلا سلسلة من الأصوات المتتابعة"[٢].

وحروف العربية الأصول (الأصوات الرئيسة لحروفها)[٣]عند سيبويه تسعة وعشرون حرفا ولها صور في الكتابة[٤]:

الحرف	صورته في الكتابة
الهمزة	ء
الألف	ا
الهاء	هـ
العين	ع
الحاء	ح

(١) ينظر : سر صناعة الاعراب : ١ / ١٩ ، ١/ ٢٢ ، وأسباب حدوث الحروف : ٥٦_ ٦٠، وسر الفصاحة : ٢٦ ، ومعجم الصوتيات : ٨٣، والتصريف العربي من خلال علم صوات الحديث : ٣٨ ، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ٢١٦ ، ومناهج البحث في اللغة : ١٢١ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢ ،٧٣_ ٧٤ ، وفي اللهجات العربية ، د. محمد أحمد خاطر ، ١١٦

(٢) دراسة الصوت اللغوي: ٤٠١

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها :٥١

(٤) ينظر: الكتاب : ٤ / ٤٣١ ، واللغة العربية معناها ومبناها :٥١ _٥٢

الغين	**غ**
الخاء	**خ**
الكاف	**ك**
القاف	**ق**
الضّاد	**ض**
الجيم	**ج**
الشين	**ش**
الياء	**ي**
اللام	**ل**
الراء	**ر**
النّون	**ن**
الطّاء	**ط**
الدّال	**د**
التّاء	**ت**
الصّاد	**ص**
الزاي	**ز**
السين	**س**
الظّاء	**ظ**
الذّال	**ذ**
الثّاء	**ث**
الفاء	**ف**
الباء	**ب**

الميم	**م**
الواو	**و**

وقد فرق سيبويه بين الحروف والأصوات ؛ لأن الحرف قد يشتمل على أكثر من صوت[١]،((وما ذكره سيبويه من فرقٍ بين الحروف الأصول والفروع يدلّ على معرفة تامّة بما يعنيه كل من الحرف والصّوت))[٢].

وهو رأي الدّكتور نوزاد حسن أحمد ، وقد خالف به ما رآه الدّكتور تمّام حسّان من عدم تفريق سيبويه بين اصطلاحي "الحرف" ، و "الصوت"[٣].

وهذه الأصوات في جانبها الصّوتي (النّطقي) قد يصيبها التّغيير بسببٍ من عوامل الاستعمال ؛ لذلك وضع الدّارسون قوانين نتجت عنها هذه التّغييرات التي أطلقوا عليها "القوانين الصّوتية"[٤] ، فقد لاحظوا أنّ تطوّر اللغات في جانبها الصّوتي أسرع وأكثر تنوعا من تطورها في الجوانب الأخرى[٥] ولعل السّبب في ذلك هو ((أنّ الجانب المنطوق في اللغة يمارس حريةً أكثر من الجانب المكتوب ، بالإضافة الى أنّ اللغة تصادف في تركيباتها وتجمعاتها الصّوتية ظروفا سياقية لا تظهر في الكلام المكتوب))[٦].

ومن أهمّ القوانين الصّوتية التي يرى الدّارسون أنّها وراء التّغييرات الآتي[٧]:

١_ قانون جرامونت أو "قانون الأقوى" : ويتلخص هذا القانون في أن الصّوت الأقوى هو المؤثر بالصّوت الضّعيف وهذا الأخير خاضعٌ له.

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :٥٧

(٢) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه :٩٠

(٣) ينظر: المصدر نفسه :٩٠ ، اللغة العربية معناها ومبناها :٥٧

(٤) ينظر : دراسة الصوت اللغوي :٣٧٠

(٥) ينظر : المصدر نفسه :٣٦٩

(٦) ينظر : المصدر نفسه: ٣٦٩

(٧) ينظر : المصدر نفسه: ٣٧١_٣٧٨

٢_ قانون الجهد الأقل: ومن أهمّ تطبيقات هذا القانون نزوع كثير من المتكلمين إلى تحقيق حدّ أعلى من الأثر بأدنى حدّ من الجهد ، وقد أطلق الدّكتور إبراهيم أنيس على هذا القانون (قانون الاقتصاد في الجهد العضلي أثناء النّطق) وعزا إليه كثيراً من الظّواهر اللغوية ، نحو: المماثلة والمخالفة والإدغام[١].

٣_ قانون التّردد النّسبي: ويرى هذا القانون أنّ كون الأصوات اللغوية أو الكلمات أكثر تردداً في كلّ يوم يُعرّضها لتغييرات صوتية أكثر من غيرها ؛ فقد يجعلها ذلك ((عرضةً لظواهر لغوية كان القدماء يسمّونها حينا إبدالا وحينا آخر إدغاما . هذا وقد يتعرض الصّوت الكثير الشّيوع للسّقوط من الكلام))[٢].

ولا يستبعد علم اللغة الحديث أن تصاحب هذه القوانين عوامل أُخر تتحكم في إحداث التّغييرات الصّوتية[٣]، ومنها (السّرعة) إذ إنّ المتحدث الاعتيادي ينشد التّحدث بسرعة عندما لا يريد أن يتوقف بين العبارات طويلا لكي يوفر جهداً يعتمده في التّعبير عن أفكار جديدة وهو ما يترك أثره الواضح على تطور الأصوات[٤]؛ فيطرأ على أصوات اللغة تغييرٌ من خلال تعامل بعضها مع بعض في السّياق[٥]، "حيث لا صوت يتطور بمعزل عن الأصوات الأخرى في نفس النّظام"[٦]

ويعرف هذا العامل الذي يشير إلى ما بين الأصوات في السّياق من تناسب وتوازن بـ "عامل التّوازن"[٧].

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ، د .إبراهيم أنيس :١٧٣

(٢) المصدر نفسه : ١٦٩

(٣) ينظر : المنهج الوصفي في كتاب سيبويه :١٢١

(٤) ينظر : دراسة الصوت اللغوي :٣٧٦

(٥) ينظر : المنهج الوصفي في كتاب سيبويه :١٢٢

(٦) دراسة الصوت اللغوي :٣٧٧

(٧) ينظر: المصدر نفسه :٣٧٦

وإلى جانب العاملين المذكورين يُضيف البحث الصّوتي "العامل الخارجي" ، وبه عُلل ما يحدث في اللغة من تطور صوتي في حقبة معينة أو في إقليم معين عن طريق تأثّر أصوات لغة بأصوات لغة أخرى انتقل إليها المجتمع أو احتك بها[١].

وتنقسم الأصوات على قسمين رئيسين هما: الصّحاح والعلل أو الصّوامت والصّوائت وسأعمد إلى هذا التّقسيم في تناول إسقاط الأصوات ، وسأبدأ بالصّوامت ثم الصّوائت ؛ وفقا لمبدأ الشّيوع والكثرة وعلى النّحو الآتي :

أولاً: إسقاط الأصوات الصّامتة :

تتكون كلمات اللغة العربية من نسيج متكامل لبناتُه الأساس هي الصّوامت والصّوائت والتّواشج بين كلّ منهما هو ما يجعل من هذه الأصوات (صوامت وصوائت) كلاما مفهوما لدى السّامع .

ومع أنّه لا يمكن تصوّر وجود أحد قسمَي الأصوات منفردا في تداول اللغة إلّا أنّه وُجد ويوجد في الدّرس الصّوتي بغرض الدّراسة ؛ للتمييز بين الصّوامت والصّوائت أو بين الصّحاح والعلل على التّسمية المعروفة في الدّرس العربي القديم.

فكان الأساس أو المعيار الذي مُيّز به بين القسمين هو طريقة إنتاج كل منهما[٢]؛ فالصّامت: ((هو الصّوت الذي ينطق عن طريق عضوٍ أو أعضاء ، بطريقة تُعيق تيار الهواء ، وينجم بهذه الإعاقة التي تكون كاملة أو جزئية ، احتكاك مسموع))[٣].

وبهذين الإعاقة والاحتكاك تخالف الصّوامتُ الصّوائتَ ؛ فوصف الصّوت

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي:٣٧٧

(٢) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢٧

(٣) المزدوج في العربية :٧٩، وينظر : دراسة الصوت اللغوي :١١٣_١١٤ ، الأصوات اللغوية ،د، إبراهيم أنيس:٢٧

بالصّامتية يعني أنّ طبيعته صامتة بخلاف وصفه بأنّه حركة[١].

ومن الأهمية ملاحظة اختلاف معنى (الصّامت) بمفهومه الحديث عن مصطلح (ساكن) عند القدماء ؛ فهم يُطلقون وصف (السّاكن) على ما ليس بمتحرك ، أي: على ما لم تعقبه حركة ؛ فقد راعوا إطلاق الوصف على الصّوت لا باعتبار ذاته بل بحسب ما بعده ، أمّا الاستعمال الحديث لوصف (الصّوامت) فقد أُطلق على اعتبار الاعتراض الذي يواجه طريق الهواء الخارج من الرئتين ؛ فعند حصوله يُنتج الصّامت وإذا لم يحصل نتجت الحركة[٢].

والحروف الصّوامت في مفهومها تعني ما تعنيه الحروف الصّحيحة ، و"الحروف الصّحيحة ، هي في الاصطلاح ، جميع حروف المباني ، ما عدا "الألف" و"الواو" و"الياء""[٣].

وهو التّقسيم الذي عُرف لدى العلماء العرب ؛ إذ قسم ابن جني (ت:٣٩٢هـ) الأصوات بحسب الصّحة والاعتلال إلى الصّحيح والمعتل ، قال: "فجميع الحروف صحيح ، إلا الألف والياء والواو ، اللواتي هنّ حروف المد والاستطالة"[٤].

وهكذا فإنّ مجموعة الحروف التي انضمت تحت اصطلاح الصّوامت هي نفسها التي أُطلق عليها الصّحاح في التّعبير القديم باستثناء ما ذهب إليه الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٥هـ) الذي عدّ الهمزة ليست من الحروف الصّحيحة ضامّا إيّاها إلى الواو والياء والألف ، من ذلك قوله: ((في العربية تسعة وعشرون حرفا: منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحيانا ومدارج ، وأربعة أحرف جُوف وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة ، وسُمّيت جوفا لأنّها تخرج من الجوف فلا

(١) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية :٢٦

(٢) ينظر : المصدر نفسه :٢٦، ٢٧

(٣) المعجم المفصل في علم الصرف :٢٦٦

(٤) سر صناعة الإعراب :٧٦/١

تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق ، ولا من مدرج اللهاة ؛ إنّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تُنسب إليه إلا الجوف))[١]

أمّا المحدثون فقد عدّوا الهمزة صوتا حنجريا صامتا وليس بصوت لين[٢] كما ذهب إلى ذلك الخليل.

فالصّوامت إذن هي الصّحاح نفسها من غير اختلاف بينهما إلا في المصطلح عدا ما ذهب إليه الخليل بعدّه الهمزة مع حروف المد واللين .

والصّحاح أو الصّوامت في العربية ستة وعشرون حرفا هي: الهمزة والباء والتّاء والثّاء والجيم والحاء والخاء والدّال والذّال والرّاء والزّاي والسّين والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنّون والهاء.

ولمجموع هذه الحروف وظائف تختلف عن وظائف العلل في نظام اللغة العربية ؛ فمن وظائفها ما يأتي[٣]:

١_ إنّها تكون أصولا للكلمات العربية من حيث الاشتقاق فتكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها ، أي تكون حروفَ مادتها من وجهة نظر المعجم.

٢_ إنّ الحروف الصّحيحة تكون بدايةً للمقطع في اللغة العربية ولا تكون العلل كذلك .

٣_ إنّ الحروف الصّحيحة تقبل التّحريكَ والإسكان أمّا حروف العلة فلا تقبلهما ؛ لأنّها هي حركات فأنّى لها التّحريك .

وتشترك هذه الحروف بالعَقَبة التي تواجه طريق الهواء ، يقول تروبتسكوي: ((إنّ خاصية الصّحيح ، بعبارة أُخرى ، هي إنشاء عقبة في طريق

(١) العين :٥٧/١

(٢) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب :٤٩

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :٦٨_٧٠

الهواء ، أو فتح هذه العقبة ، على حين تبدو خاصية العلّة في صورة انعدام أية عقبة أو تعويق))[١].

ومع أنّ الصّوامت ليست كقسيماتِها (الصّوائت) في حجم التّبدلات والتّغيّرات التي تتعرّض لها في الكلام العربي إلا أنّها تُشارك الصّوائت في بعض ما يحصل لها نحو الإسقاط .

١_ إسقاط الهمزة :

تكاد تكون الهمزة أكثر الصّوامت سقوطا لدى المتكلم العربي ؛ لِما وجد في نطقها من جهد وشدة فثقل عليه ذلك ، وقد علل سيبويه هذا الثّقل بقوله: "لأنّه بعُد مخرجُها ، ولأنَّها نبرة في الصّدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجا ، فثقُل عليهم ذلك ، لأنّه كالتّهوع "[٢].

وشبيه بهذا التّعليل ما ذهب إليه كثير من المتقدمين[٣]، وكذلك المحدثون مع الاختلاف بعض الشّيء في مخرجها وصفاتها أو بمعنى آخر ما تأتّى منه هذا الثّقل وتلك الشّدّة ؛ فهي لديهم: "صوت يخرج من الحَنْجَرة ذاتها ، نتيجة انغلاق الوترين الصّوتيين تماما ، ثمّ انفتاحهما في صورة انفجار مهموس ، فهي إذن: صوت حَنْجَري ، انفجاري مهموس"[٤].

ولذلك فقد أسقطها من ثقُل عليه إخراجُها من مخرجها المذكور وإعطاؤها صفاتها المشار إليها ، على أنّ إسقاطَه لها لم يجئ على مستوًى واحد ؛ فمنه الكثير الذي عُدّ ملمحا مميّزا ، نحو ما في البيئة الحجازية ومنه الذي ورد في كلمات معدودة ، ولذلك فالكثرة أولى للابتداء بها:

---

(١) نقلاً عن مناهج البحث في اللغة :١١٤

(٢) الكتاب :٣/ ٥٤٨

(٣) ينظر: التكملة :٢٢٨ ، وشرح المفصل :٥/٢٦٥ ، وشرح الشافية للرضي :٣ /٣١

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية :١٧٢

أ- إسقاط الهمزة في البيئة الحجازية:

قد لا يكون غلوا القول بإجماع القدماء والمحدثين أو أكثرهم على أنّ تخفيفَ الهمز سجيةُ أهل الحجاز[١]، وهو تخفيف لا بدّ من قيامه على إسقاطٍ ونبرٍ، أمّا الإسقاط فمفروغٌ من كونه للهمزة ، وأمّا النّبر وهو: "رفع صوت الحرف وتمييزه من بين أصوات الكلمة"[٢] فقد وُجدت في لسان أهل الحجاز مستويات ثلاثة منه ، أعتُمد في تصنيفها كذلك على صورة الكلمة النبرية قبل الإسقاط وبعده ، ويمكن إجمال هذه المستويات على النّحو الآتي:

المستوى الأول: حين اجتمعت في الكلمة (حركة قصيرة + همزة) نحو: (رَأْس وذِئْب) أسقطوا الهمزة التي لا تُناسب نبرهم ، ولجأوا إلى أن يُعوّضوا موقعها بوساطة نبر الطّول[٣] فنطقوا الكلمتين المذكورتين: (راس) و(ذيب) محققين بذلك هدفين[٤]:

أ- نبر المقطع نفسِه بطول الحركة .

ب- الاحتفاظ بالإيقاع المقطعي وهو زنة الكلمة ، كما لو كانت مهموزة .

وهذا الإسقاط ونبر الطّول عبّر عنه القدماء بالإبدال ؛ فيبدلون مكان الهمزة السّاكنة ألفا إن كان ما قبلها مفتوحا ، وواواً إن كان ما قبلها مضموما ، أمّا إذا كان ما قبلها مكسورا فيبدلون مكانها ياءً .

قال سيبويه: ((وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تُخفف أبدلتَ مكانها ألفا ، وذلك قولك في رأْسٍ وبأسٍ و قرأْت: راسٌ وباسٌ وقَرَاتُ. وإن كان ما

(١) ينظر: الكتاب: ٥٤٢/٣ ، وسر الصناعة: ٥٥/١ ، وشرح المفصل: ٢٦٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ٣١/٣_٣٢، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٠٥، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٣٠، وفي اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس: ٦٧_٦٨

(٢) معجم الصوتيات :٢٠٠

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس :٧٨

(٤) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث :١٠٩

قبلها مضموما فأردت أن تُخففَ أبدلت مكانها واوا ، وذلك قولك في الجؤْنة والبؤْس والمؤْمن: الجونة والبوس والمومِن . وإن كان ما قبلها مكسورا أبدلتَ مكانها ياءً ... وذلك الذِئبُ والمِئرةُ: ذِيبٌ وميرةٌ))[١].

وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسيّ[٢](ت:٣٧٧هـ) ، وابن يعيش[٣] (ت: ٦٤٣هـ) ، والرّضيّ الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) [٤].

أمّا حين اجتمعت في الكلمة (فتحة طويلة + همزة + حركة قصيرة) على نحو: (سائِل وقائِل) فأسقطوا الهمزة على سجيَّتِهم ، واحتفظوا لها بموقعها فتحوّل النّبر الذي كان يُحدثه الهمز(نبر التّوتر الهمزي) إلى نبر طول يتحمله العنصر الثّاني من المزدوج[٥]وهو بداية المقطع المنبور[٦].

فتخفيف الهمز في (قائِل) نتيجةً لتحوّل (قائِل) إلى (قايِل) بالياء ولكن مع ملاحظة ضعف الانزلاق بين عنصري المزدوج الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات(الواو والياء) ومن ثمّ عُدّ هذا الانزلاق وتكوّن المزدوج دليلا على أنّ الهمزة ليست في الغالب سوى وظيفة صوتية ، يعمد إليها المحققون وهم الذين يريدون أن يؤكّدوا نبرهم للمقطع المنبور[٧].

أمّا المخففون فلم يريدوا هذا التأكيد واكتفوا بهذا المزدوج الذي يعني تتابع

---

(١) الكتاب : ٣ /٥٤٣ _٥٤٤

(٢) ينظر: التكملة :٢٢٨_٢٢٩

(٣) ينظر: شرح المفصل :٥ /٢٦٦

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي :٣ /٦٨٦

(٥) يُعرف المزدوج "بأنّه تتابع مباشر لصوتي علة يوجدان في مقطع واحد فقط " أو هو" صوتا علة يُنطقان في فترة زمنية لا تكفي إلّا لنطق صوت واحد " أسس علم اللغة:٨٠

(٦) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:١٠٩

(٧) ينظر : المصدر نفسه :١٠٥

حركتين لهما من الطّول أو التّوتر ما يؤدي مهمة النّبر ويُبرز وجود المقطع المنبور[١].

وقد ذهب الدّكتور عبد الصّبور شاهين إلى نفي هذه الهمزة (همزة بين بين) نفياً علمياً معللا ذلك بتجارب علمية قام بها في دراسته للماجستير على جهاز(سبكتروجراف) ، أثبت بها أنّ (بين بين) ليست في الواقع سوى حركة[٢]، سبقه في ذلك الدّكتور إبراهيم أنيس بقوله: "أمّا التّكييف الصّوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفا علميا مؤكدا . وإذا صحّ النّطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القرّاء ، تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام ، تاركةً حركةً وراءها . فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمُت إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يُسمّى عادة حركة الهمزة ، من فتحة أو ضمة أو كسرة . ويترتب على هذا النّطق التقاء صوتَي لين قصيرَين ، وهو ما يُسمّيه المحدثونhiatus"[٣].

وهذا يعني أنّ الهمزة التي أطلق عليها القدماء همزة (بين بين)لا وجود لها أساسا ، وهو ما أُثبت عمليا سواء بالتّجارب التي قام بها الدّكتور عبد الصّبور شاهين أو بالملاحظة التي اعتمدها الدّكتور إبراهيم أنيس عند استماعه لنطق معاصريه من القرّاء ؛ فالهمزة بوصفها الحديث غير قابلة للتنويع حتى تكون تارةً بين بين وتارةً همزة مستقلة ثابتة ، بمعنى أنّ لها تحقّقاً واحداً هو ما سُمّيَ بالوقفة الحنجرية ، ومن ثمّ لا يُمكن نسبة هذا الصّوت (بين بين) إليها[٤].

(١) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ١٠٥

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٥

(٣) الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس :٧٨_٧٩

(٤) ينظر : تجاور الصوامت في العربية :١١٩

وقد تجدر الإشارة إلى أنّ ما قال به المحدثون من نفيٍ لهمزة الـ (بين بين) هو من أهمّ ما خالفوا فيه القدماء الذين عدّوها حالةً من حالات الهمزة ، يضعُف فيها الصوتُ ولا يتمّ ويخفى لأنّك تقرّبها من الحرف الذي منه حركتها[١]،"أي بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة ، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة"[٢].

ففي نحو مثالَي (قائل) و(سائل) يُخفّفان بأن ننطقَ الهمزة بحالة بينية بين الهمزة والياء الذي منه حركتها ، وفي تعليل ذلك قال ابن يعيش: "لأنّه لا يُمكن إلقاء حركتها على الألف إذ الألف لا تتحرك ، ولو قلبتَ الهمزة ألفا ، وأخذتَ تدّغم فيها الألف على حد "مقروءة" ، لاستحال ذلك ، إذ الألف لا تُدّغَم ولا يُدّغَم فيها ، وكان في جعلها بين بين ملاحظة لأمر الهمزة إذ فيها بقيّة منها ، و تخفيفُها بتليِينها وتسهيل نبرتها"[٣].

ومع أنّهم اشترطوا لِأَن تكون الهمزة بين بين تواجدَها في الموضع الذي لو كان فيه ساكن لجاز والألف لديهم حرف ساكن لكنّهم استثنوه ممّا اشترطوا وخففوا الهمزةَ بعدَه (بين بين) ؛ لأنّه مدٌّ ويُحتمل أن يكون بعده ساكن وذلك قولك في (هباءة): (هبأأة) ، وفي (مسائل): (مسايل)، و في(جزاء أمّه): (جزاؤُامِّه)[٤].

وهو أمرٌ كالمضطرّ إليه لانسداد سائر أبواب وجوه التّخفيف نحو ما أشار إليه ابن يعيش في تعليله المارّ الذّكر.

المستوى الثاني: حين اجتمعت في الكلمة (كسرة طويلة أو ضمة طويلة + همزة + حركة قصيرة) على نحو: (خطيئَة ومقروءَة) أسقطوا الهمزة ، واحتفظوا لها

(١) ينظر : الكتاب :٣/٥٤١_٥٤٣ ، وشرح الشافية للرضي : ٣/٣٠ _٣١ ، وشرح المفصل :٥/٢٦٥

(٢) شرح الشافية للرضي :٣/٣٠ _٣١

(٣) شرح المفصل :٥/ ٢٦٨

(٤) ينظر : الكتاب :٣/٥٤٥، ٥٤٦ ،٥٤٧

بموقعها فتحوّل النّبر الذي كان بوساطة الهمزة إلى نبر التّوتر المضعّف فقالوا: خطيّة ومقروّة [١].

فالذي حدث لبنية (خطيئة) و(مقروءة) أنّ الهمزة قد سقطت ، وبقيَت فتحتُها على الصورة الآتية:

(خطيئة) : خ ـَ / ط ـِ/ ء ـَ

وبعد إسقاط الهمزة : خ ـَ / ط ـِ / ـَ

(مقروءة) : م ـَ ق / ر ـُ / ء ـَ

وبعد الإسقاط : م ـَ ق/ ر ـُ / ـَ

فلو نظرنا إلى المقطع الثّاني لوجدناه متكوناً من (صامت + حركة طويلة) وهي الياء في (خطيئة) والواو في (مقروءة) ، ولمّا كانت الياء والواو المديتَين مهما طالت مدتُهما لا تعدو أن تكون كسرةً أو ضمّةً طويلة[٢]، فالتقاء كل منهما بالفتحة بعد سقوط الهمزة في الكلمتين المذكورتَين يُؤلّف المزدوج بصورته البسيطة لا المضعّفة ، نحو: (خطيَة) و(مقروَة)[٣]غير أنّ رغبة العربي الحضري في أن يأتي بالكلمة على وِزانها جعله يضغط على المقطع الذي هو موقع النّبر الهمزي ، وبذلك اختُلقت في الكلمة ياءٌ مضعّفة أو واوٌ مضعّفة فصارتا (خطيَّة) و(مقروَّة) فالياء أو الواو الثّانية إنّما هي نتيجة النّبر الواقع على المقطع والذي أخذ هنا صورة التّوتر بالتّضعيف[٤]على غير اتفاقٍ مع ما ذهب إليه لغويو العرب القدماء من أنّ الهمزة قُلبت ياءً أو واوا حسب ما سبقها ، وقد سُبقت في (خَطِيئَة)

(١) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث :١١٠

(٢) ينظر : أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربية : ٤٥٧

(٣) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث :١١١

(٤) ينظر : المصدر نفسه: ١١١_١١٢

بياء ، وفي (مقرُوءَة) بواو ، وبعد أن قُلبت الهمزة إلى إحداهما اجتمعت ياءان أو واوان أُدغمتا فكانت الصّورة المضعّفة(١).

المستوى الثالث: حين اجتمعت في الكلمة (حركة قصيرة + همزة + حركة قصيرة) أسقطوا الهمزة واحتفظوا بموقعها في صورة مزدوج خفيف الانزلاق أو محققه(٢)، مهما كان نوع الحركة التي تسبق الهمزة والتي تلحقها ، يمكن تقسيمها هكذا:

_ الهمزة المفتوحة المسبوقة بفتحة ، نحو: سَأَل

_ الهمزة المكسورة المسبوقة بفتحة ، نحو: (يَئِس) ، أو ضمّة ، نحو: (سُئِل) أو كسرة ، نحو: (من عندِ إبلك).

_ الهمزة المضمومة المسبوقة بفتحة ، نحو: (لَؤُمَ)

فالذي حصل في كل الأمثلة المذكورة فعل واحد هو سقوط الهمزة من البنية تاركةً حركةً وراءها ، ما يعني أنّ حركتين ستلتقيان الأولى هي الحركة التي تسبق الهمزة ، والثّانية هي حركة الهمزة السّاقطة(٣)، "ولكن لا ينكر أنّ التقاءهما التقاءً مباشرا كان سببَ هذا الانزلاق الذي كان وسيلة التّخلص من التقاء حركتين من جهة ومن تكوّن مقطع مبدوء بحركة من جهة أخرى"(٤)؛ فلا يوجد في نظام مقاطع العربية ما يبدأ بحركة فهل يعني التقاء حركتين بعد سقوط الهمزة اضطرابا للقاعدة في نظام المقاطع ؟

أجاب الدّكتور عبد الصّبور شاهين عن هذه الإشكالية بـ "أنّ الانزلاق بين الحركتين له وجود سياقي (فونولوجي) ، ولكنّه عند التّحليل يختفي ، والواقع أنّ

(١) ينظر : الكتاب :٣ /٥٤٧ ، والتكملة :٢٣٢ ، وشرح المفصل :٥/ ٢٦٧ ، وشرح الشافية للرضي :٣ /٣٣

(٢) ينظر : أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربية : ٤٥٧ ، ٤٥٩

(٣) ينظر : تجاور الصوامت في العربية : ١١٤_١١٥

(٤) المصدر نفسه: ١٢٥

المقطع يتحقق وجودُه في المستوى السّياقي ، ولذا جاز أن يبدأ بأنصاف الحركات (الواو والياء) وهما صوامت ضعيفة ، وإن اختفيا تماما عند التّحليل ، بانفصال عنصري المزدوج"[١].

بيد أنّ إجابة الدّكتور عبد الصّبور تُثير تساؤلا آخر يتلخص في أنّ توالي حركتين متماثلتين (فتحتين مثلا) لا يُحقق صورة انزلاق ، ومن ثَمَّ لا نجد نصف حركة يبدأ بها المقطع من النّاحية السّياقية (الفونولوجية)[٢]!

ولقد كان رد الدكتور عبد الصّبور على ذلك يتلخص بـ "أنّ عملية التّقسيم المقطعي في هذا المثال تفرض على النّاطق ما يشبه الهمزة ، وإن كانت من وجهة النّحو ساقطة ، تماما كما يحدث عند نطق الكلمة الإنجليزية (creation) ، برغم خلو اللغة الإنجليزية من أي رمز للهمزة"[٣].

ومما يُعين في الإجابة عن هكذا إشكال "أن نعُدّ مثل هذا المقطع المبدوء بحركة ، في هذه الحالة وحدها ، استثناءً من القاعدة العامة ، لِما أنّ حالة (بين بين) هي نفسها وضعٌ قليل الورود والشّيوع في اللغة ، أمّا في المستوى السّياقي فلا شك لدينا في وجود همزة فونولوجية "[٤].

ومع قلة الورود والشّيوع هذه إلّا أنّها ممّا يُستدل به على وجود المزدوج في العربية و دليل آخر هي على أنّ الهمزة ليست في الواقع سوى فاصل بين عنصرَين حركيَّيْن لضرورة نبرية لكنّهما سرعان ما يتصلان عند زوال هذه الضّرورة وسقوط الهمزة لسببٍ ما[٥] .

---

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ١٠٦

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٠٦

(٣) المصدر نفسه : ١٠٦_١٠٧

(٤) المصدر نفسه :١٠٧

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٣

ومن الملاحظ أنّ ما قيل عن المزدوج بهذه الطّريقة والانزلاق الذي حدث عند النّطق بحركتَين متواليتَين من أهمّ ما ميّزه هو الخروج على ما قال به القدماء ؛ حيث إنّهم لم يُسلّموا بأنّ الهمزة في الكثرة الغالبة من هذه الحالات قد سقطت ، بل هي موجودة ولكنّها ضعيفة غير محققة فهي (بين بين) وهم في ذلك أقرب للاتفاق فيما بينهم من أنّ هذا الصّوت قد تحققَ بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، ذكر هذه البينية السّيرافي فكان من أوضح القوم بيانا لها[١]، قال: "ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يَرِد بعده من الهمز أن تجعلها من مُخرج الهمزة ومُخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة . فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف ، لأنّ الفتحة من الألف ، وذلك قولك سال إذا خففنا سأل ، وقرا يا فتى إذا خففنا قرأ . وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو كقولنا : لوم تخفيف لؤُم ، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة "[٢].

ولضعف هذا الصّوت (بين بين) فهو أقرب للسّاكن ولهذا لم ترد الهمزة المخففة أولاً ، مثلها في ذلك مثل السّاكن الذي لا يرد أولا ، قال ابن جني: "ولا تقع الهمزة المخففة أولاً أبدا ، لقربها بالضّعف من السّاكن"[٣].

وهذا القرب من السّاكن بيّنه الرّضيّ بقوله: "وتجعل الحركة التي عليها مختلسة سهلة بحيث تكون كالسّاكنة وإن لم تكنها ، فلهذا لم تُسَهَّل السّاكنُ ما قبلها لِئلا يكون كالجمع بين السّاكنين"[٤].

(١) ينظر : تجاور الصوامت في العربية : ١١٦

(٢) شرح السيرافي بهامش الكتاب :٣/ ٥٤١

(٣) سر صناعة الإعراب :٦١/١

(٤) شرح الشافية للرضي :٣ /٤٥

وهكذا فإنّ تخفيف الهمزة بحالة بينية هو ما عبّر به القدماء عن تلك الحالة التي سبق أن ذكرنا أنّها عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام مؤذنةً بتكوّن مزدوج خفيف الانزلاق ؛ نتيجة اتصال الحركتين قبلها وبعدها سواء كانتا في كلمة واحدة أو كلمتين .

وبذلك يصبح نبر الطّول والتّوتر بالتّضعيف مع الانزلاق بين الحركتين و الإشارة إلى ما قاله القدماء في مثل هذه الحالات تفسيراً موجزاً لظاهرة شغلت حيزاً كبيراً في الدّرس اللغوي القديم والحديث (ظاهرة تخفيف الهمز) خاصّة كتب القراءات منه ، يضيق المقام هنا عن تفصيلها والإحاطة بها ، اكتفاءً بما عُرض موجزا ، فقد عُقدت لها (الهمزة) أبوابٌ مستفيضة حين تكون بمفردها وحين تجتمع مع همزة أخرى ؛ لما عُرف من أنّ الهمزة أشدّ الأصوات ، وقد مال إلى تخفيفها من أراد الفرار من نطقها محققة ؛ لِما تحتاج إليه حينئذٍ من جهد عضلي[١].

ب . إسقاط همزة (أب):

يذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أنّ كثيراً من الظّواهر اللهجيّة المعاصرة في العربية ليست إلّا امتدادٌ لشيءٍ من القديم ، استَدل على ذلك بشيوع إسقاط همزة (أب) في تونس والجزائر مثلا ، نحو قولهم: "بو مدين" و "بو تفليقة" و"جميلة بو حريد"[٢]، وله أصل وارد ، قال أبو علي الفارسي: "والهمزة قد تُحذف حذفا ، في مثل[٣]:

يَا بَا المُغِيرَةِ رُبَّ أَمرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالنّكْرِ مِنّي وَالدّها"[٤]

(١) ينظر: الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس : ٧٨

(٢) ينظر : بحوث ومقالات في اللغة : ٢٧٥

(٣) لم ينسبه أبو علي الفارسي ولكنّه لأبي الأسود الدؤلي في مستدرك ديوانه : ٣٧٨ والبيت في مستدرك الديوان هكذا:
يابا المغيرة رب أمر مبهم فرّجته بالحزم منّي والدّها

(٤) كتاب الشعر :١٤٢

ويقولون: "يا با فلان" يريدون: يا أبا فلان[١] نحو ما جاء في البيت الذي أورده أبو علي الفارسيّ ؛ فيُسقطون همزة (أب) عند إضافتها في النّداء ، قال ابن الشّجري (ت: ٥٤٢هـ): "ومن الأسماء المحذوف منها الهمزةُ ، فاء (أبو فلان) إذا نادوه"[٢] ، ثم استشهد ابن الشّجري ببيت أبي الأسود الذي ورد في نص أبي علي الفارسي المار الذكر .

فقوله ، أي ابن الشّجري: "إذا نادوه" يُستدل منه على أنّ مثل هكذا إسقاط لهمزة (أب) يشيع في النّداء ويكثر فيه عن غيره ؛ لكثرة الاستعمال ، وإيثار التّخفيف من المنادي[٣] .

وقد فصّل ابن يعيش مسوّغات ترك الهمزة في "يابَا فُلان" فقال: "الذي سوّغ الحذف في "يابَا فُلان" أمورٌ: منها ثقل الهمزة وإيثار تخفيفها . ومنها طول الكلمة بكونها مضافة . ومنها كون الكلمة كُنية ، والكُنى تجري مجرى الأعلام ، والأعلام كثيرا ما يجري فيها التّغيير؛ ألا ترى أنّهم قالوا: رجاء بنُ حَيْوةَ . وقالوا مَكْوَزة ، ومَزْيَد ومحبَب . والأمر الآخر أنّه منادى ، والنّداء مظنّة التّغيير ، والتّغيير يُؤنِس بالتّغيير. فلذلك حذفوا الهمزة هنا تخفيفا ، ولا يفعلون ذلك في غير النّداء ، لا يقولون: جاءني بو فلان ، ولا رأيتُ با فلان"[٤].

وعلل عبد العزيز الميمني إسقاط الهمزة على نحو ما ذُكر فكان تعليله مختلفا عن ابن يعيش حيث أرجعه إلى أنّ من أسقط قد عامل هذه الهمزات معاملة الأعاجم ، قال: "أرى أنّهم عاملوا (أبو) بكثرة الاستعمال معاملة الأعاجم ، فإنّهم يحذفون منه الألف دائما"[٥].

---

(١) ينظر : التصريف الملوكي :٣٨

(٢) أمالي ابن الشّجري : ١٩٩/٢

(٣) ينظر : شرح الملوكي في التّصريف :٣٧٠

(٤) المصدر نفسه : ٣٧٠

(٥) بحوث وتحقيقات الميمني :١/ ٢٧٦

وهكذا يمكن القول: إنّ في إسقاط الهمزة من "أب" امتداداً لِما عُرف وشاع بين العرب القدماء وما يزال يُلمح في بعض البيئات العربية ؛ فقد ذكر الدّكتور رمضان عبد التّواب أنّه كان له زميل تونسي بجامعة ميونخ اسمه "عثمان بو غانمي"(١)، كما تشيع مثل هذه الظاهرة في بعض الأسماء في الجزيرة العربية نحو :"با حسين"(٢).

ت . إسقاط همزة (أخْير) و (أشَر):

من الثّابت أنّ اسم التّفضيل يؤخذ من الفعل الثّلاثي على وِزان (أفعل) نحو: أكبر و أحسن وغيرهما ، وكذلك: أخير وأشر؛ لأنّ أصل قولهم: هذا خير منه وهذا شر منه: هذا أخير منه و أشرّ منه ، ولمّا كثُر استعمال هاتين الكلمتين على نحوٍ أكثر من غيرهما أسقطوا الهمزة منهما فصارا إلى (خير وشر) ، استدل ابن جني على ذلك بقولهم: الخورى والشّرّى تأنيث الأَخْيَر والأشرّ(٣).

وقد عدّ ابن جني اسم التّفضيل من (خير) و(شر) بالهمز من الأصول المرفوضة(٤)ولكنّه مع ذلك قد يستعمل أحيانا على القياس(٥).

فابن جني هنا لا ينكر أنّ أصل (خير وشر) هو (أخير وأشر) بالهمز لكنّه أصلٌ عبّر عنه بـ (المرفوض) كنايةً عن عدم شيوع استعماله وإيثار الصّيغة المخففة منه (ساقطة الهمزة) ، ومع ذلك فقد يُجوّز بعضهم استعمال الصّيغة الأصل على القياس أي من قبل إسقاط الهمزة(٦).

---

(١) ينظر : بحوث ومقالات في اللغة :٢٧٥

(٢) ينظر : المصدر نفسه: ٢٧٥

(٣) ينظر : المحتسب :٢ / ٢٩٩

(٤) ينظر : المصدر نفسه :٢ /٢٩٩

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي :٣ /٤٤٧

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣ /٤٤٧

٢_إسقاط التاء :

إحدى حروف العربية المهموسة التّاءُ ؛ إذ يضعف الاعتماد على مخرجها وقت النّطق بها[١]؛ فهي صوتٌ شديدٌ مهموسٌ لا يتحرك الوتران الصّوتيان في تكوّنه بل يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى ينحبس بالتقاء طرف اللسان بأصول الثّنايا العليا ، فإذا انفصلا انفصالا فجائيا سُمع ذلك الصّوت الانفجاري[٢].

وهي تماثل في طريقة تكوّنها الطّريقة التي يتكون بها حرف الطّاء ؛ فهو صوتٌ شديدٌ مهموسٌ أيضا[٣]، يقول الدّكتور إبراهيم أنيس: "الطّاء كما نعرفها في مصر لا تفترق عن التّاء في شيءٍ ، غير أنّ الطّاء أحد أصوات الإطباق"[٤].

وكأنّهما متماثلان إلّا أنّ صفة الإطباق ميّزت الطّاء عن نظيرتها التّاء ؛ "فاللسان مع الطّاء يتخذ شكلاً مقعراً منطبقا على الحنك الأعلى"[٥]، ولذلك فقد يكون في التّماثل أو التّقارب بين هذين الحرفَين مسوّغٌ لإسقاط التّاء عندما لحقتها الطّاء ، نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَا اسْطاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ**﴾[٦].

قال ابن جني: "أصله استطاعوا ، فحذفت التّاء لكثرة الاستعمال ، ولقرب التّاء من الطّاء ، وهذا الأصل مستعمل"[٧].

وشبيه بذلك ما ذكره الرّازي (ت:٦٠٤هـ) في الشّاهد نفسه ، بقوله: "قال (فَمَا اسْطَاعُوا) فحذف التّاء للخفة لأنّ التّاء قريبة المخرج من الطّاء"[٨].

---

(١) ينظر : سر الصناعة : ١ /١٥٥

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس :٥٣

(٣) ينظر : المصدر نفسه :٥٣

(٤) المصدر نفسه :٥٣

(٥) المصدر نفسه :٥٣

(٦) الكهف : ٩٧

(٧) الخصائص :١ / ٢٦٠

(٨) ينظر : تفسير مفاتيح الغيب :٢١ /١٧٣

وقيل: هي لغةٌ من لغات العرب بمعنى (استطاعوا) [١]، "وقيل: بل استطاعوا بعينه ، كثُر في كلام العرب حتى حذف بعضهم منه التّاء فقالوا: اسْطاعوا" [٢].

قال ابن منظور: "وأمّا اسطاع موصولة فعلى حذف التّاء لمقارنتها الطّاء في المخرج فاستُخِف بحذفها ..."[٣].

إذن فالتّعليل الأكثر شيوعا لإسقاط التّاء من قوله تعالى: "فما اسْطَاعُوا" وكذلك "لَمْ تَسْطِعْ"[٤] يدور في التّخفيف للقرب بين حرفَي التّاء والطّاء.

وقد وظّف الدّكتور تمّام حسّان الإسقاط هنا(في آية فما استطاعوا) توظيفا مختلفا عمّا سبق ذكره ناظراً إليه من وِجهة سياقية دلالية يُوازن فيها بين السّياق الذي وردت فيه (استطاعوا) وسياق (اسطاعوا) "بحذف التّاء من "اسْطَاعُوا" في معرض الكلام عن مجرد تسلق السّور ، والاحتفاظ بها في الفعل "اسْتَطَاعُوا" في معرض خرق السّور الحديدي لأنّ التّسلق يتطلب جهدا أقل من جهد الخرق"[٥].

وكأنّه عُبّر باللفظ المخفف عمّا يتطلب جهدا أقل وهو التّسلق في حين اختِير للخرق وما يتطلبه من جهد أكبر من التّسلق لفظَ الأصل أو الفعل من غير تخفيف.

إسقاط علامة التّأنيث (التّاء):

من أمارات بعض الأسماء المؤنّثة أن تلحقها التّاء ؛ لتكون أمارةً على تأنيثها ويوقف عليها بالهاء[٦]، حيث "أرادوا أن يفرّقوا بين هذه التّاء والتّاء التي هي من

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٣٨٩

(٢) المصدر نفسه : ١٣ / ٣٨٩

(٣) لسان العرب : ٨ / ٢٤٢ ، مادة (طوع)

(٤) الكهف : ٨٢

(٥) مقالات في اللغة والأدب : ١٣١/٢

(٦) ينظر : الكتاب :٤ / ١٦٦ ، ٢٣٦ _٢٣٧

نفس الحرف ، نحو تاء القَتّ ، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سَنْبَتَةٍ ، وتاء عِفْريت ..."[١].

وقد لوحظ أنّ هذه التّاء التي تُلحق لِتدل على تأنيث ما تُلحق به قد تتعرض للسُقوط ما دام تأنيث الاسم ملاحظا من غيرها ، ولا يحصل لبسٌ في دلالته مع إسقاطها ، الذي يكون على قسمين: مطّرد وغير مطّرد .

فأمّا **المطّرد:** فهو إسقاط التّاء من قولهم: " "امرأةٌ طالِقٌ ، وحائِضٌ وطامِثٌ وقاعِدٌ" للآيسة من الحيض ، و "عاصِفٌ" ، في وصف الرّيح من قوله تعالى: ﴿**جَاءَتْهَا رِيْحٌ عَاصِفٌ**﴾[٢]، فلم يأتوا فيه بالتّاء وإن كان وصفاً للمؤنث"[٣] .

وفي تعليل ذلك آراء منها:

ــ على تأويل شيء "كأنّك قلتَ: هذا شيءٌ حائِضٌ ثم وصفت به المؤنّث ، كما تقول: هذا بكْرٌ ضامِرٌ، ثم تقول: ناقةٌ ضامِرٌ"[٤].

وكأنّ الوصف هنا لمذكّر وهو كلمة (شيء) المتأوّلة ولذلك فقد خلا الوصف من علامة التّأنيث ، كما قد يحصل خلاف ذلك ويأتي الوصف بتاء تأنيث مع أنّ الموصوف مذكر عند تأوّله بنفسٍ أو سلعةٍ ، نحو قولك: هذا غلامٌ يَفَعة وهذا رجلٌ رَبْعة ، فكأنّه في الأصل صفةٌ لسلعةٍ أو نفسٍ ، كما أنّ الحائض في الأصل صفةٌ لشيءٍ وإن لم يستعملوه وإلى ذلك ذهب سيبويه[٥].

ــ ذهب الكوفيون إلى أنّ سقوط التّاء من هذه الأسماء ؛ لأنّها معانٍ مخصوص بها المؤنث ، فسقطت علامة التّأنيث لأنّ العلامة إنّما يؤتى بها عند

(١) الكتاب : ٤ / ١٦٦

(٢) يونس : ٢٢

(٣) شرح المفصل : ٣ / ٣٧١

(٤) الكتاب : ٣ / ٢٣٧

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣ /٢٣٧

الاشتراك في المعنى للفصل بين المذكر والمؤنث ؛ فأمّا إذا لم يكن هناك اشتراك فلا حاجة إلى علامة[١].

وقد رُدّ ما ذهبوا إليه بأنّ ذلك لم يقتصر على ما كان مختصّا بالمؤنّث بل قد جاء أيضا فيما يشترك فيه الذّكر والأنثى ، فقالوا: "جملٌ بازلٌ" ، و "ناقةٌ بازلٌ" ، و "جملٌ ضامرٌ" و "ناقةٌ ضامرٌ"[٢]؛ "فإسقاط العلامة ممّا يشترك فيه القبيلان دليلٌ على فساد ما ذهبوا إليه ، وإن كان أكثر الحذف إنّما وقع فيما يختص بالمؤنّث"[٣].

ورُدّ ما ذهبوا إليه كذلك بورود ما اختّص بالمؤنّث بإثبات التّاء نحو: "مرضعة" ، وإلحاق التّاء فعلَ المؤنّث ، نحو: "حاضت المرأة" ، و "طلُقت الجارية" فلو كان اختصاصه بالمؤنّث يكفي فارقا لَما اختلف الحال بين الصفة والفعل[٤].

وممّا يطّرد في إسقاط التّاء منه صيغ (فَعُول ومِفْعال و مِفْعيل) ، وهي أمثلةٌ معدولٌ بها عن اسم الفاعل للمبالغة ، وكذا (فعيل) بمعنى مفعول[٥]، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ هذه الأمثلة من الصّفات يستوي في سقوط التّاء منها المذكر والمؤنّث"[٦].

فقالوا: رجلٌ صبورٌ وامرأةٌ صبورٌ، وكذلك قالوا: امرأة معطار للّتي تُكثر من استعمال الطّيب ، وقالوا: "مِنْطيق" للبليغ ، و "مِعْطير" بمعنى العطّار، وقالوا: امرأة جريح وقتيل[٧]، "وقد شبّهوا "فعيلا" التي بمعنى "فاعل" بالتي بمعنى

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٥٩ ، مسألة (١١١) (المؤنث بغير علامة تأنيث ممّا على زنة اسم الفاعل) .
(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٣٧٤
(٣) المصدر نفسه :٣ / ٣٧٤
(٤) ينظر : المصدر نفسه :٣ / ٣٧٤
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٣٧٥
(٦) المصدر نفسه: ٣ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٣٧٥

"مفعول" ، فأسقطوا منها التّاء . فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾(١)، وهو بمعنى: مقتربٍ ، شبّهوه بـ "قتيل" ونحوه . وقيل: إنّما أُسقطت منه التّاء ؛ لأنّ الرَّحمة والرُّحم واحدٌ ، فحملوا الخبر على المعنى ، ويؤيّده قوله تعالى: ﴿**هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي**﴾(٢)"(٣).

وقيل: إنّ التّاء سقطت من قريب لأنّ تأنيث الرّحمة ليس بحقيقي وما كان كذلك فإنّه يجوز فيه التّذكير والتّأنيث(٤).

وأمّا إسقاط التّاء **غير المطّرد** فيرد في مواضع معدودة من بعض المصادر التي حقها أن تلحق بها التّاء ، نحو(إقامة ، وغلبة ، وخليفة عند جمعها على خلفاء)(٥).

أمّا الإسقاط في (إقامة) فقد أُسقطت التّاء وجيء بالمصدر من غيرها (إقام) قال تعالى: ﴿**رِجالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقامِ الصَّلاةِ وَإِيتاءِ الزَّكَاةِ**﴾(٦)من غير تاء مع أنّ القياس بورودها .

علل ذلك الفرّاء بإضافتها فقال: "وإنّما استجيز سقوط الهاء من قوله (وإقامِ الصّلاة) لإضافتهم إيّاه ، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في الإضافة"(٧).

---

(١) الأعراف :٥٦

(٢) الكهف :٩٨

(٣) شرح المفصل : ٣/ ٣٧٥

(٤) ينظر : تفسير مفاتيح الغيب : ١٤ / ١٤٣

(٥) ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية :١٣٥٦/٤ ، ولسان العرب :٩ / ٨٨

(٦) النّور :٣٧

(٧) معاني القرآن ، الفراء:٢ / ٢٥٤

استدل الفراء على ما ذهب إليه بقول الشّاعر[١]:

إنّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الّذِي وَعَدُوا

فقد أسقط الشّاعر التّاء من(عِدَ) ، والقياس على(عِدَة) فاستجاز إسقاط التّاء حين إضافتها[٢]، وكأنّ في الإضافة عوضاً عنها ؛ لأنّك تقول: "أقمت إقامةً ، فأمّا إقام الصّلاة فجائز لأنّ الإضافة عوض من الهاء"[٣].

وعلى نحو إسقاط التّاء من (إقامة) أُسقطت كذلك من المصدر(غلبة) من قوله تعالى: ﴿**فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ**﴾[٤].

فالقياس على (غَلَبة) بالتّاء ولكنّ الإضافة سوّغت ذلك على رأي الفرّاء كما سوّغته في (إقام الصّلاة) ، قال: "وقوله: (مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ) كلام العرب غَلَبته غَلَبةً ، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها في قوله: (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)[٥]والكلام إقامة الصّلاة"[٦].

وإذا كانت الإضافة قد سوّغت إسقاط التّاء من (إقامة وغلبة) فإنّ إرادة الجمع بصيغة غير الصّيغة الأصل هي من دعت إلى إسقاطها من (خليفة) عند جمعها على (خُلَفاء) ؛ لأنّ الأصل فيها أن تجمع على (خلائف) مثل كريمة وكرائم[٧]، "وقالوا أيضا: خُلَفَاء ، من أجل أنّه لا يقع إلّا على مذكر وفيه الهاء

(١) البيت في معاني القرآن، الفراء: ٢ / ٢٥٤ غير منسوب، وقد نسبه الجوهري للفضل بن العبّاس بن عتبة اللهبي، في الصحاح: ١ /١٩٥ مادة (غلب) ، وكذلك نسبه ابن منظور في لسان العرب : ١/ ٦٥١ مادة (غلب).

(٢) ينظر : معاني القرآن ،الفراء: ٢/ ٢٠٧

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج: ٣ /٣٩٨

(٤) الرّوم :٣

(٥) النّور : ٣٧

(٦) معاني القرآن ، الفراء:٢/ ٣١٩

(٦) ينظر : الصحاح : ٤ / ١٣٥٦

جمعوه على إسقاط الهاء ، فصار مثل ظريف وظرفاء ؛ لأنّ فَعِيلةً بالهاء لا تُجمع على فُعَلاء"[١].

٣_ إسقاط الحاء:

صوت الحاء صوتٌ مهموس رِخوٌ أي يُسمع له نوع من الحفيف عند النّطق به[٢]، ويكون أصلا لا غير، فلا تكون الحاء بدلاً ولا زائدةً أبدا[٣].

ومع أنّها لا تكون بدلاً ولا زائدةً إلّا أنّ هذا لا يُضعف تعرّضها للإسقاط وهي أصل من كلمة (حِرْح) حيث وردت على (حِر) بإسقاط الحاء ، قال ابن يعيش: " "الحِرُ" أصله "حِرْحٌ" على زنة: حِبْرٍ ، وعِدْلٍ ، إلّا أنّه اطّرد حذف لامه ، وصار كالأصل ، حتى رُفض أصله وهُجر. والذي يدل على أنّه "فِعْلٌ" بكسر الأوّل جمعهم إيّاه على: أحراح"[٤].

والجمع على (أحْراح) استُدل عليه بقول الرّاجز[٥]:

إنّي أَقُودُ جَمَلاً مِمْراحا ذَا قُبَّةٍ مَمْلُوءةٍ أَحْرَاحَا

فجمعه هذا الجمع (أحراح) ، وتصغيره على: (حُرَيح) بالحاء في آخر الكلمة يدلان على أنّ اللام منها حاءٌ دون غيرها[٦]، لكنّها سقطت لمّا اجتمعت في هذه

(١) الصحاح :٤ / ١٣٥٦

(٢) ينظر : سر الصّناعة : ١ /١٩١ ، الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس : ٧٦

(٣) ينظر : سر الصناعة : ١ /١٩١

(٤) شرح الملوكي في التّصريف: ٤٣١ ، وينظر : لسان العرب : ٢ / ٤٣٢

(٥) نسبه ابن عصفور في الممتع إلى الفرزق:٣٩٨، و كذلك ابن منظور في لسان العرب :٢ /٤٣٢ مادة (حرح)

(٦) ينظر : سر الصّناعة :١ /١٩٤، وشرح الملوكي في التّصريف : ٤٣١ ، والممتع :٣٩٨

الكلمة أسباب سوّغت هذا الإسقاط، ويمكن إجمال هذه الأسباب على النّحو الآتي[١]:

ـــ استثقالهم باب (سَلِسَ وقَلِقَ) ممّا يجتمع فيه حرفان متماثلان بفاصل بينهما.

ـــ إنّ الحاجز بين المثلين (الحاءَين) غيرُ حصين ؛ لسكونه ، فصار كالمضاعف ، قال الرضي: "ولام حِرٍ حاء، حذفت لاستثقال الحاءَين بينهما حرف ساكن"[٢] فطلب الخفّة في المبنى مرتبط بالذّوق العربي في نطق الأصوات المتجاورة حتى وإن فُصل بينهما بفاصل كالرّاء مثلا[٣] .

ـــ إنّ حروف الحلق مستثقلة ولذلك تُلُعّب بها قريبا من حروف المدّ واللين .

وهكذا فقد يكون في اجتماع هذه الأسباب أو بعضها ما دعا إلى إسقاط لام (حِرْحٍ) وإن كانت أصلا في بنية الكلمة .

٤_ إسقاط النّون:

من بين صوامت العربية يكاد يكون صوت النّون متميزاً عن غيره من الأصوات ؛ فقد يعرض له من الظّواهر اللغوية ما لا يشاركه فيه غيره ، حتى خصّته كتب القراءات بالبحث ، وأفردت له فصولا درست فيها أحكام النّون من إظهار ، وإخفاء ، وإدغام ، وقلب ؛ لسرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات ، ولأنّها بعد اللام أكثر الصّوامت شيوعا في اللغة العربية[٤]، مع ملاحظة أنّها أشدُّ ما تكون تأثّرا بما يجاورها من أصوات حين تكون مشكلة بالسّكون[٥].

---

(١) ينظر : شرح الملوكي في التّصريف :٤٣٢

(٢) شرح الشافية للرضي :١ /٢١٩

(٣) ينظر : الخلاصة النّحوية :٢٢

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية ، د .إبراهيم أنيس:٦١

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٦١

وقد يكون في كلّ ما ذكر ممّا ميّز النّون عن غيرها من الصّوامت ما دفع لإسقاطها على نحوٍ واسع في الكلام من الأسماء والأفعال و الحروف.

أ_ إسقاط النّون من الأسماء:

ويُمثَّل له بإسقاط نون التّثنية والجمع من غير إضافة ؛ وذلك نحو قول الأخطل[١]:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللذا قَتَلا المُلُوكَ وَفَكّكا الأَغْلالا

قال ابن جنّي: " أراد: اللذان ، فحذف النّون تخفيفا لطول الاسم ، ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة"[٢]؛ لأنّ الأسماء الموصولة لا يجوز أن تُضاف أبدا إلّا ما كان من (أيّ) في نحو قولهم: لأضربنّ أيّهم يقوم ، ومع ذلك فهي معرفة بصلتها دون إضافتها ، ويمنع أيضا أن يكون "اللذا" من بيت الأخطل مضافا أنّ ما بعده فعل ، وهو "قتلا" والأفعال لا يُضاف إليها[٣].

وقد نُسب هذا الإسقاط الذي تتعرض له نون (اللذَين واللتَين) إلى بعض ربيعة[٤].

وعلى نحو ذلك إسقاطها من اسم الموصول (الذين) من قول الشاعر[٥]:

فَبِتُّ أُسَاقِي المَوتَ إِخْوَتِي الذي غَوَايَتُهم غيّي ورُشْدُهُم رُشْدِي

والقياس على (الذين) بقرينة الصّلة التي اشتملت على ضمير الجماعة (هم) في (غوايتهم) ، و(رشدهم) .

وقد فعلوا مثل هذا (إسقاط نون الجمع) في بعض الأسماء المتمكنة غير الموصولة لأنّها في معنى الموصولة[٦] .

---

(١) ديوانه : ٢٤٦

(٢) سر الصّناعة : ٢ /١٩٠

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢ /١٩٠

(٤) ينظر : في اللهجات العربية ، د إبراهيم أنيس :١١٧

(٥) غير منسوب ، ينظر : سر الصناعة :٢/ ١٩١

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢ /١٩١

قال الشاعر[١]:

الحَافِظُوا عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنا نَطَفُ

أراد: الحافظون عورة العشيرة ، فأسقط النّون تشبيها بالذين[٢]، وللاختصار؛ لأنّ الصّلة قد طالت[٣] فأسقط تخفيفا لا لإضافةٍ بدلالة تركه (عورة) منصوبة فلو أراد الإضافة لجرها[٤].

ومثلما أسقط الشاعر نون (الحَافظُو) من قول الشاعر المار ، سقطت أيضا في (المُمْسِكُو) من قول الشاعر عبيد بن الأبرص[٥]:

وَلَقَدْ يغْنى به أصحابُك الـ ممسِكُو منكَ بِأَسْبابِ الوِصَال

ومع شبه (الممسكو) بـ (الحافظو) من حيث إسقاط النّون منهما إلّا أنّ إسقاطها من (الممسكو) عُدّ أكثرَ جوازاً ؛ لأنّ أول الممسكو(الـ) في المصراع الأول وباقيه في المصراع الثّاني[٦]، وبذلك "ازدادت الكلمة طولا ، فازداد حذف النّون جوازا ، وليس "الحافظو" كذلك ؛ لأنّ الكلمة بكمالها في المصراع الأول ، فلم تطل طول "الممسكو" وهذا فصل فيه طول ، وكلا الاسمين إنّما وجب فيه الحذف لطوله"[٧].

---

(١) ذكره ابن جني في سر الصّناعة :١٩١/٢ غير منسوب ، وقد نسبه البغدادي في خزانة الأدب : ٢٧٥/٤ إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي.

(٢) ينظر : سر الصّناعة : ٢/ ١٩١ ، والمنصف :١ / ٦٧

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٥ /١٢٢

(٤) ينظر : سر الصّناعة : ٢ / ١٩٢

(٥) ديوانه :٩٩

(٦) ينظر : المنصف : ١ / ٦٨

(٧) المصدر نفسه : ١ / ٦٨

وطول الكلام علّةٌ أشار إليها سيبويه في كتابه وعلل بها حالاتٍ مختلفةً من الحذف والإسقاط ، قال: "لأنّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ ، وكأنّه شيءٌ يصير بدلاً من شيء"(١).

ومن الأسماء التي تسقط منها النّون (لدن) ، قال سيبويه: " وقولهم: لَدُ الصّلاة ، في لَدُن حيث كثُر في كلامهم"(٢)، ومن ذلك قول الرّاجز(٣):

مِنْ لَدُ شولا فإلى إتْلائِها

فقد أَسقط النّون ، وتركَ الدّال على ضمّتها ، وهو نظير قولهم: من لَدُ صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك: من لَدُ الحائط إلى مكان كذا(٤)، قال الرّاجز(٥):

مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مَنْحُورِهِ

ولا يقال: إنّ النّون سقطت لالتقاء ساكنين ؛ لأنّها أُسقطت ولا ساكن بعدها ، وقد اختُلف في بنية الاسم (لدُن) بعد الإسقاط ، فمنهم من قال: "لَدُ" بضمّ الدّال وإبقاء الضمّة بعد إسقاط النّون ليكون دليلا عليها ، وأنّه منتقص من غيرها وليس بأصل على حياله ، ومنهم من قال :"لُدْ" بإسقاط النّون ونقل ضمة الدّال إلى اللام ، ومنهم من قال: "لَدْ" بفتح اللام وسكون الدّال كأنّه أسقط الضمّة أولاً للتّخفيف ، وأراد التّخفيف أكثر فأسقط النّون أيضا(٦).

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٨ ، وينظر : ١ /١٨٦ ، و ٢/ ٤٠٤

(٢) المصدر نفسه :٣ /٥٠٥

(٣) غير منسوب: ينظر : المصدر نفسه : ١ /٢٦٤ ، وسر الصّناعة :٢ /١٩٨ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٢٨

(٤) ينظر : الكتاب :٢٦٥/١

(٥) نسبه سيبويه إلى غيلان بن حريث الربعي في الكتاب :٤ /٢٣٣ ، وكذلك هو في شرح المفصل :٢/ ١٤١

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٣/ ١٢٨_١٢٩

ب_ إسقاط النّون من الأفعال:

تسقط النّون من مضارع (كان) استخفافاً ، نحو قولهم: (لم يكُ) والقياس على: (لم يكن) ، وقد اشترط النّحاة لهذا الإسقاط أن لا يليها ساكن[١]، "فإن كان بعدها ساكن لم يجز إلّا إثبات النّون عند أكثر النّحويين ، نحو قولك: لم يكن ابنُك جالسا ، ولا يكن الذّاهب عمرو ، وإنّما لم يجز حذفها إذا لقيها ساكن ؛ لأنّ التّحريك أولى بها ، لأنّها ليست من حروف المدّ واللين ، فلمّا تحركت ثبتت"[٢].

ومع ما اشترطوه لإسقاط النّون من كون ما بعدها ليس ساكنا ، وكون الفعل في حالة الجزم ، يبقى الغرض الأساس لذلك هو التّخفيف[٣]، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يَكُ كاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ**﴾[٤].

قال سيبويه في علّة إسقاط النّون من يكن: "ولكنّهم حذفوا هذا لكثرته وللاستخفاف"[٥]، ومن ذلك قول الشّاعر[٦]:

فَإِنْ يَكُ غَثّاً أَوْ سَمِيناً فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مقْنَعَا

والأصل في هذَين الشّاهدَين وغيرهما الكثير ممّا ورد بصيغة (لم يكُ) ، أو (لم أكُ) ، أو(لا تك) هو: (لم يكون) ، و(لم أكون) ، و (لا تكون) سُكّنت النّون للجزم فالتقى ساكنان ، سقطت الواو لالتقائهما فأصبحت الأفعال (يكن ، أكن ، تكن)

(١) ينظر : عمدة الكاتب ، النّحاس :١٨٢

(٢) المصدر نفسه : ١٨٢

(٣) ينظر : من مظاهر التّخفيف في اللسان العربي :١٢٦

(٤) غافر : ٢٨

(٥) الكتاب :١ /٢٩٤

(٦) مالك بن حريم الهمداني : ثلاثة شعراء مقلّون :٥٦

ولمّا كثُر في كلامهم هذا الحرف ؛ لأنّ (يكون) عبارة عن الزمان وطلبوا خفّة اللفظ به فأسقطوا منه النّون[١].

وقيل: إنّ النّون سقطت لشبهها بحروف اللين عند الجزم ، حيث وقعت طرفا ، قال ابن خالويه (ت:٣٧٠هـ) في قوله تعالى: ﴿**وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ**﴾[٢]: "فإن قيل: لِمَ سقطت النّون في قوله: {ولا تك}؟ فالجواب في ذلك: أنّ الأصل: ولا تكون فاستثقلوا الضّمّة على الواو فنقلوها إلى الكاف فالتقى ساكنان الواو والنّون فحذفوا الواو لالتقاء السّاكنين فصار لاتكن ، والموضع الذي حذفت النّون مع الواو ، فلِأنّ النّون يضارع حروف المدّ واللين ، وكثر استعمال كان يكون فحذفوها لذلك ، ألا ترى أنّك تقول: لم يكونا ، والأصل : لم يكونان فأسقطوا النّون للجزم فشبهّوا لم يكُ في حذف النّون بلم يكونا"[٣].

ت_ إسقاط النّون من الحروف:

مثلما مر أنّ إسقاط النّون من الأفعال قد عُلل بشبهها (النّون) بحروف اللين في بعض ما عُلل به فلم يختلف الحال مع الحروف وأسقطوا منها النّون أيضا للشبه نفسه ، نحو قول الشّاعر[٤]:

فَلَسْتُ بآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُه ولاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ ماؤكِ ذا فَضْل

فلا يُقال: إنّها أُسقطت لالتقاء ساكنين فقط ؛ لِأنّ التقاء السّاكنين بين صامتين يمكن تجاوزه بكسر أولها لا أن يسقط ، نحو ما رأيناه في (لكن) ، فدل

(١) ينظر : الأصول :٣ /٣٤٣ ، وشرح السيرافي :١/ ١٨٠

(٢) النّحل :١٢٧

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها: ١ /٣٦١

(٤) النّجاشي ، الكتاب :٢٧/١ ورواية الديوان : ولاكَ اسْقِني إن كان ماؤكَ ذا فضْل ، بفتح الكاف في (ولاكَ) ، و(ماؤكَ)، و(ماؤكَ)، ديوان النجاشي :٥٦ ، وبرواية سيبويه (بكسر الكاف) أورد هذا الشاهد ابن جني في الخصائص: ٣١٠/١، والبغدادي في خزانة الأدب :١٠ / ٤١٨.

إسقاطها وعدم تحريكها على شبهها بحروف المد واللين[١]، فهي تسقط إذا ما سُكّنت وسُكّن ما بعدها مع ملاحظة أهمية هذا الإسقاط في إقامة وزن البيت.

قال البغدادي في خزانة الأدب: "على أنّ حذف النّون من لكن لالتقاء السّاكنين ضرورةٌ تشبيهاً بالتّنوين ، أو بحرف المدّ واللين ، من حيث كانت ساكنةً وفيها غُنّة ، وهي فضْل صوت في الحرف ، كما أنّ حرف المدّ واللين ساكنٌ ، والمدُّ فضْلُ صوتٍ"[٢].

ومن إسقاط النّون من الحروف ما حصل للحرف (مُذْ) إذ الأصل فيه (مُنْذُ) بإثبات النّون وهو من حروف الخفض إذا كان بمعنى (في) ونحوها ، وذلك قولك: أنت عندي مذ اليوم ومذ الليلة وأنا أراك مذ اليوم يا فتى[٣]، و(مذ) بنوعيه (اسم أو حرف) الأصل فيه: (مُنْذُ) ولكن أُسقطت النّون منه ، استدلَّ سيبويه على أصلية (مُنْذُ) بتحقير (مُذْ) وإرجاع النّون ، قال: "فمن ذلك مُذْ ؛ يدلك على أنّ العين ذهبت منه قولهم : مُنْذُ ، فإن حقّرته قلتَ: مُنَيذٌ "[٤].

وقد يمكن لنا القول إذن: إنّ إسقاط النّون هنا من (مُنْذُ) ومثل ما عُلل به أغلب موارد الإسقاط للتّخفيف[٥]؛ لكثرة دوران حرف النّون على نحوٍ يميّزه عن غيره من الصّوامت ؛ ممّا جعل تعرّضَه للإسقاط على نحو واسع من الأسماء والأفعال والحروف سمةً بارزةً فيه.

ثانياً: إسقاطُ الأصوات الصّائتة:

إذا كانت الصّوامت هي الأصول التي تتألف منها الكلمات في اللغات فإنّ الصّوائت تقوم بتجميعها بعضها مع بعض ؛ لتأليف الكلام أولاً ، ومن ثمّ تقوم بإعطائها قوّةً على الإسماع ؛ كونها تملك قوّة إسماعٍ عالية جداً تفوق قوّة إسماع

(١) ينظر : النّكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٢١٦

(٢) خزانة الأدب :١٠ / ٤١٨

(٣) ينظر : الكتاب : ٤/ ٢٢٦ ، والمقتضب :٣ / ٢٠ ، والأفعال ،ابن القطاع :٩٥

(٤) الكتاب : ٣ / ٤٥٠

(٥) ينظر : شرح الملوكي في التّصريف : ٤٢٣

الصّوامت بكثير؛ فأصوات اللين تُسمع من مسافةٍ قد تُخفى الأصوات الصّامتة عندها أو يُخطَأ في تمييزها حتى صارت هذه الوظيفة الإسماعية من الأهمية بأن بُنيت عليها واحدة من أهمّ النّظريات الفونولوجية أعني بذلك نظرية المقطع(١).

وإذا عُلم أنّ إعاقةً كليةً أو جزئيةً لطريق الهواء تُكوّنُ الصّوامت(٢)، فإنّ إنتاج الصّوائت كان بتحكم مفتوح للأعضاء open approximation حتى لا يُسمع معها ضجيج أو احتكاك ، وكل أصوات العلّة تنتج بهذا الشّكل وأحيانا من غير تحكم أو تقارب مطلقا(٣)؛ فهي أصواتٌ "يصحبُها احتكاكٌ بسيط ، وأحيانا لا يصحبُها أيّ احتكاك"(٤)، اتسعت مخارجها لهواء الصّوت فلم تقع في مدرجةٍ من مدارج اللسان أو الحلق أو اللهاة(٥).

قال سيبويه: "وهذه الحروف غير مهموسات ، وهي حروف لين ومدّ ، ومخارجها متسعة لهواء الصّوت ؛ وليس شيءٌ من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمدّ للصوت ؛ فإذا وقفت عندها لم تضمّها بشفةٍ ولا لسانٍ ولا حلقٍ"(٦).

فالصّفة التي تختصّ بها أصوات العلة أو الصّوائت إذن هي كيفية مرور الهواء في الحلق والفم وخلو مجراه من حوائل وموانع(٧).

والصّوائت أو أصوات اللين في العربية هي ما اصطلح القدماء على تسميتها بالحركات من فتحة وكسرة وضمّة ، وكذلك ما أسموه بحروف المد(٨).

---

(١) ينظر : في الأصوات اللغوية ، د. غالب المطلبي :٤٥ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ٧١، والأصوات اللغوية ، د . إبراهيم أنيس :٢٧

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ، د . إبراهيم أنيس: ٢٧ ، والمزدوج في العربية :٧٩

(٣) ينظر : دراسة الصّوت اللغوي :١٢٢

(٤) المصدر نفسه : ١٢٢

(٥) ينظر: العين : ١ /٥٧ ، والكتاب : ٤ /١٧٦

(٦) الكتاب: ٤ / ١٧٦

(٧) ينظر : الأصوات اللغوية ، د . إبراهيم أنيس :٢٧

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ٧٣

وقد أشار ابن جنّي إلى هذه الأصوات وأطوال كلّ منها بقوله: "اعلم أنّ الحركات أبعاضُ حُروفِ المدّ واللين ، وهي الألفُ والياءُ والواو ، فكما أنّ هذه الحروفَ ثلاثة ، فكذلك الحركاتُ ثلاث ، وهي الفتحة ، والكسرة ، والضّمّة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضّمّة بعض الواو ، وقد كان متقدمو النّحويين يسمّون الفتحة الألفَ الصغيرة ، و الكسرة الياءَ الصّغيرة، والضّمّة الواو الصّغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة ..." [١].

ويُفهم ممّا ذكره ابن جني أنّ بعض القدماء قد أحسّ كما يحسّ المحدثون اليوم بأنّ الفرق بين الفتحة وما يُسمّى بالألف اللينة لا يعدو أن يكون فرقا في الكمّية ومثله الفرق بين الياء و الواو اللينتَين والكسرة والواو، إنّما هو فرقٌ في الكمّية ؛ فما تُسمّى بالألف اللينة هي في الحقيقة فتحة طويلة ، وما يُسمّى بالياء اللينة ليست إلّا كسرةٌ طويلة ، وكذلك الحال في الواو اللينة تُعدّ من النّاحية الصّوتية ضمّةً طويلة؛ فكيفية النّطق بكل حركة قصيرة وموضع اللسان معها يُماثل كلَّ المماثلة كيفية النّطق بما يُسمّى بالحركات الطّوال مع ملاحظة فرق الكمّيّة بينهما[٢].

وقد ميّزت العرب بين هذه الأصوات الثلاثة (أصوات المد أو الحركات الطّوال) فعدّوا الألفَ أوسَعها لهواء الصّوت وأمكنها ، وأشدّها امتدادا واستطالة[٣].

قال ابن جني: " والحروف التي اتسعت مخارجُها ثلاثة: الألف ، ثمّ الياء ، ثمّ الواو ، وأوسعها وألينها الألف "[٤].

---

(١) سر الصّناعة : ١ /٣٣

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس : ٣٩ _ ٤٠

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٣٥ _٤٣٦ ، وشرح المفصل : ٥ / ٥٢٥

(٤) سر الصّناعة : ١ / ٢١

ومع ما يلاحظ من أنّ هذه الأصوات قد تختلف فيما بينها غير أنّها لا تختلف في أهمّ ما ميّزها عن الصّوامت من حيث التّقلبات الكثيرة والتغييرات التي تُعرض لها وهو ما دفع العلماء العرب لتسميتها بحروف العلّة أو الإعلال ، قال الرّضي: "تُسمّى الثلاثة حروف العلّة ؛ لأنّها تتغير ولا تبقى على حال ، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال ، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفّة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفّتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضا لكثرتها في الكلام؛ لأنّه إن خلت كلمةٌ من أحدها فخلوها من أبعاضها _أعني الحركات_ محال ، وكل كثير مستثقل وإن خف"(١).

ويُفهم من نص الرّضي المذكور أنّ طلب الخفّة لا يقتصر على ثقل ما يُخفف؛ بل قد يُخفف غيرُ المستثقل أو الخفيف والدّافع لذلك كثرته ؛ إذ لا تخلو منه كلمةٌ ؛ فلذلك قد كثُر ما تعرضت له الصّوائت من ظواهر متنوعة قياسيةً كانت أو على غير قياس ، سبيلهم في ذلك كلّه طلب الخفّة ، كإسقاطها (الصّوائت) مثلا بنوعيها (الطّويلة والقصيرة) وكالآتي:

١ _ إسقاط الصّوائت الطّويلة:

قد لا يكون من المبالغة القول بأنّ أكثر حروف العربية إسقاطا هي الألف ؛ فقد مرّ أنّ حروف العلّة إنّما سُمّيت هكذا لكثرة ما يُصاحبها من تغيير وعدم بقائها على حال كالعليل المنحرف المزاج(٢)، ولما كان أوسعَ هذه الثّلاثة وأشدّها امتدادا واستطالة الألف(٣)؛ يمكن القول إذن: إنّه أكثرُ الأصوات إسقاطا .

(١) شرح الشافية للرضي : ٣ / ٦٧ ـ ٦٨

(٢) ينظر : المصدر نفسه: ٣ /٦٨

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٣٥ _ ٤٣٦ ، وشرح المفصل : ٥ / ٥٢٥

ومن أمثلة ذلك إسقاطه من نحو: (لم أُبَلْ)[١] ، والقياس على: (لم أبالِ) بحذف الياء وأن يُكتفى بالكسر، إلّا أنّ كثرة الاستعمال جوّزت جزمَ الكلمة بالجازم مرة أخرى فسقط الألف للسّاكنين[٢]، قال ابن جني: " كان القياس أن يُقال: "لم أُبالِ" بمنزلة: "لم أُرامِ ، ولم أُعاطِ" لأنّه مضارع "باليتُ، ولا أدري" لأنّه في موضع رفعٍ ، ونظير: "لا أرمي ، ولم يكن" لأنّه نظير: "لم يَصِرْ" ولكنّه لمّا كثُر استعمال هذه الحروف فصارت: "لم أُبَلْ" ، تُقال عند كل شيءٍ محتقر، خُففت بتسكين اللام من "لم أُبالِ"، وشُبّهت اللام بالفاء من: "أخاف" ، فكما تُسكَّن تلك للجزم ؛ كذلك سكّنوا هذه اللام من لم أبالِ تشبيها بالفاء ، لكثرة الاستعمال ، فلمّا سَكَنَت اللامُ حُذفت الألف لالتقاء السّاكنين كما تُحذف من: "لم أُخَفْ" "[٣].

وعلى نحو إسقاط ألف (لم أُبال) أسقط الشاعر ألف (وصّاني) وقال فيها: (وصّني) ، نحو قوله[٤]:

وصّانيَ العَجّاج فِيمَا وَصّنِي

يريد: فيما وصّاني ؛ حيث قال أولاً: (وصّاني) وأثبت الألف إلّا أنّه أسقطها فيما بعد ، وقال فيها: (وصّني) ، بعد أن ألجأه الوزن لذلك[٥] .

وقد لوحظ أنّ مثل هذا الإسقاط كان مستساغا في لهجة البداوة[٦]؛ لميلها "إلى السّرعة في نطقها ، وتلمّس أيسر السّبل ، فتدغم الأصوات بعضها في

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٦٦ ، ٢ / ٢٥٦

(٢) ينظر : الأصول : ٣ / ٣٤٣ ، وشرح السّيرافي : ٥ / ٣٣١ _٣٣٢

(٣) المنصف : ٢ / ٢٢٧

(٤) منسوب إلى رؤبة في الخصائص:٢/ ٣١٧ ، و كذلك هو في مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج : ١٨٧/٣ .

(٥) ينظر : الدراسات اللهجية والصّوتية عند ابن جني : ٢٠٨

(٦) ينظر : في اللهجات العربية ، د. إبراهيم انيس: ١١٥

بعض ،و تسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلالٍ بفهم السّامع"[١].

ففهمُ السّامع أو تحقيق الغرض بين المتكلم والسّامع هو غاية المتكلّم إن كان بدويّا أو حضريا ، وما دام هذا الغرض متحققا فقد ينطق البدوي دون تمهّل في نطقه ودون انتظارٍ لنهاية الكلمات فتصدر عنه الكلمات مبتورة الآخِر وهو لا يحفل بهذا ؛ لأنّ كل ما يرمي إليه هو إفهام السّامع وقد تحقق له ذلك مع اقتصادٍ في الجهد وبطريقةٍ أيسر وأسرع[٢] ، "على أنّ أظهر نتائج السّرعة في النّطق، هو سقوط بعض الأصوات من الكلمات في أثناء النّطق بها"[٣] وهو ما حصل للألف من (وصّني).

قال تعالى: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾[٤] .

فقد وردت هذه الآية بإسقاط الألف من (رُبَاع) ؛ تخفيفا على رواية الأعمش عن يحيى بن وثاب ، والمغيرة عن إبراهيم النخعيّ[٥] ، قال ابن جني في الرّواية المذكورة في الآية السّابقة: "ينبغي أن يكون محذوفا من (رُبَاع) تخفيفا ..."[٦].

فتصبح بنية الكلمة (رباع) على الرواية المارة الذكر بعد إسقاط الألف (رُبَع) .

إسقاط الألف عند الإسناد:

ونمثل له بإسقاط الألف من الفعلين (غزا ورمى) إذا ما أُسندا إلى ضمير الجماعة (الواو) ، والأصل فيهما: (غَزَوَ ورَمَيَ) ، بالواو والياء المفتوحتين على

(١) في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس : ١١٥

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٦ _١١٧

(٣) المصدر نفسه : ١١٦

(٤) النّساء: ٣

(٥) ينظر: المحتسب : ١ / ١٨١

(٦) المصدر نفسه : ١ / ١٨١

وزان (فَعَلَ) ولكن قُلب حرف العلّة ألفا بحسب ما تراه القاعدة الصّرفية من تحرّك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما[١]، هكذا:

غَزَوَ ــ غزا

رَمَيَ ــ رمى

أمّا نظرة المحدثين لِما طرأ على هذين الفعلين فليس من قلبٍ لديهم للواو أو الياء إلى الألف ؛ إنّما التّقسيم المقطعي للفعلين يأتي هكذا:

غَزَوَ : غ ـَ / ز ـَ / و ـَ

رَمَيَ : ر ـَ / م ـَ / ي ـَ

"أي: أنّ المقطع الأخير سوف يكون غريبا عن نسيج اللغة ، فهو مؤلف من حركات فقط، ولذلك أسقطت اللغة العنصر الأصلي في الازدواج وهو الضمة(u) ــ أو الكسرة (i) ، وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق ، أي: لام الكلمة ، فاتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة " [٢] ، هكذا[٣] :

غزا : غ ـَ / ز ـً

رمى : ر ـَ / م ـً

وبينما يرى الصّرفيون أنّ لام الفعلين (الألف) عند الإسناد إلى ضمير الجماعة (الواو) تسقط ويبقى ما قبل الألف مفتوحا للدّلالة على أنّ لام الفعل التي سقطت ألف[٤]، لا يعترف الدّرس الحديث أساسا بوجود ألفٍ كحرفٍ من بنية الكلمة ، فلا وجود إذن لألفٍ في نحو: (غزا ورمى) ، بل هي حركةٌ للعين طويلة ، فليس قبل الألف من فتحة على عين الفعل كما وصفها الصّرفيون لكن الذي حدث هو أنّ

(١) ينظر : الممتع الكبير في التّصريف : ٣٣٥

(٢) المنهج الصّوتي للبنية العربية : ٨٦ ـ ٨٧

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧

(٤) ينظر : الممتع الكبير في التّصريف : ٣٣٨ ، وشرح ابن عقيل : ٤ / ٣٠٤

الفعل (غزا) ينتهي بفتحة طويلة ، فحين أُسند إليه ضمير الجماعة وهو أيضا ضمّة طويلة اجتمعت حركتان طويلتان وهو ما تكرهه العربية في نسيجها المقطعي ؛ لأنّه يُضعف هذا النّسيج من وجهة نظر الدّرس الحديث ، ولأنّه يجعل النّطق ثقيلا من وجهة نظر القدماء[١]، وفي مثل هذه الحالة يُعمد إلى اختصار الحركة الطّويلة الأولى لكي تصبح فتحةً قصيرةً يتمّ الانزلاق بينها وبين ضمير الجماعة الحركي (الواو) فتنشأ في النّطق واو نتيجة اجتماع الحركات المختلفة[٢]هكذا:

غزا + ضمير الجماعة (الواو): غزاو

وباختصار الحركة الطّويلة الأولى (الألف) أصبحت فتحةً قصيرةً تسبق الواو (غَزَوا) وهي صورة الفعل النهائية بعد الإسناد ، وكذا يُقال في الفعل (رمى) فعند إسناد الضّمير (الواو) إليه أصبح (رَماو) فاختُصرت الحركة الطويلة الأولى (الألف) لتصبح حركةً قصيرة (فتحة) تسبق الواو فصارت بنية الفعل إلى (رَمَوا).

وبهذا يُخالف المحدثون ما استقر لدى القدماء من أنّ فتحة العين في (غَزَوا ورَمَوا) دليلٌ على الألف المحذوفة ؛ لأنّها نصفٌ قد تبقى من الألف بعد الاختصار وليست دليلا عليها[٣].

إسقاط الواو والياء عند الإسناد:

ومن أمثلة ذلك ما يحصل للأفعال المضارعة المنتهية بواو أو ياء إذا اتصلت بها الضّمائر السّاكنة، نحو: ياء المخاطبة أو واو الجماعة، وذلك على نحو الأفعال: (تَخْشَيْن) ، و (تَغْزُون)، و(تَرْمِيْن) ؛ فإنّ الأصل فيها:

(١) ينظر : المنهج الصّوتي للبنية العربية : ٨٨ ، ١٨٤

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨٩

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٩٢

(تخشى) ، و(تغزو)، و(ترمي)[١]، "فلمّا اتصلت الضّمائر السّاكنة بها سقطت اللامات للسّاكنين"[٢].

وعلى هذا الوصف يكون إسناد الضّمائر إلى هذه الأفعال في الأصل كالآتي[٣]:

ــ أصل (تخشَيْن): (تخْشَيِين) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، وصار الفعل (تخْشأيْن) فحُذفت الألف للتخلص من التقاء السّاكنين فصارت (تَخْشَيْنَ) .

ــ أصل (تغزون) : (تغزوُون) استُثقلت الضّمّة على الواو فحُذفت فالتقى ساكنان ، حُذف الأول منهما للتخلص من هذا الالتقاء.

ــ أصل (ترمِين) : (ترميِين) استُثقلت الكسرة في الياء ، فحُذفت فالتقى ساكنان ، حُذف الاول منهما.

تخشَيِينَ ـ تخشأيْنَ ـ تخْشَيْنَ

تغزوُون ـ تغزوْوْن ـ تغزون

ترميِينَ ـ ترميْيْن ـ ترمِينَ

وقد سار الدّكتور عبد الصّبور شاهين مع ما ذهب إليه الصّرفيون في التّحليل السّابق فيما يتعلق بسقوط اللام في هذه الأحوال الإسنادية معتبراً إيّاها واقعاً صوتيّاً مؤكّداً ؛ فقد سقطت هذه اللام مع المزدوج بعنصريه وأصبحت حركة عين الفعل هي الضّمير الحركي نفسه (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) فيما لامه ياء أو واو[٤]، نحو: (تغْزُون) وأصلها (تغزوْوْن) ، و(ترمين) وأصلها (ترميين) ، وهو ما يوضحه التّقسيم المقطعي الآتي:

---

(١) ينظر : شرح الشّافية للرضي : ٢ / ٢٢٦

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٦

(٣) ينظر : الخصائص : ٣ / ١٣٦ . ١٣٧، وشرح الشّافية للرضي : ٢ / ٢٢٦، ونزهة الطّرف في علم الصّرف: ٥٥، وتجاور الصّوامت في العربية : ٣٠

(٤) ينظر : المنهج الصّوتي للبنية العربية : ٩٢

(تغزوْوْنَ): ت ـَ غ / ز ـُ و/ ن ـَ

(ترميْيْنَ) : ت ـَ ر / م ـِ ي / ن ـَ

وبعد الإسقاط :

(تغْزُونَ) : ت ـَ غ / ز ـُ / ن ـَ

(ترْمِينَ) : ت ـَ ر / م ـِ / ن ـَ

هذا فيما كانت لامه (واوا) أو (ياءً) ، وأمّا ما كانت لامه (ألفاً) ، نحو: (تَخْشَيْنَ) وأصلها (تخشأيْن) فلا تسقط الألف كالّذي ذهب إليه الصّرفيون القدماء ؛ فما يراه الدّرس الصّوتي الحديث أنّ هذه البنية (تخشأيْن) قد اشتملت على مزدوج غير مألوف في نسيج الكلمة في العربية الفصحى ، وهو المزدوج الهابط (ـَ ي) فيُعمد إلى تقصير زمن النّطق بالجزء الأول من المزدوج[1]، هكذا :

(تخشأيْنَ) : ت ـَ خ / ش ـَ ي / ن ـَ

نُقصّر الجزء الأول من المزدوج (الفتحة الطّويلة بعد الشّين) لنحصل على فتحة قصيرة فتصبح البنية (تخشَيْنَ):

(تخشَيْنَ) : ت ـَ خ / ش ـَ ي / ن ـَ

إسقاط الواو والياء على نحو:(ندعُ ويأتِ):

استعمل القرآن الكريم هذَين الفعلين بإسقاط اللام وأصلهما (ندعو، ويأتي) بإثبات الواو والياء منهما لعدم وجود سببٍ للجزم وحذفِ اللام ، لكنّ القرآن الكريم أوردهما هكذا بإسقاط اللام ، وعلى نحوهما طائفة من الكلمات وردت في الذّكر الحكيم ساقطة اللام نحو: (يسرِ ، ونبغِ ، ويمحُ) والأصل: (يسري ، ونبغي ، ويمحو).

قال تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾[2].

(١) ينظر : تجاور الصّوامت في العربية : ٣٨

(٢) العلق : ١٨

وقوله: ﴿**يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾(١).

وقوله: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ**﴾(٢).

وقوله: ﴿**ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ**﴾(٣).

وقوله: ﴿**يَمْحُ اللَّهُ الباطِلَ**﴾(٤).

في تعليله لِهكذا إسقاط قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿**سندعُ الزّبَانية**﴾ : "و الأصلُ "سندعو" بالواو ، غير أنّ الواو ساكنةٌ واستقبلتها اللام السّاكنة فسقطتِ الواو، فبنوا الخطّ عليه . وقد أسقطوا الواو في المصحف من "سندعُ"، و﴿**وَيَدْعُ الإنْسَانُ**﴾(٥)، و ﴿**يمحُ الله الباطل**﴾ ، وكذلك الياء من ﴿**وادِ النَّمْلِ**﴾(٦)، و ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَهادِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾(٧). والعلّة فيهنّ ما أنبأتُك من بِنائهم الخطَّ على الوصل"(٨).
الوصل"(٨).

وكأنّ ابنَ خالويه يُرجع الإسقاط في (سندعُ) وما جاء على نحوه من الآيات إلى أنّ من كتب المصحف كان قد كتبه على النّطق في الوصل ؛ فالأصل في (سندعُ) أن يرد الفعل بالواو (سندعو) وهي واو ساكنة الأصل وقد استقبلها حرف ساكن آخر وهو (اللام) من (الزّبانية) ولمّا ثُقل تحريك الواو للخلاص من السّاكنين عُمِد إلى إسقاطه فصارت (سندعُ الزّبانية) في اللفظ قبل الرّسم والخطّ ، ولمّا جعل

(١) هود : ١٠٥

(٢) الفجر : ٤

(٣) الكهف : ٦٤

(٤) الشّورى : ٢٤

(٥) الإسراء : ١١

(٦) النّمل : ١٨

(٧) الحجّ : ٥٤

(٨) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ١٤١

كتبة المصحف رسمَ هذا المثال على حسب ما يُنطق ، تُرك(سندعُ) على حاله هذه من إسقاط الواو.

وقد ألحق ابن خالويه أمثلة: {يدعُ الإنسان ، يمحُ الله الباطل ، ووادِ النّمل ، وإنّ الله لهادِ الذين أمنوا} بما ذكره في (سندعُ) ، وما لكتبة المصحف من أثرٍ في إسقاط الواو والياء من نحو هذه الأمثلة كما مرّ في النّص المذكور.

وقد عدّ ابن جنّي كتابة مثل هذه الأمثلة كذلك دليلاً للوقوف عليها بهذه الصّورة ، قال: "{ويمحُ الله الباطل} ، و{سندعُ الزّبانية} كُتبت في المصحف بلا واو للوقوف عليها كذلك "[1].

وهو تعليل خطّأه الدّكتور رمضان عبد التّواب ؛ لِما ذهب إليه من أنّ بعضَ القرّاء إذا كان يقف على هذه الكلمات بتقصير الحركات فإنّه إنّما يفعل ذلك لأنّها كتبت بدون الواو ، لا أنّها كُتبت بدون الواو لأنّه كان يوقف عليها كذلك[2] .

وهو رأيٌ لا يبتعد كثيرا عمّا ذهب إليه ابن خالويه في رأيه السابق.

ويذهب الزّركشي إلى أنّ لإسقاط كلّ حرف من كل بنية من هذه الكلمات دلائلَ ودوافعَ معنويةً مرادةً فهمها كتبة الوحي فأسقطوا ما أُسقط منها ، قال: "وقد سقطت من أربعة أفعال ، تنبيها على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل ، وشدّة قبول المنفَعِل المتأثّر به في الوجود : أوّلها: {سندعُ الزّبانية} ، فيه سرعة الفعل وإجابة الزّبانية وقوة البطش ..." [3].

والزّركشي على رأيه هذا يعتقد أنّ كتّاب الوحي كانوا على علمٍ بالمعاني الدّقيقة التي يعمل على استنباطها ومعرفة كنهها ، فرمزوا لها برموز كتابية مختلفة وقد ردّ عليه الدكتور رمضان عبد التواب بذهابه إلى أنّ هذه المعاني الدّقيقة ممّا لم

(١) الخصائص : ٢ / ٢٩٣

(٢) ينظر : فصول في فقه العربية : ١٧٩

(٣) البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٩٧

يخطر على بال أحد منهم بلا ريب ، فضلاً عن الإشارة إليها برموز أو إشارات معينة[١].

وهكذا يمكن القول: إنّ علّة الخطّ وفعلَ كتبة المصحف في إسقاط بعض الأصوات أقرب للواقعة اللغوية ممّا ذهب إليه الزّركشي ، مع التّأكيد على أهمية التّخفيف والاختصار من بين كل ما عُلل به هذا الإسقاط ، والاجتزاء بالحركة المجانسة لِما سقط[٢].

ومع أنّ علّة الخطّ والكتابة أقرب إذا ما قورنت مع ما ذهب إليه الزّركشي لكنّ القول بها قد يضعُف إذا ما رأينا أنّ إسقاط الواو والياء على نحو ما مرّ في الآيات التي ذُكرت لم يقتصر على الاستعمال القرآني حتى تُنسب هكذا ظاهرة إلى كتبة المصحف ؛ بل قد جاء أيضا في كلام العرب شعرِهم ونثرِهم من غير سبب أو علّة موجبة ، من ذلك قولهم: (لاأدرِ)[٣] ، والقياس: (لا أدري) ؛ لأنّه لم يجئ سببٌ لجزم الفعل حتى تُحذف الياء ، ومع ذلك فقد أسقطوها واكتفوا بكسر ما قبلها لكثرة استعمال هذا الفعل[٤]؛ "لأنّ لا أدري أصلٌ في الجهالات"[٥]، وهو من الأحوال التي تكثُر فاختير إسقاط الياء معها[٦]. وقد تُسقط العربُ واو الجمع اكتفاءً بالضّمّة قبلها ، وهي لغة نسبها الفرّاء إلى هوازن وعليا قيس ، قال: "فقالوا في ضربوا: قد ضَرَبُ ، وفي قالوا: قد قالُ ذلك ، وهي في هوازن وعليا قيس"[٧].

(١) ينظر : فصول في فقه العربية: ١٧٩

(٢) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٩٠ ، ٩١ ، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٨ / ٦٥٦

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٥٦ ، ٤ / ١٨٤

(٤) ينظر : شرح الشّافية للرضي : ٢ / ٣٠٢

(٥) الأصول : ٣ / ٣٤٣

(٦) ينظر : الأصول : ٣ / ٣٤٣

(٧) معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٩١

ونحو ذلك فعلوا مع ياء التّأنيث بإسقاطها والاكتفاء بالكسرة دليلا عليها[١]، ومن ذلك قول الشّاعر[٢]:

إنّ العدوَّ لهم إليكِ وسيلةٌ إن يأخذوكِ تكحّلي وتخضّبِ

فبإسقاط الياء من (تخضبي) والاكتفاء بالكسرة فيما قبلها أورد هذا البيت الفراء مستدلّاً به على هذه اللغة (إسقاط ياء التأنيث)[٣].

وقد يكون من غير الشّائع أن يُسقط العربيّ هذه الياء التي على نحو ياء (تخضبي) ويُكتفى بالكسر عنها في القوافي ؛ حيث إنّ العكس هو الشّائع في العروض بأن تُشبع الكسرة فتصير ياءً[٤]، لا أن تسقطَ ويُكتفى عنها بالكسر.

٢ـ إسقاط الصّوائت القصيرة:

إنّ ما يُدعى بصوائتٍ قصار أو المصوّتات القصيرة لا يعني أكثر ممّا سمّاه القدماء بالحركات (الفتحة ، والضّمّة ، والكسرة)[٥]؛ فقد أشار ابن جنّي إلى هذه الأصوات عندما عدّها أبعاضاً لحروف المدّ واللين[٦]، قال: "فكما أنّ هذه الحروفَ ثلاثة ، فكذلك الحركاتُ ثلاث ، وهي الفتحة ، والكسرة ، والضّمّة "[٧].

ومن كلام ابن جنّي هذا رأى الدّكتور إبراهيم أنيس "أنّ بعض القدماء قد أحسّ كما يحس المحدثون بأنّ الفرق بين الفتحة وما يُسمّى بالألف اللينة لا يعدو أن

(١) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٩١

(٢) عنترة بن شداد ، ديوانه : ٢٧٣ ، استشهد به الفراء على إسقاط ياء التأنيث من (تخضبي) والاكتفاء بالكسرة في معاني القرآن :١ / ٩١ ولكنّها في الديوان (تخضبي) بإثبات الياء .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٩١

(٤) ينظر : الكافي في العروض والقوافي : ١٥١

(٥) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس : ٤٠

(٦) ينظر : سر الصّناعة : ١ / ٣٣

(٧) المصدر نفسه : ١ / ٣٣

يكون فرقا في الكمّية . وكذلك الفرق بين الياء والواو اللينتَين إذا ما قورنتا على التّرتيب بالكسرة والضّمّة ، ليس إلّا فرقا في الكمّيّة"[١].

وما دامت الصّوائت القصيرة أو الحركات لا تختلف عن الصّوائت الطّويلة إلّا من حيث الكمّيّة فتشاركها كذلك في بعض الأحكام أو التّصرّف الذي يلحقها كالإسقاط مثلا ؛ فمثلما مرّ أنّ الصّوائت الطّويلة تتعرض للإسقاط ، كذلك الحال مع القصيرة تتعرض له أيضا وعلى صورتين:

أ ـ كونها من بنية الكلمة أو من صوائتها الأصلية .

ب ـ كونها مصوّتا إعرابيّا .

أمّا كونها من بنية الكلمة كمصوّتٍ لعين الصّيغة فقد رأى سيبويه أنّها تسقط من صِيَغٍ خمس (فَعِل، وفَعُل، وفُعِل، وفُعُل، وفِعِل) قال: "وذلك قولهم في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي الرَّجُل: رَجْل، وفي كَرُم الرَّجُل: كَرْم، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم ...،وقال أبو النّجم[٢]:

لو عُصْر منه البانُ والمسكُ انْعَصَر

يريد: عُصِر ...، وإذا تتابعت الضّمّتان فإنّ هؤلاء يخففون أيضا...وذلك قولك: الرُّسْلُ والطُّنْب ...وكذلك الكسرتان ...وذلك في قولك في إبِل: إبْلٌ . وأمّا ما توالت فيه الفتحتان فإنّهم لا يسكّنون منه ، لأنّ الفتح أخفّ عليهم ... وذلك نحو: جَمَل وحَمَل ونحو ذلك ، وممّا أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف قولهم: أراك منتَفْخا تُسكّن الفاء ، تريد: منتَفِخا ، فما بعد النّون بمنزلة: كَبْدٍ ..."[٣].

(١) الأصوات اللغوية ، د . إبراهيم أنيس : ٣٩ ـ ٤٠

(٢) الكتاب : ٤ / ١١٤، ولسان العرب : ٣/ ٣٣٦ مادة (فصد) ، ٤ / ٥٨١ مادة (عصر) .

(٣) الكتاب : ٤ / ١١٣ ـ ١١٥

وتظهر من كلام سيبويه في إسقاط المصوّتات من وسط الصّيغ المذكورة أمورٌ يمكن إجمالها على النّحو الآتي[١]:

ـــ إنّ الصّيغ القياسية التي يحدث إسقاطٌ للمصوّت من وسطها هي: فَعِل ، وفَعُل ، وفُعِل ، وفُعُل و فِعِل.

ـــ إنّ تخفيف مثل هذه الأمثلة المذكورة لغةٌ من لغات العرب وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم .

ـــ إنّ مثال "فَعَل" لا يحدث فيه مثل هذا الإسقاط ؛ لخفّة الفتح قياسا مع الضّمّ والكسر.

ومن الملاحظ أنّ ما رآه سيبويه من امتناع إسقاط المصوّت من صيغة (فَعَل) بتوالي فتحتَين، وتبعه في ذلك المبرد[٢]، و وافقهما ابن جنّي[٣]،لا ينفي ورود هكذا إسقاط في المدوّنة اللغوية وفي بعض القراءات تحديدا، من ذلك ما رواه الزّجاج (ت:٣١١هـ) في (الدَّرْك) من قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**﴾ [٤]، قال: "والقراءة: الدَّرَك بفتح الرّاء . والدَّرْك بتسكين الراء ، فأمّا أهل المدينة وأهل البصرة فيقرؤونها[٥] "الدَّرَك" بفتح الرّاء وأمّا أهل الكوفة والأعمش وحمزة ويحيى بن وثاب، فيقرؤون[٦] "الدَّرْك" . وقد اختلف فيها عن عاصم ، فرواها بعضُهم عنه الدّرَك ورواها بعضهم الدَّرْك ــ بالحركة والسّكون جميعا. واللغتان حكاهما جميعا أهل اللغة..."[٧]

---

(١) ينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣٧٧ ـ ٣٧٨

(٢) ينظر : المقتضب : ١ / ٢٥٥

(٣) ينظر : المحتسب : ١ / ٥٣

(٤) النّساء : ١٤٥

(٥) والأصل: فيقرأُونها

(٦) والأصل: فيقرأُون

(٧) معاني القرآن وإعرابه ، الزّجاج : ٢ / ١٢٤

ومن نصّ الزّجّاج تُفهم مخالفةٌ لما سنّه سيبويه من امتناع تسكين عين (فَعَل)[١]؛ فقد ذكر الزّجّاج أنّ قراءة أهل الكوفة والأعمش وحمزة ويحيى بن وثاب لمفردة (الدّرَك) هي: (الدّرْك) وهو ما يعني إسقاطا لحركة الرّاء (الفتحة القصيرة) التي رأى سيبويه أنّها لا تسقط من صيغة (فَعَلَ).

وبالعود إلى ما سبق من ذهاب سيبويه إلى امتناع إسقاط الحركة ممّا توالت فيه الفتحتان اعتذر له الدّكتور جواد كاظم عناد بأنّه "ذهب إلى هذا بتأثير شحّة أمثلة هذا النّوع ، وهي شحّة ، لا جرم ، تمتد عن علّة التّخفيف التي يتسم بها الفتح" [٢].

وإلحاقا بالأمور التي ذُكرت فيما يُستفاد من نص سيبويه المذكور سابقا في إسقاط المصوّتات القصيرة قد يكون من الأهمية الإشارة إلى أنّ كلَّ مثال من هذه الأمثلة القياسية إذا وقع في تشكيل صوتي معين فإنّ المصوّت الذي في وسطه يتعرض لهذا الإسقاط كما تعرض له في كلمة مستقلة بذاتها ، مثّل لذلك سيبويه بـ (منتَفِخا)[٣]، حيث تحققت في هذا المثال صيغة (فَعِل) في جزء من بنيتها وهي "تَفِخَ" ولذلك جاز إسقاطه[٤].

وجاء نحو هذا في تسكين لام الأمر إذا تقدّمتها واوُ العطف أو فاؤه ، فشُبّهت اللام بالخاء في "فَخِذ" والباء في "كَبِد" فكما يُقال: "فَخْذ" و "كَبْد" ، يقال: "وَلْيَقُم زيد"[٥].

قال تعالى: ﴿**وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالبَيْتِ العَتِيقِ**﴾[٦].

---

(١) ينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣٧٢

(٢) المصدر نفسه: ٣٧٢

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١١٥

(٤) ينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣٧٨

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ١٤٥

(٦) الحجّ : ٢٩

فقد أُسقطت حركة اللام (الكسرة القصيرة) من صيغة (فَعِل) التي اختُلقت هنا من حرف العطف ولام الأمر وفاء الفعل (وَلِيُـ) حتى ضارعت (فَخِذ) و(كَبِد) ممّا استقل بصيغة (فَعِل).

وكأنّ الواو لمّا كانت مفردةً لا يمكن انفصالُها عمّا بعدها ولا الوقوفُ عليها صارت كبعض ما دخلت عليه فشُبّهت حينئذٍ بالفاء في " فَخِذ " وشُبّهت اللام بالخاء[1] فعوملت (اللام) معاملتها .

وبذلك يكون إسقاط المصوّتات القصيرة بعدّها من بنية الكلمة أو الصّوائت الأصلية فيها متميّزا بوروده في كلمة واحدة أو كلمتين على اختلافٍ في ذلك عن المصوّتات الإعرابية التي يقتصر إسقاطها كما يقتصر ورودها على كلمة واحدة ؛ إذ لكلّ كلمة مصوّت إعرابي مستقل لا يرتبط بمثيله في الكلمة الأخرى فكذلك كان إسقاطه .

ومثلما رأى سيبويه أنّه لا يجوز إسقاط الحركة القصيرة (الفتحة) من بنية الكلمة إذا أُريد تخفيفُها على نحو الكسرة والضّمّة في مثل (فَخِذ، وعَضُد) لم يجوّز كذلك إسقاطها حيث كانت علامةً إعرابية ، قال: "ولم يجئ هذا في النّصب ،لأنّ الذين يقولون: كَبْدٌ و فَخْذٌ لا يقولون في جَمَلٍ: جَمْلٌ "[2].

وفي قِبال ذلك جوّز إسقاط الكسرة والضّمّة كمصوّت إعرابي في الشّعر ، قال: "وقد يجوز أن يُسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشّعر ، شبّهوا ذلك بكسرة فَخِذٍ حيث حذفوا فقالوا: فَخْذٌ ، وبضمّة عَضُدٍ حيث حذفوا فقالوا: عَضْد لأنّ الرّفعة ضمّة والجرّة كسرة "[3].

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ١٤٥

(٢) الكتاب : ٤ / ٢٠٤

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٠٣

قال الشاعر[١]:

رحْتِ وَفِي رجْلَيكِ عقّالة وَقَدْ بَدَا هَنْك مِنَ المئزَرِ

بإسقاط ضمّة (هنْك) وهي مصوّت إعرابي (علامةُ رفعٍ للفاعل هنك).

ومن إسقاط الكسرة في الشّعر قول الرّاجز[٢]:

إذا اعوججن قلتُ صاحِبْ قوّمِ بالدّوّ أمثالَ السّفين العوّمِ

قال سيبويه: "فسألتُ من ينشد هذا البيت من العرب فزعم أنّه يريد "صاحبي""[٣].

وعلى هذا النّحو يروي سيبويه[٤]، وكذلك ابن جني[٥]شاهداً لأمرئ القيس تسقط فيه الضّمّة حسب الرّواية التي يذكرانها ، وهي قوله[٦]:

فاليوم أشربْ غيرَ مُسْتَحقبٍ إثماً من الله ولا واغلٍ

بإسقاط ضمة (أشربُ).

وإذا كان سيبويه قد اقتصر في تجويزه إسقاطَ مصوّتات الإعراب على الضّمّة والكسرة في الشّعر من غير أن يكون للفتحة نصيب معهما فقد مضى المبرد أبعد من ذلك عندما رفض رواية الأبيات التي استُشهد بها ، "وأنشدها بما يتسق مع سلامة مصوّت الإعراب"[٧]، فأنشدها على النّحو الآتي[٨]:

---

(١) الأُقيشر الأسدي ، ديوانه : ٧٨ ، وقد استشهد سيبويه بالبيت على إسقاط حركة النوّن من (هنْك) والبيت في الكتاب : رحت وفي رجليك ما فيهما ..... ، بـ (ما فيهما) وليس(عقّالة)، الكتاب:٤/ ٢٠٣ وكذلك ورد البيت(على رواية سيبويه) في المحتسب : ١/ ١١٠، والخصائص: ١/ ٧٤

(٢) أبو نخيلة : كما في شرح السيرافي : ١ / ٢٢١ ، والخصائص : ١ / ٧٥

(٣) الكتاب : ٤ / ٢٠٣

(٤) المصدر نفسه : ٤ / ٢٠٤

(٥) المحتسب : ١ / ١١٠ ، والخصائص : ١ / ٧٤

(٦) امرؤ القيس، ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٠٤، والمحتسب: ١ / ١١٠، والخصائص: ١ / ٧٤ والبيت في الديوان: ١٢٢: فاليوم أُسقى..... ..... فإذا صحت رواية الدّيوان فلا شاهد إذن في البيت.

(٧) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣٦٥

(٨) روى ذلك عنه ابن جنّى في المحتسب : ١/ ١١٠ ـ ١١١، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه:٤/ ٢٧٥

- وقد بدا ذاكِ من المئزر
- إذا اعوججنَ قلت صاحِ قوّم
- فاليوم فاشربْ

وقد ردّ أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧ هـ) اعتراض المبرّد على الأبيات التي رُويَت بدفاعه عمّا ذهب إليه سيبويه ، قال: "فأمّا من زعم أنّ حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما للإعراب فليس قوله بمستقيم وذلك أنّ حركات الإعراب قد تُحذف لأشياء ، ألا ترى أنّها تُحذف في الوقف وتُحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع ، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها أيضا في ما ذهب إليه سيبويه وهو التّشبيه بحركة البناء والجامع بينهما أنّهما جميعا زائدتان وأنّها قد تسقط في الوقف والاعتلال كما تسقط التي للبناء للتخفيف ..."(١)

ودافعَ ابن جنّي على رواية سيبويه للأبيات المذكورة بأنّه ما حكى إلّا ما سمعه عن العرب والوزن يُعضّد روايته ، قال: "وأمّا اعتراض أبي العبّاس هنا على الكتاب فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ، لأنّه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن أيضا غيره . وقول أبي العباس: إنّما الرّواية فاليوم فاشرب فكأنّه قال لسيبويه: كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيته عنهم "(٢).

وهكذا يمكن القول: إنّ حصيلة ما ذكره سيبويه ، ومن دافع عنه برد اعتراض المبرد توحي كلّها بالتجويز وعدم الممانعة في إسقاط المصوّتين (الضّمّة ، والكسرة) سواء كانا من بنية الكلمة ، نحو: (فَخْذ ، وعَضْد) أم ما جرى مجراهما عندما جاءا علامتَين إعرابيّتَين ليستا من بنية الكلمة نحو: (أشربْ ، وصاحبْ) وما

(١) الحجّة في علل القراءات السّبع : ١ / ٤٧٣ ـ ٤٧٤

(٢) المحتسب : ١ / ١١٠

جرى مجراهما، فعوملا هنا كما عوملا في البنية المذكورة ، دافعهم في ذلك كلّه التّخفيف وتلمّس أيسر السّبل في النّطق لا سيّما وأنّ مصدر هكذا إسقاط قبائل بدوية[١]، اتسمت بالسّرعة في النّطق[٢].

ولأبي عمرو بن العلاء مذهبٌ خاصٌّ في الإدغام قد يلحقه مع ما نحن فيه من إسقاط المصوّتات القصيرة، ويتلخص مذهبه بأنّه "إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين وكانا متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثّاني ، سواء كانا مثلين أم متقاربين"[٣].

وسمّي هذا المذهب في الإدغام باسم الإدغام الكبير[٤] .

وما يهمّنا من هذا الإدغام هنا هو إسقاط حركة الكلمة الأولى لأجل إدغامها في الثّانية إذ الإدغام لا يحصل بين متحركين وقد اخْتِير في بعض القراءات فعُمد إلى إسقاط الحركة الأولى ، قال الأخفش (ت:٢١٥هـ) في قوله تعالى :﴿**لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ**﴾[٥]: "فمنهم من يُدغم ويُسْكن "الباء" الأولى ؛ لأنّهما حرفان مثلان"[٦] .

وقرأ أبو عمرو ويعقوب :﴿**إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ**﴾[٧]بإدغام اللام في الرّاء[٨]، وأدغما الدّال في الصّاد[٩]أيضاً من قوله تعالى: ﴿**فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ**﴾[١٠]

---

(١) بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم ، ينظر : الكتاب : ٤ / ١١٣

(٢) ينظر : اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس : ٩٣

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٣٣٩

(٤) ينظر : المصدر نفسه :٣٣٩

(٥) البقرة : ٢٠

(٦) معاني القرآن ، الأخفش : ١ / ٥٦

(٧) هود : ٨١

(٨) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع : ٣١٣

(٩) ينظر : المصدر نفسه: ٥٦٧

(١٠) القمر : ٥٥

وممّا يُلاحظ في هذه القراءات الثّلاث شمول الإسقاط للمصوّتات القصيرة جميعا (الفتحة) كما في قراءة من أسقطها من (لذهبَ بِسمعهم) ، و(الضّمّة) من نحو: (إنّا رسلُ رَبّك) ،و(الكسرة) كما في :(مقعدِ صدق) ؛ لكي يصبح الحرف الأول ساكنا والثّاني يبقى على حركته فيحصل الإدغام بينهما .

والملاحظ على هذه القراءات أيضا أنّ ما ذكرته من إدغام "لم يُنسب إلى قبيلة خاصة عرفت به وآثرته في نطقها"(١)، إلّا أنّ "من المرجح أنّه لا يخرج عن القبائل القبائل التي اشتهرت بالإدغام ، وعُرفت به ، أعني قبائل وسط الجزيرة وشرقيّها، ولعلّ من أشهرها تميم و بكر بن وائل"(٢).

أثر النّظام المقطعي في إسقاط المصوّتات القصيرة:

رأى سيبويه في لغة العرب من قديم "أنّه ليس في كلامهم اسمٌ على أربعة أحرفٍ متحرّكٌ كلّه"(٣)، و "أنّهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات ، أو خمسٌ ليس فيهنّ ساكن"(٤) ، ورؤية سيبويه هذه والكراهة التي يلحقها توالي المتحركات يمكن أن تُدرك من خلالها علّةُ إسقاط المصوّتات في الأمثلة التي مرّت ، وإن كانت تقل عن المصوّتات التي نفى سيبويه تحققها إلّا أنّها قلّةٌ بمصوّت واحد ، ولذلك يُمكن أن تدخل في الثّقل مع ما ذهب إليه سيبويه .

وكأنّ سيبويه قد تنبه لِما يذكره المحدثون اليوم من كراهة العربية لتوالي عدد من المقاطع المفتوحة والميل إلى المقاطع السّاكنة(٥)؛ ففي هذا التّوالي إضعافٌ للنّظام المقطعي(٦)، ولذلك يمكن تلمّس الخفّة في إسقاط المصوّتات القصيرة من

(١) اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس : ٥٢

(٢) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣٧٤ ، وينظر : اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس : ٥٤

(٣) الكتاب : ٤ / ١٩٢

(٤) المصدر نفسه : ٤ / ٢٠٢

(٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٨٠ ، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٧١ ، ٣٧٦

(٦) ينظر : المنهج الصّوتي للبنية العربية : ١٧٤

حيث إنّ هذا الإسقاط يقلل عدد المقاطع في البنية اللغوية ممّا يختصر الوقت والجهد على النّاطقين بها ، ولمعرفة كيف يؤدي هذا الإسقاط إلى تقليل عدد المقاطع قد يحسُنُ عرضُ مقاطع بعض الأمثلة قبل الإسقاط وبعده ، وعلى النّحو الآتي:

١. ما تكوّن من مقطعَين قصيرَين ومقطع طويل مغلق نحو: (فَخِذٌ) وأشباهها:

(فَخِذٌ) : ف ـَ / خ ـِ / ذ ـُ ن

أمّا بعد إسقاط مصوّت الخاء (الكسرة) فقد أصبح لدينا مقطعان فقط :

(فَخْذٌ) : ف ـَ خ / ذ ـُ ن

وعلى نحو ذلك كلمة (رُسُلُ) : ر ـُ / س ـُ / ل ـُ

وبعد الإسقاط (رُسْلُ) : ر ـُ س/ ل ـُ

٢. ما تكوّن من مقطعَين قصيرَين ومقطعَين طويلَين مغلقَين كـ (مُنْتَفِخاً):

(مُنْتَفِخاً) : م ـُ ن / ت ـَ / ف ـِ / خ ـَ ن

يصير بعد الإسقاط ثلاثة مقاطع طوال فقط

(مُنْتَفْخاً) : م ـُ ن / ت ـَ ف / خ ـَ ن

٣ ـ ما تكوّن من ثلاثة مقاطع قِصار ومقطع طويل مغلق كـ (وَلِيَقُمْ) :

(وَلِيَقُمْ) : و ـَ / ل ـِ / ي ـَ / ق ـُ م

يصير ثلاثة مقاطع فقط ، مقطعَين طويلَين ، يتوسطهما مقطع قصير:

(وَلْيَقُم) : و ـَ ل /ي ـَ / ق ـُ م

٤ ــ ما تكوّن من خمسة مقاطع في كلمتين ، من الإسقاط الذي لأجل الإدغام من مذهب أبي عمرو بن العلاء ، نحو: (مَقْعَدِ صِدْقٍ).

(مَقْعَدِ صِدْقٍ) : م ـَ ق / ع ـَ / د ـِ / ص ـِ د / ق ـِ ن

يصير أربعة مقاطعٍ طوالٍ: (مَقْعَدْ صِدْقٍ): م ـَ ق /ع ـَ د /ص ـِ د / ق ـِ ن.

الفصل الثاني

ما أُسقط من الأسماء والأفعال حتّى عُدَّ متروكاً في الاستعمال

توطئة:

إنَّ ما تتميز به اللغات من تنوّعٍ في مكوناتها، واختلافٍ في أجزائها التي انضمّت مع بعضها حتى جعلتها (اللغات) تصل إلى ما وصلت إليه اقتضى من الدّارس أن يحدد الوحدات الدّنيا لها ؛ لتيسير دراستها "لذا كانت الوحدات الدّنيا المعروفة في نحو جلّ اللغات من حرف وكلمة وجملة موضوعَ نقاش تناول ماهيّتها قصد التّثبت من إمكان اعتبارها عناصر دنيا بالنّظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه"(١).

وإذا كان مصطلحا الحرف والجملة لم يُختلف كثيرا في دلالة كلّ منهما على ما وُضع له(٢)، فإنّ مصطلح الكلمة لم يكن مثلما كانا عليه ، وتعاور تعريفَه وتحديدَ دلالته تمايزٌ صريحٌ ؛ فمن عرّف الكلمة من القدماء لم يُسلَّم بتعريفه ويُكتفى به ؛ إنّما كان هناك تعددٌ واختلافٌ في تحديد ماهيّة هذه الكلمة وما يُمكن أن يدخل في حيز هذا المصطلح أو يخرج عنه ابتداءً بتعريف ابن الخشاب (ت:٤٩٢هـ) الذي عرّف الكلمة بأنّها: "اللفظة المفردة وإن شئتَ قلت: الجزء المفرد"(٣).

إنّ تعريف ابن الخشّاب هذا عُدّ أولَ تعريف لمصطلح الكلمة ، بعد أن اعتمدها الخليل لعرض منهجه في تصنيف كتاب العين القائم على مخارج الحروف(٤)، وبعد أن عرض أصنافها (الكلمة) سيبويه في باب "عدّة ما يكون عليه الكلم"(٥) ، تبعهما المبرّد في المقتضب ، و وافقهما في عدم عرضه نظريا لمفهوم الكلمة ، مع ما يُستفاد في الكتاب من نتائج مبدئيّة مهمة ، من ذلك أنّ الكلمة لا تُحدد بحجمها ، أي بعدد حروفها ولا بقابليتها للانفصال عن غيرها ؛ فمن الكلمات ما يتكون من حرف واحد كواو العطف وفائه وكاف الجر، ومنها ما يتكوّن من حرفَين كما ، ومِنْ ، ومَنْ(٦)، ومنها ما يكون من ثلاثة أحرف كعلى ، وإلى ...الخ.

---

(١) نظرات في التراث اللغوي : ١٩

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٩

(٣) المرتجل : ٥

(٤) ينظر : مقدمة كتاب العين :١ / ٤٨ ـ ٤٩، نظرات في التراث اللغوي : ٢١

(٥) الكتاب : ٤/ ٢١٦ ـ ٢٣٥

(٦) ينظر : المقتضب : ١ / ١٧٤ ، نظرات في التراث اللغوي : ٢١

وإذا كان ابنُ الخشّاب أولَ من نظّر لمصطلح الكلمة وعرّفه بعد ما ورد من إشارات الخليل ، وسيبويه ، والمبرّد التي مر ذكرها ، فلم يتوقف الأمر عليه (تعريف ابن الخشاب) ، وتوالت فيما بعد تعريفات اللغويين لهذا المصطلح ، وهي في مجملها لم تبتعد كثيرا عمّا ذكره ابن الخشّاب ؛ فمنها ما كان كالتّوضيح له ، نحو ما ذكره الزّمخشري ، قال: "الكلمة هي اللفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسم ، والفعل ، والحرف"(١).

ومنها ما أضافت عليه قيدَ إفادة المعنى ، قال ابن الحاجب: "الكلمة لفظ وُضع لمعنًى مفرد"(٢).

وهكذا يمكن القول: إنّ هذا الضّرب من التّعريف بمصطلح الكلمة الذي دار حول كونها لفظاً خُصص بمجيئيه لمعنًى يميّز المستعمل من الألفاظ عن المهمل "هو الذي استقر عند الجميع"(٣) من المتقدمين ؛ "فاللفظة جنس للكلمة ، وذلك أنّها تشتمل المهمل والمستعمل"(٤).

قال التّهانوي في حدّه الكلمة: "قسمٌ من اللفظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"(٥).

وعلى الرّغم من وضوح مصطلح الكلمة على ما صّوره اللغويون القدماء ، فإنّ علماء اللغة المحدثين لم يُسلّموا بهذا التّصوّر القديم للكلمة ؛ فقد نظروا إليها من وجهة النّظر العلمية المجردة(٦)، ومن أشهر من عرّفها منهم هو العالم الأمريكي "بلومفيلد" ، بقوله: "الكلمة هي أصغر صيغة حرّة "(٧) .

ويُفهم من تعريف بلومفيلد أنّ الكلمة على هذا الاعتبار هي أصغر وحدة لغوية يُنطق بها أو تدخل في تركيب معين معزولة ، ويجب أن تتكون من مورفيم حر free morpheme على الأقل(٨).

---

(١) شرح المفصل : ١ / ٧٠

(٢) شرح الكافية للرضي : ١ / ١٩

(٣) نظرات في التراث اللغوي: ٢٣

(٤) شرح المفصل : ١ / ٧٠

(٥) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون : ٢ /١٣٧٥

(٦) ينظر : الكلمة ، د . حلمي خليل : ١٥

(٧) نقلا عن المصدر نفسه : ١٦

(٨) ينظر : الكلمة ، د. حلمي خليل : ١٦

أمّا العالم الإنجليزي (فيرث farth) فنظر إلى الكلمة من وِجهة أخرى "فقد اعتمد في تحديده للكلمة على التّقابل الاستبدالي substitution councers أي أنّ استبدال الأصوات ذات الصّفات المميزة في الكلمة بغيرها ، أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها يؤدي إلى وجود كلماتٍ جديدة . وعلى هذا النّحو يؤدي تغيير أي عنصر من عناصر الكلمة إلى خلق كلمة جديدة"(١).

وإذا مضينا في تتبّع تعريفات الكلمة ، والآراء المختلفة فيها بين القدماء والمحدثين طال بنا الحديث ، واجتزنا الأهمّ من هذا التّتبع في هذا البحث، وهو كيف أو متى تتعرض هذه الكلمات للسقوط في الدّرس اللغوي ؛ فمن الواضح أنّ اللغة بعَدّها وسيلةَ تواصلٍ لم تثبت على حالٍ ، مثلها في ذلك مثل المجتمع الذي نشأت في أحضانه ونَمَت معه حتى جعلها وسيلته في إيصال ما أراد إيصاله من عواطف أو اعتقادات أو غيرها ؛ فهو لم يثبت على حال ولا يُتوقّع أن يكون له ذلك(٢)، فكذا كانت هذه اللغة بعدم ثبوتها على حالٍ واحدة ؛ فقد تعرضت لجملة من التّغييرات حتى وصلت إلينا على ما هي عليه الآن .

ولا يُتصوّر أن حال اللغة من التّطور والتّغيّر مقتصر على زمننا هذا ؛ بل حتى اللغة العربية الجاهلية قد تعرضت لشيءٍ من ذلك(٣)؛ فهي أيضا "ليست بدعا بين اللغات ، فهي حلقة في سلسلة حلقات طويلة ، من التّطور والتّغيّر، أي أنّها لم تكن كما يتخيّل بعض النّاس ، بصورتها التي رُويت لنا ، منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها"(٤).

وهكذا لم تكن العربية لتثبت على حال من غير تغيّر أو تطوّر منذ جاهليتها حتى الآن تُشاركها في عدم الثّبوت هذا كلُّ لُغة أخرى ، وما ذلك إلّا لأنّ اللغة كائن حي يحيا على ألسنة المتكلمين بها ، وهي لذلك تتطوّر وتتغيّر بفعل الزّمن كما يتطوّر الكائن الحي ويتغيّر (٥).

---

(١) الكلمة ، د . حلمي خليل : ١٦

(٢) ينظر : التّطور اللغوي ، د. رمضان عبد التواب :٩

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠ ـ ١١

(٤) المصدر نفسه : ١٠ ـ ١١

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٩

ولعلّ من جملة ما يحصل للّغات من التّغيّر بما استدعاه نموّها كأي كائنٍ حي أن تعرّضَ بعضٌ منها للإسقاط من الاستعمال العربي ، كالكلمات مثلا (الأسماء والأفعال) حتى تُركت ولم تصمد أمام ما لحِق بها من إهمال أو استغناء فسقطت ولم يُكتب لها البقاء أو الحياة مع غيرها من الكلمات .

ويمكن تقسيم هذه الكلمات السّاقطة في الدّرس اللغوي على الأسماء والأفعال مع ملاحظة أنّ ما أُسقط من الأسماء أقلّ[١]إذا ما قِيس بالسّاقط من الأفعال ؛ فالفعل في كلّ لُغة "هو مصدر التّعبير عن أفكار المتحدثين بهذه اللغة ، هو اللفظ الذي يصوّر النّشاط والحركة وكل ما تموج به حياة البشر من فكر ووجدان"[٢].

وكأنّ أهميته الكبيرة هذه استدعت كثرة استعماله ، وقد مرّ أنّ كثرة استعمال اللفظ من أهمّ الأسباب في إسقاط ما أُسقط في الدّرس اللغوي .

أولا: إسقاط الأسماء:

حين نأتي إلى ما أُسقط من الأسماء في الاستعمال اللغوي بتنوّع هذه الأسماء السّاقطة من مفرد أو جمع أو غيرهما نجد أنفسنا مدينين بنعتها بالسّاقطة إلى زوايا نظرٍ معينة أفضت إلى تركها وعدم استعمالها في الدّرس اللغوي ، وهي على النّحو الآتي:

١ـ إسقاط المفرد من الأسماء والاستغناء بالجمع:

إذا كان المفرد هو الأصل لفرع الجمع[٣]، وما جمع الشّيء إلّا عدد من مفرداته فإنّ ورود جموعٍ لا مفردَ لها في استعمالات لغوية مختلفة ينم عن إسقاطٍ لمفرد هذه الجموع من الاستعمال مع التّأكيد على وجوده أو تقدير وجوده في القياس ، نحو: (عَباديد)[٤] ، و (شَماطيط)[٥].

---

(١) لُوحظ ذلك من جرد ما وُقف عليه من الأسماء والأفعال المتروكة من الاستعمال .

(٢) مقدمة تحقيق كتاب الأفعال للسّرقسطي : ١ / ٣

(٣) ينظر : المنصف : ١ / ٢١

(٤) عباديد : "الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها " لسان العرب : ٣ / ٢٧٦ مادة (عبد)

(٥) شماطيط : "القطع المتفرقة ، يقال : جاءت الخيل شماطيط أي متفرقة أرسالا ، وذهب القوم شماطيط وشماليل إذا تفرقوا " اللسان : ٧ / ٣٣٦ مادة (شمط)

قال سيبويه في الجمع(عباديد): "إنّما هو جمع فُعْلُول أو فِعْلِيل أو فِعْلال"(١).

وكأنّ سيبويه قاس على الوزن الذي جاءت عليه لفظة (عباديد) ، وكذلك (شماطيط) فرأى أنّ مفردها (فُعْلُول) أو (فِعْليل) أو (فِعْلال) ، و "كأنّهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذَين الجمعَين وإن لم يكن مستعملا في اللفظ "(٢).

وفي هذَين المثالَين (عباديد ، وشماطيط) وما أُجري مجراهما قال ابن جنّي: "وهذا ينبغي أن يكون ممّا ذكره سيبويه(٣):أنّهم يستغنون فيه بالشّيء عن الشّيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا"(٤).

وكأنّهم استغنوا عن المفرد من هذه الجموع (عباديد وشماطيط وما جرى مجراهما) حتى غدت مهملةً ساقطةً لا تُلاحظ إلّا بالقياس ؛ فهو وحده ما يُثبت كون هذا الجمع لهذا المفرد أو غيره ؛ لعدم استعماله في كلامهم ، ومن ثمّ كان القياس هو الكفيل بمعرفته.

وعلى القياس أيضا يكون تكسير هكذا جموع ، قال سيبويه: "وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياسا ولا غير ذلك ، فتحقيره على واحدٍ هو بناؤه إذا جُمع في القياس . وذلك نحو عباديد ، فإذا حقّرتها قلت: عُبَيْديدون"(٥).

ويقال في مفردة (شعاليل)(٦)مثل ما قِيل في (عباديد و شماطيط) من إسقاط المفرد منها والاستغناء بالجمع حتى تُرك هذا المفرد في مثل هذه الجموع ورُفض على أصالته ولم يُعتد به .

قال ابن جنّي في هذه الجموع: "فأمّا الواحد منها فلا اعتداد به لأنّه أصل مرفوض لا يُنطق به ، فجرى لذلك مجرى ما ليس مقدّرا ، وإذا كان ما يُنطق به في كثير من الكلام قد

---

(١) الكتاب : ٣ / ٤٩٣

(٢) المنصف : ١ / ٢١

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٤ ـ ٢٥ باب (ما يكون في اللفظ من الأعراض)

(٤) المنصف : ١ / ٢٢

(٥) الكتاب : ٣ / ٤٩٣

(٦) شعاليل : الفِرَق " وذهب القوم شعاليل مثل شعارير إذا تفرقوا " ، لسان العرب : ١١ / ٣٥٥ مادة (شعل)

تصيّره إلى أن يجري مجرى ما قد سقط حكمه وصار غير معتد به ، فما لا يظهر على وجهٍ من الوجوه أولى بأن يُلغى ولا يُعتدُّ به"[١].

وعلى هذا النّحو في الجموع (من الاستغناء عن المفرد منها) وردت كلمة (أبابيل)[٢]من قوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ**﴾[٣].

قال الفرّاء: "وقوله عز وجل: {أبابيل} لا واحد لها مثل: الشّماطيط ، والعباديد ، والشّعارير[٤] كل هذا لا يُفرد له واحد"[٥].

وقال أبو عبيدة (ت:٢١٠هـ): "جاءت الطير أبابيل من هاهنا وهاهنا ، ولم نرَ أحداً يجعل لها واحداً"[٦].

وقد ذكر الفرّاء فيما نقله له الرّؤاسي: "أنّه سمع واحدها: إبّالة لا ياء فيها"[٧] ، ومع ذلك فقد صوّب قولَ من قال: إنّ واحدَ الأبابيل إيبالة ؛ قياسا على : دينار و دنانير[٨].

وهكذا يمكن القول: إنّ من الاستعمال اللغوي ما لا تحكمه قواعد ، ولا يحتوي على ثوابت تفرض نفسها عليه كأن يُقال: إنّ المفرد هو الأصل والجمع فرع عليه فكيف يسقط الأصل ويبقى الفرع ؟

والحقيقة أنّه لو كان الأمر في غير اللغة أو الاستعمال اللغوي قد لا يمكن ذلك ، غير أنّ الدّرس اللغوي لا يرى شيئا يمنع ورودَ جموعٍ ساقطةِ المفرد ، مع عدم نكرانٍ بأنّ المفرد أصلٌ لفرعٍ هو الجمع[٩] ؛ "لأنّه قد يُستعمل الفرع ، وإن لم يُستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعا"[١٠].

---

(١) سر الصناعة : ٢ / ٣٨١ ـ ٣٨٢

(٢) أبابيل : "جماعات تفرقة " ، مجاز القرآن ، أبو عبيدة : ٢ / ٣١٢

(٣) الفيل : ٣

(٤) الشعارير : " صغار القثّاء " ، لسان العرب : ٤ / ٤١٦ مادة (شعر)

(٥) معاني القرآن ، الفرّاء : ٣ / ٢٩٢

(٦) مجاز القرآن ، أبو عبيدة : ٢ / ٣١٢

(٧) معاني القرآن ، الفراء : ٣ / ٢٩٢

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٢٩٢

(٩) ينظر : المنصف : ١ / ٢١

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٩ ، مسألة (٢٩) (الفعل والمصدر أيّهما مشتق من صاحبه)

وعلى نحو هذه الجموع وردت مفردة (أَظْفار) إذ ضمَّها إلى هذه الجموع ما أشار به الخليل من أنّ هذا الجمع (أَظْفار) لا يُفرد منه الواحد ، قال: "والأظفار: شيءٌ من العطر شبيهٌ بالظُّفر مِقْتَلَعٌ من أصله يُجعل في الدُّخنة لا يفرد منه الواحد"(١).

وقد أشار في الموضع نفسه إلى ما ينبغي أن يكون عليه مفردُه في القياس فرأى أنّه "إذا أُفرد شيءٌ من نحوها ينبغي أن يكون ظُفرا وفوها وهم يقولون: أظفار وأظافير وأفواه وأفاويه لهذَين العِطْرين"(٢).

ومن هذه الجموع التي استُغني عن مفردها حتى سقط من الاستعمال اكتفاءً بصيغة الجمع منه عدّ الفراء مفردة (الأثاث) عند بيانه لمعنى قوله تعالى:﴿**وَكَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثاثاً وَرِئْيا**﴾(٣)، قال: "والأثاث لا واحد له ، كما أنّ المتاع لا واحد له"(٤).

ورأى ابن دريد (ت:٣٢١هـ) أنّ مفرد الأثاث (أُثاثة) واستعمله في أكثر من موضع من الاشتقاق(٥)، واشتقاق (أُثاثة) عنده من أثاث البيت ، وهو المتاع الجيّد من فرشٍ أو غير ذلك(٦)وابن دريد على هذا المذهب الذي يرى أن مفردة (الأثاث) هي (أثاثة) على خلاف مع ما ذهب إليه الفراء إذ رأى (الفراء) أنّ (الأثاث) لا مفرد له .

وقد يصحّ أن يُلحق بهذه الأسماء التي تُركت في الاستعمال اللغوي مع أنّ القياس عليها ومقتضيا لها ما لم يسقط أو يُترك بالاطّراد الذي عُرفت عليه الأسماء المارّة الذكر وإنّما اقتضت الإسقاط هنا سياقات معينة رُئِي فيها أن يسقط الجمع ويُستغنى بمفرده عنه لدواعٍ مرادةٍ من المتكلّم، نحو ما رآه الزّركشي في قوله تعالى:﴿**قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنْفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ**﴾(٧).

---

(١) العين : ٨ / ١٥٨ ، مادة (ظفر)

(٢) المصدر نفسه : ٨ / ١٥٨، مادة (ظفر)

(٣) مريم : ٧٤

(٤) معاني القرآن ، الفرّاء : ٢ / ١٧١

(٥) ينظر : الاشتقاق ، ابن دريد : ٨٦ ، ٢٠٤

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٨٦ ، ٢٠٤

(٧) إبراهيم: ٣١

فرأى أنّ المراد "ولا خُلّة"[١]، مستدلّا على ذلك بقوله تعالى في موضع آخر:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[٢].

فقد تُرك مفرد خِلال (خُلّة) في الآية الأولى ، واستُغني عنه لأجل مناسبة رؤوس الآي بحسب ما يراه الزّركشي[٣]، وافقه في رؤيته هذه السّيوطي الذي جعل استعمال القرآن لمفردة (خِلال) وعدم استعماله لـ (خُلّة) في الآية الأولى تحت عنوان "الاستغناء بالجمع عن الإفراد"[٤]، معللا ذلك بالمراعاة للفاصلة[٥]ومُستدلّا بالآية نفسها التي استدل بها الزّركشي[٦].

فلفظة (الخِلال) وإن كان المفرد منها ليس ساقطاً من الاستعمال اللغوي فإنّه عُومل معاملة هذا السّاقط في سياق معين نحو الآية المذكورة سابقا عندما استُغنى فيها به (الجمع خِلال) عن المفرد (خُلّة) ، ومن ثمّ أُلحق هذا المفرد بسقوطه وعدم استعماله في هذا السّياق حصراً بما أُسقط من الاستعمال وكان سقوطه مطّردا حتى تُرك وأُهمل استغناءً عنه بغيره ممّا يمكن أن يُحقق وظيفته في اللغة.

٢ـ إسقاط الجمع من الأسماء والاستغناء بالمفرد:

إنّ من أهمّ ما نُعت به الاسم المفرد هو أن يكون إفراده هذا رتبةً أولى له ، وأصلا لفرعٍ هو الجمع[٧].

وإذا كان وجود الفرع (الجمع) يقتضي وجود الأصل في الاستعمال ولو لمرّة واحدة قبل الإسقاط أو التّرك أو حتى من غير الاستعمال ، كأن يأتي في القياس فقط ، فإنّ وجود

---

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٦٤

(٢) البقرة : ٢٥٤

(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٦٤

(٤) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٥ / ١٨٠١

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٥ / ١٨٠١

(٦) البقرة : ٢٥٤

(٧) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٢٧

الأصل (المفرد) ليس على ما عليه الفرع (الجمع) ؛ فوجود الأول لا يستلزم أو يُحتّم مجيء الثّاني[١] ، "والاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع"[٢].

وإذا وردت في الدّرس اللغوي فروع (جموع) أُسقط الأصل منها في الاستعمال اللغوي وظلّ وجوده في القياس دليلاً على ما أُسقط ، نحو ما مرّ في إسقاط الاسم المفرد والاستغناء عنه بالجمع سواء كان على نحوٍ يطّرد فيه هذا الإسقاط نحو: (عباديد) و(شماطيط) وغيرهما ، أو يقتصر على سياقات معينة ، نحو: إسقاط (خُلّة) والاستغناء بـ(خلال) فإنّ إسقاط الفروع (الجموع) أيسرُ منه في الأصول ولا يُستبعدُ ذلك ما دام وجود الأصل لا يقتضي وجود الفرع[٣]ويصحّ الاستغناء بالمفرد ويُكتفى به عن الجمع ، من ذلك إضافة الأعداد من (الثّلاثة إلى العشرة) إلى المفرد (مِأْئة) والقياس يقتضي إضافتَها إلى الجمع ، فتُرك هذا الجمع من استعمالاتهم ، وأضافوا هذه الأعداد إلى المفرد (مِأْئة) تشبيها لها بما يُضاف إلى المفرد من الأعداد ممّا يُلحق بجمع المذكر السّالم من الأعداد (عشرين إلى تسعين) وكذا الأعداد المركبّة (أحد عشر إلى تسعة عشر) .

قال سيبويه: "وأمّا ثلثُمائةٍ إلى تسعِمائةٍ فكان ينبغي أن يكون في القياس مِئينَ أو مِئاتٍ ، ولكنّهم شبّهوه بعشرينَ و أَحَدَ عَشَر، حيث جعلوا ما يبيَّنُ به العددُ واحدا ، لأنّه اسمٌ لعدد كما أنّ عشرين اسمٌ لعدد"[٤].

فشِبه الأعداد (من ثلاثة إلى تسعة) بالأعداد الملحقة بجمع المذكر السّالم والمركبّة إذن كان مسوّغا لإسقاط الجمع (مِئين) والاستغناء بالمفرد (مِأْئة) ، يُضاف إلى هذا الشّبه ما في لفظ (المِأْئة) من دلالةٍ على الجمع جعلتهم يكتفون بها عن لفظ الجمع الأصل ، قال الأنباري (ت:٥٧٧هـ): "فإن قيل: فَلِم قالوا "ثلاثمائة" ولم يقولوا "ثلاث مئين"؟ قيل: كان القياس أن يُقال: "ثلاث مئين" إلّا أنّهم اكتفوا بلفظ المائة لأنّها تدل على الجمع ، وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع"[٥].

---

(١) ينظر : موت الألفاظ في العربية : ٣٧٩

(٢) الخصائص : ١ / ٢٢٣

(٣) ينظر : موت الألفاظ في العربية : ٣٧٩

(٤) الكتاب : ١ / ٢٠٩

(٥) أسرار العربية : ١٢٥

ومع ذلك فقد "جاء في الشّعر [ثلاث مئاتٍ وأربعُ مئين] ونحوها مضافا إلى الجميع على القياس المتروك"(١).

قال الشّاعر(٢):

ثلاثُ مِئِين للمُلوكِ وَفِي بِهَا رِدَائِي وَجَلّتْ عَنْ وُجُوهِ الأهاتمِ

وكذا قول الآخر(٣):

ثَلَاثُ مِئِين قدْ مَرَرْنَ كَوَامِلا وَهَا أَنَذا أَرْتَجِي مَرّ أَرْبَعِ

ففي البيتَين أُضيف العدد (ثلاث) إلى (مِئِين) وهو متروك في الاستعمال(٤)، والشّعر مظنّة ما لا يُقاس عليه فكيف بما جاء على القياس ، قال ابن يعيش: "وقد جاء في الشّعر على القياس ، فقالوا: "ثلاثُ مِئِينَ" ، و "ثلاثُ مئاتٍ" ؛ لأنّ الشّعراء يُفسَحُ لهم في مُراجعة الأصول المرفوضة"(٥).

وقد يُلحق بالجمع (مِئِين) في إسقاطه من الاستعمال والاستغناء بالمفرد (مِأْئة) مع أنّ القياس على الجمعِ ما أُسقط من سياق أو سياقات معينة ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاجْعَلْنا لِلْمُتَّقِينَ إِماماً**﴾(٦).

فـ (إماما) من الآية السّابقة مفرد استُغني به عن الجمع (أئمّة) ؛ إذ لم يرد هذا الجمع في هذا المقام مع أنّ القياس يُعيّنُ ورودَه(٧)؛ لقوله تعالى في موضع آخر:﴿ **وَجَعَلْناهُمْ أَئِمَّةً**

---

(١) الإيضاح : ١٨٢ ـ ١٨٣

(٢) الفرزدق ، والبيت من شواهد المبرّد في المقتضب : ٢ / ١٦٧، وابن يعيش في شرح المفصل:١٢/٤ والسّكّاكي في مفتاح العلوم : ١٣١ ولكنّه في الديوان مختلف الصدر عمّا استشهدوا به ، فصدره :

فدىً لسيوف من تميم وفي بها

ديوان الفرزدق : ٢ / ٣١٠

(٣) غير منسوب في المقتضب : ٢ / ١٦٨ ، وقد نسبه الميداني في مجمع الأمثال إلى عامر بن الظرب العدواني ، وصدر البيت على رواية الميداني :

وها أنا هذا أرتجي مرّ أربعِ

مجمع الامثال : ١ / ٣٩

(٤) ينظر : مفتاح العلوم ، السّكّاكي : ١٣١

(٥) شرح المفصل : ٤ / ١٢

(٦) الفرقان : ٧٤

(٧) ينظر : الإتقان في علوم القرآن: ٥ / ١٧٩٩

يَهْدُونَ بِأَمْرِنا﴾[١].

فمُنْشئ النّص حكيم فيما اختار من ألفاظٍ ما وافق القياس منها وما لم يوافقه مادام فِهمُ العربي لهذا النّص لا يشوبه لَبسٌ ، قال الفرّاء: "وقوله (للمتقين إماما) ولم يقل: أئمّةً وهو واحدٌ يجوز في الكلام أن تقول: أصحاب محمّد أئِمّةُ النّاس وإمام النّاس كما قال: ﴿**إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعالَمِينَ**﴾[٢] للاثنين ومعناه: اجعلنا أئِمّةً يُقتدى بنا . وقال مجاهد: اجعلنا نقتدي بمن قبلنا حتى يقتدي بنا مَن بعدنا"[٣].

وفي مجيء (إمام) والاستغناء عن (أئمّة) من قوله تعالى: ﴿**وَاجْعَلْنا لِلْمُتَّقِينَ إِماماً**﴾ مذاهب يمكن إجمالها على النّحو الآتي:

أ ــ ما ذهب إليه الفرّاء من أنّه إنّما فُعِل ذلك لأنّ لفظ (إمام) واحدٌ يجوز أن يُطلق على المفرد والجمع[٤].

ب ــ مذهب أبي جعفر النّحّاس (ت:٣٣٨هـ): علّل مجيء (إمام) في هذا الموضع بأنّ اللفظة "واحد يدل على جمع"[٥].

ت ــ ما ينقله الزّركشي عن أبي علي الفارسي من تجويزٍ لتقديرَين اثنين[٦]:

أحدهما: أنّ (إماما) هنا جمعٌ ؛ لأنّه المفعول الثاني لـ (جعل) ، والمفعول الأول جمعٌ فوجب أن يكون الثّاني جمعا أيضا ، وواحده (آمّ) ؛ لأنّه قد سُمع هذا في واحده ، قال تعالى: ﴿**وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ**﴾[٧].

والثاني: أنّ كلمة (إمام) واحد وجمعه (أئمّة).

ث ــ ما ينقله الزّركشي عن ابن الضّائع (ت:٦٨٠هـ) من أنّ في الاسم (الإمام) احتمالين أيضا قيّدهما عن شيخه الشّلوبين (ت:٦٤٥هـ) ، وهما[٨]: "أن يكون مصدراً

---

(١) الأنبياء : ٧٣

(٢) الشّعراء : ١٦

(٣) معاني القرآن ، الفرّاء : ٢ / ٢٧٤

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٧٤

(٥) إعراب القرآن ، النّحّاس : ٦٧٢

(٦) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٢٣٨ ـ ٢٣٩

(٧) المائدة : ٢

(٨) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٢٣٩

كالإمام ، وأن يكون من الصّفات المُجراة مجرى المصادر في ترك التّثنية والجمع كحسب. ويحتمل أن يكون محمولا على المعنى ، كقولهم: دخلنا على الأمير وكسانا حُلّةً ؛ والمراد: كلُّ واحدٍ منّا حلّة ، وكذلك هو "واجعل كلّ واحدٍ منّا إماما" "

ج ــ ما رآه السّيوطي من أنّ (إماما) مفرد استُغني به عن الجمع (أئمّة)(١).

وهكذا يمكن القول: إنّه أياً كانت التوجيهات لاستعمال (إماما) فالسياق يقتضي مجيئ هذه اللفظة على هذه الصورة (إماما) ؛ لأنّ المتعين لهم إمامٌ وليس أئمة وهذا من الإعجاز القرآني و(إماما) تدل على المفرد كما القياس ، المصلون لهم إمامٌ واحد في صلاة الجمعة مثلاً والمتعين لهم (إمام) واحد (٢)، والله أعلم .

وعلل السّيوطي على نحو تعليله للاستغناء عن لفظة (أئمة) الاستغناء عن (أنهار) ومجيء مفردة (نَهَر) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ المُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ**﴾(٣)؛ فرأى أنّه جِيئ بـ(نَهَر) ، والأصل والمراد(أنهار)(٤).

وقد اختُلف في كلمة (نَهَر) من الآية المذكورة إن كانت مستغنًى بها عن (أنهار) أو غير ذلك ممّا وجّهوا به استعمال القرآن الكريم لهذه المفردة في هذا الموضع ، ومن الآراء في ذلك ما يأتي:

أ ــ يذهب الفرّاء إلى أنّ (نَهَر) هنا مفرد ومعناه جمعٌ (أنهار)(٥).

ب ــ قوله ، أي الفرّاء الذي لم ينسبه لأحد بصيغة المبني للمجهول عُلل فيه استعمال المفردة (نَهَر) بمعنًى معجميّ بعيدٍ عن الإفراد والجمع ، قال: "ويُقال: "إنّ المتقين في جنّاتٍ ونَهَر" في ضياء وسعة "(٦).

ت ــ ذهب الزّجّاج إلى أنّ "المعنى في جنّات وأنهار والاسم الواحد يدل على الجميع فيُجْتزأُ به من الجميع"(٧)على نحو قوله تعالى: ﴿**سَيُهْزَمُ الجَمْعُ وَيُوَلُّونَ**

---

(١) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٥ / ١٧٩٩

(٢) وهي إضافة من الأستاذ الدكتور سامي ماضي إبراهيم رئيس لجنة مناقشة الرسالة .

(٣) القمر : ٥٤

(٤) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٥ / ١٧٩٩

(٥) ينظر : معاني القرآن ، الفرّاء : ٣ / ١١١

(٦) المصدر نفسه : ٣ / ١١١

(٧) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج : ٥ / ٩٣

الدُّبُرَ﴾[١]؛ حيث ذكر المفرد (الدُّبُر) ، و"المعنى يولّون الأدبار"[٢] ، مستدلّا لمذهبه هذا بما أنشده الخليل وسيبويه من نحو قول الشّاعر[٣]:

بها جِيَفُ الحَسْرى فَأمّا عِظامُها فَبِيضٌ وأمّا جِلدُها فَصَليبُ

"يريدون وأمّا جلودها"[٤] بالجمع ؛ بقرينة المعطوف عليه الجمع (عظامها) .

وعلى هذا النّحو قول الآخر[٥]:

لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وَقَدْ سُبينا في حلقِكم عَظمٌ وقد شَجِينَا

و"المعنى في حلوقكم عظام"[٦]

ومن ذلك قول الشّاعر[٧]:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

و"المعنى كلوا في بعض بطونكم"[٨].

ث ــ يرى الرّازي أنّ (نَهَر) كـ (حَجَر) وهو اسم جنسٍ يقوم مقام الأنهار ، ونَعَتَ رأيَه هذا بالظّاهر الأصح[٩]من بين أوجه عدّة يذكرها ، منها[١٠]:

ــ أن نقدّر(عند) قبل كلمة (نَهَر) فيكون المراد "في جنّاتٍ وعند نَهَر لكون المجاورة تُحسن إطلاق اللفظ الذي لا يُحسن إطلاقه عند عدم المجاورة"

ــ أنّ معنى (في نهر) أي من خلال ، ولأنّ السّامع يعلم جيّدا أنّ النَّهَر الواحد لا يكون له خلال فلم تكن به حاجة إلى سماع الأنهار .

---

(١) القمر : ٤٥

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج : ٥ / ٩٢

(٣) علقمة بن عَبَدة ، ديوانه : ٢٥، الكتاب : ١ / ٢٠٩

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٩٣

(٥) المسيّب بنُ زيد مناة ، كما في لسان العرب: ١٤ / ٤٢٣ مادة (شجا)

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٩٣

(٧) غير منسوب ، ينظر :الكتاب : ١ / ٢١٠ ، المقتضب : ٢ / ١٧٠ ، الأصول : ١ / ٢١٣ ، وقِيل فيه إنّه من الأبيات الخمسين التي لا يُعرف قائلها ، ينظر : الأصول : ١ / ٢١٣

(٨) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٩٣

(٩) ينظر : تفسير مفاتيح الغيب : ٢٩ / ٧٩

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩ / ٧٩ ـ ٨٠

ـ يحتمل أن يكون قوله: "ونهر" يريد به نَهَرا في الجنّة هو أعظم الأنهار و أحسنها وهو الذي من الكوثر وكل أحد يكون له مقعد عنده وسائر الأنهار تجري في الجنّة ويراها أهلها ولا يرون القاعد عندها فقال: (في جنّاتٍ ونَهَر) أي ذلك النّهر الذي عنده مقاعد المؤمنين .

ـ أنّ (نَهَر) هنا جمعٌ لـ (نَهَار) "إذ لا ليل هناك وعلى هذا فكلمة في حقيقةٌ فيه فقوله (في جنّاتٍ) ظرف مكان ، وقوله (ونَهَر) أي وفي نهر إشارةً إلى ظرف زمانٍ"

ح ـ مذهب السّيوطي أنّ (نهراً) مفرد استُغني به عن الجمع (أنهار) وهو على نحو (إمام) و (أئمّة)[١]من قوله تعالى :﴿**وَاجْعَلْنا لِلْمُتَّقِينَ إِماماً**﴾[٢].

وهكذا قد لا يكون هناك ضَيرٌ إذن لِأَن تُلحق مثلُ هذه الأسماء المفردة (إمام ، ونَهَر) مع ما استُغني به من الأسماء عن جموعها ، نحو(مِأْئة) و(مئين) التي أسقطت من الاستعمال واكتُفي بالمفرد منها (مِأْئة) ، فمع أنّ الجمع من (إمام و نهر) ليس ساقطاً من الاستعمال اللغوي على إطلاقه لكنّه في الموضعَين المذكورَين أُسقط واستُغني عنه بالمفرد وهو ما ألحقه بـ (مئين).

٣ ـ إسقاط صيغةٍ من صِيَغ الأسماء الصّرفية:

أ ـ إسقاط المصدر :

يدل المصدر في أهمّ ما يدل عليه على الحدث[٣] حتى عُرّف بأنّه "الاسم الدّال على مجرّد الحدث"[٤]غير مرتبط بزمنٍ معين.

فالذي ميّزه عن الفعل إذن عدم الارتباط هذا ، مع أنّه متضمّنٌ لأحرف فعله لفظا نحو: "عَلِمَ _ عِلْمًا" ، أو تقديراً ، نحو: "قاتَل _ قتالا" (أصلها: قيتالا ، والياء موجودة تقديرا) ، أو معوّضا ممّا حُذف بغيره ، نحو: "وَثِق _ ثِقةً" (أصلها: وَثِق ، حذفت الواو وعُوّضت منها تاء)[٥].

---

(١) ينظر : الإتقان في عاوم القرآن : ٥ / ١٧٩٩

(٢) الفرقان : ٧٤

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٦

(٤) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : ٣ / ٢٠٠

(٥) ينظر : المعجم المفصل في علم الصّرف : ٣٧٢

والمصدر أصل الاشتقاق كما يراه البصريون ، اختلف عنهم الكوفيون برؤيتهم أن أصل الاشتقاق الفعل لا المصدر، ولكلّ من البصريّين والكوفيّين حججُهم وأدلتُهم ، فصّلها ابن الأنباري في إنصافه(١).

وللمصدر تقسيمات وأنواع عدّة ، نحو المصدر القياسي ، والسّماعي ، والمؤوّل والصّريح ، والميمي ، وغيرها(٢)، نُعرضُ عن الولوج في تشعباتها وما قِيل في كلّ منها ؛ فما يهمّنا منها هو ما أسقطه الاستعمال اللغوي من مصادر كان القياس أن تأتي في كلامهم ولا تُلغى ، وذلك نحو إسقاط مفعول (عسى) مصدرا صريحاً متروكاً في الاستعمال استغنوا عنه بـ (أن والفعل المضارع)(٣).

قال سيبويه: "واعلم أنّهم لم يستعملوا عَسَى فعلُك ، استغنوا بأن تفعل عن ذلك"(٤).

فلم يُستعمل المصدر مع عسى واستُغني عنه في الاستعمال " فتُرك هذا لأنّ من كلامهم الاستغناءَ بالشّيء عن الشّيء"(٥)مهما كان هذا المستغنى عنه سارياً على القياس أو ممّا يقوى فيه ؛ فلِلاستعمال سلطةٌ يُقوّي فيها ما أضعفَه القياس حتى يطّرد ويُتّبع "ألا ترى أنّك إذا سَمِعت: استحوذ واستصوب أدّيتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السّمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَمَ ، ولا في استساغ: اسْتَسْوَغَ ، ولا في استباع: اسْتَبْيَعَ ، ولا في أعاد: أعْوَدَ ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ؛ قياسا على قولهم: أَخْوَص الرّمْث"(٦).

وقد يفعل (الاستعمال) خلاف ذلك كأن يُضعّفُ ما قوّاه القياس و اقتضاه ، نحو مجيء المصدر الصّريح مع (عسى) ، قال ابن جنّي: "وممّا يقوى في القياس ، ويضعُف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً ، نحو قولك: عسى زيد قائماً أو قياما ؛ هذا هو

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٢ ، مسألة (٢٩)(الفعل والمصدر أيّهما مشتق من صاحبه)
(٢) ينظر : معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية : ١٢٣
(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٥٨ ، الخصائص : ١ / ٩٨
(٤) الكتاب: ٣ / ١٥٨
(٥) المصدر نفسه : ٣ / ١٥٨
(٦) الخصائص : ١ / ٩٩

القياس ، غيرَ أنّ السّماع ورد بحَظْره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم ، و﴿**عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ**﴾[1]"[2].

وقد جاء عن العرب في المستغنَى به أن يكون بالفعل فقط من غير (أن) تشبيهاً لها بـ (كاد يفعل) ، وإجراءَها مجرى كان[3]، نحو قول الشّاعر[4]:

عَسَى الكَربُ الذي أَمْسَيتُ فِيهِ يَكُونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وقال أيضا[5]:

عَسَى اللهُ يُغْني عَنْ بِلادِ ابْنِ قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبُ

قال الشّاعر[6]:

فأمّا كَيّسٌ فَنَجَا وَلكِنْ عسى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئيمُ

حيث وردت الأفعال (يكون ، ويغني ، ويغتر) من دون (أن) بعد (عسى) تشبيهاً لها بـ (كاد يفعل) وإجراءً لها مجرى (كان) .

وأمّا قولهم في المثل: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤسا)[7] فاختُلف فيه ؛ رأى سيبويه أنّ (عسى) هنا أُجريت مجرى (كان)[8] ؛ فمثلما تنصب (كان) اسماً صريحا خبراً لها كذلك فُعل بـ(عسى) .

وأمّا المبرّد فيوجّه المثلَ على تقدير(أن يكون) بعد (الغُوَيْر) ، قال: "وأمّا قولهم في المثل: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤسا) فإنّما كان التّقدير: عسى الغُوَيْرُ أن يكون أبؤسا ؛ لأنّ (عسى) إنّما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرّدا ، ولكن لمّا وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقُّه النّصب"[9].

---

(١) المائدة : ٥٢

(٢) الخصائص : ١ / ٩٧ ، ٩٨

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٥٨

(٤) هدبة بن الخشرم العذري ، ديوانه : ٣٠ ، الكتاب : ٣ / ١٥٨ ، المقتضب : ٣ / ٧٠ ، شرح المفصل : ٤ / ٣٧٤

(٥) هدبة بن الخشرم ، ديوانه : ٨١ ، الكتاب :٣ / ١٥٩ ، المقتضب : ٣ / ٦٩ ، شرح المفصل : ٤/ ٣٧٤

(٦) المرّار بن سعيد الأسدي كما في شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٧٥

(٧) المثل من قول الزّبّاء في قصتها المشهورة ، حين قيل لها : ادخلي الغار الذي تحت قصرك، ينظر : الكتاب:١٥٨/٣ ، الخصائص : ١ / ٩٨ ، شرح المفصل: ٤ / ٣٧٣

(٨) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٥٨

(٩) المقتضب : ٣ / ٧٠

ورأى ابن جنّي أنّ مجيء (أبؤس) بالنّصب مع (عسى) في المثال المذكور على الأصل والقياس ، مستدلّا على ذلك بما أنشده له أبو علي الفارسي على الأصل والقياس[١] أيضا من قول الشّاعر[٢]:

أكثرتَ في العذل مُلِحّا دائما لا تعذُلاً إنّي عسيتُ صائما

وهكذا فاستعمال العرب لـ (أن والفعل) محلَّ الاسم المفرد في خبر(عسى) جعلهم يستغنون بهما عنه (الاسم المفرد) حتى غدا ساقطا متروكا في الاستعمال إلّا القليل ممّا ورد في أدبهم ، نحو مثل الزّبّاء المذكور والبيت الذي استدلّ به ابن جنّي ممّا أنشده له أبو علي الفارسيّ .

وقد يكون من إسقاط المصادر ما جاء في القرآن الكريم من الاستغناء عن مصادر بعض الأفعال في سياقاتٍ استعمالية معينة بمصادر أفعالٍ أخرى ، نحو ما قيل في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً**﴾[٣]على قراءة من خفف الذال[٤].

قال الرّضي: "وأمّا كِذَاب ـ بالتّخفيف ـ في مصدر كذّب فلم أسمع به ، والأَولى أن يُقال في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً**﴾ في قراءة التّخفيف: إنّه مصدر كاذب أُقيم مقام مصدر كذّب ، كما في قوله تعالى: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾[٥]"[٦].

ولعلّ ما يُدخل مثل هذه الأمثلة في باب إسقاط المصادر هو النّظر إليها من جهة إسقاط مصدر معين ، نحو (تكذيب أو كِذّاب) في الآية السّابقة والاستغناء عنه بالصّيغة (فِعَال) بالتّخفيف ؛ لأنّ (كِذَابا) مصدرٌ للفعل (كاذَبَ) وليس (كذَّبَ)[٧]، ومن ثمّ فمجيء المصدر(كِذَاب) في قراءة التّخفيف مع الفعل (كذَّب) إنّما دلّ على إسقاطٍ لمصدر (كذَّبَ)

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ٩٨

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٩٨ ، وقد ورد هذا الرّجز في ذيل ديوان رؤبة بن العجّاج : ١٨٥ ، ممّا وجده ناشر الديوان منسوبا إليه باختلافٍ بـ (لا تُكْثِرَن) محل (لا تعذلاً) ممّا أنشده الفارسي لابن جنّي :

..... لا تُكْثِرَن .....

(٣) النّبأ : ٢٨

(٤) الكسائي ، ينظر : النّشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٩٧

(٥) المزمّل : ٨

(٦) شرح الشّافية للرّضي : ١ / ١٦٦

(٧) ينظر :المصدر نفسه : ١ / ١٦٦

الأصلي ، والذي يجيء (تكذيبا) أو (كِذّابا) بالتّشديد[١]، والاستغناء عنه بمصدر فعلٍ آخر هو (كاذب) ، وما ذلك إلّا لغايةٍ تعبيرية مرادةٍ قد لا تحصل لو جِيء بمصدر الفعل (كَذّب) على القياس فيه ؛ حيث أنَ "التّعبير القرآني تعبيرٌ فنّيٌّ مقصود ، كلّ لفظة بل كلّ حرف فيه وُضع وضعا فنّيّاً مقصوداً ، ولم تُراعَ في هذا الوضع الآية وحدها ولا السّورة وحدها بل رُوعي في هذا الوضع التّعبير القرآني كلّه"[٢].

وعلى هذا النّحو كثيرٌ من الآيات القرآنية التي استُعملت فيها المصادر استعمالاً فنّيّاً رائعاً يؤتى بالفعل ثمّ لا يُؤتى بمصدره ؛ بل بمصدر فعلٍ آخر يلاقيه في الاشتقاق، و كأنّه يجمع بين معنى الفعل ومعنى المصدر من أقرب طريقٍ وأيسرِه[٣]، نحو ما قيل في قوله تعالى: {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً}[٤].

فعلى الرّغم من ذهاب كثيرٍ من المتقدمين[٥] أبرزهم سيبويه إلى أنّ استعمال المصدر (تَبْتيل) مع الفعل (تَبَتّلَ) لأنّ معنى الفعل (تَبَتَّل) الذي مصدره (تَبتُّل) المستغنى عنه في الآية المذكورة ، والفعل (بَتَّلَ) الذي مصدره على (تَبْتِيل) المستغنى به واحد .

وكأنّ التّبَتّلَ والتّبْتيلَ لديهم على معنى واحد ومن ثمّ جاز استعمال أحدهما محلّ الآخر.

على الرّغم من ذلك فإنّ منهم مَنْ رأى في استعمال المصدر والفعل في الآية المذكورة ولمثيلاتها رؤيةً منطلقُها معنًى مراد قد لا يحصل بغير هذه الكيفية التي جيء بهما عليها فالمعنى المقصود من الآية السّابقة كما يراه الرّازي هو التَّبَتّل[٦] والقياس "أن يُقال: وتَبَتّل إليه تَبَتّلا أو يُقال: بتّل نفسَك إليه تبتيلا ، لكنّه تعالى لم يذكرهما واختار هذه العبارة الدّقيقة"[٧]؛ لأنّ التّبتيلَ تصرّفٌ والمشتغل بالتّصرّف لا يكون مُتَبتّلا إلى الله أي: منقطعا لكنّه مع هذا لا بُدّ له من التّبتيل حتى يحصل التّبتّل ؛ فذكر التّبتّلَ أولا بفعله (وتَبَتّل) إشعارا بأنّه المقصود ،

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي: ١ / ١٦٥

(٢) التّعبير القرآني ، د فاضل السّامرائي :١٠ ـ ١١

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٥

(٤) المزمّل: ٨

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٨١ ، المقتضب : ١ / ٢١٢ ، معاني القرآن وإعرابه ، الزّجّاج : ٥ / ٢٤١ الأصول: ٣/ ١٣٤، إعراب القرآن ، النّحاس : ١٢١٤

(٦) ينظر : تفسير مفاتيح الغيب : ٣٠ / ١٧٨

(٧) المصدر نفسه : ٣٠ / ١٧٨

ثمّ ذكر التّبتيلَ ثانيا إشعارا بأنّه لا بدَّ منه عن طريق المصدر(تَبْتِيل)[١]؛ فأتى بالفعل ثمّ بمصدر غيره ؛ جمعاً لمعنَيَيْن مختلفَيْن (التّبتّل والتّبتيل) لم يمكن حصولهما لو جِيء بالفعل مع مصدره الموضوع له .

وشبيه بهذا النّحو والمذهب ما ذهب إليه ابن القَيّم (ت:٧٥١هـ) بقوله: "ومصدر تَبَتّل إليه تبتيلا كالتعلّم والتّفهّم . ولكن جاء على التّفعيل مصدر تفعّل لِسرّ لطيف . فإنّ في هذا الفعل إيذانا بالتّدريج والتّكلّف ، والتّعمّل والتّكثّر والمبالغة . فأتى بالفعل الدّال على أحدهما ، وبالمصدر الدّال على الآخر . فكأنّه قِيل: بَتّل نفسك إلى الله تبتيلا . وتَبَتّل إليه تبتلا . فَفُهِم المعنيان من الفعل ومصدره . وهذا كثير في القرآن . وهو من حسن الاختصار والإيجاز"[٢].

وعلى هذا النّحو نفسه بتوسّع أكثر علل الدّكتور فاضل السّامرائي مجيء المصادر مع غير أفعالها في آية ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾[٣]، وغيرها من الآيات الي جاءت على سمتها[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيُرِيدُ الشَّيْطانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً**﴾"[٥].

فجاء بالمصدر(ضَلَال) مع الفعل (يُضِلّ) ، "والقياس أن يقول: (أن يُضلَّهم إِضْلالا بعيدا) لأنّ مصدر(أضَلّ) الإِضْلال أمّا الضّلال فهو مصدر ضلّ"[٦].

ولذلك فاستعمال مضارع (أَضَلَّ) مع مصدر الفعل (ضَلَّ) "قد جمع المعنيين: الإضلال والضّلال في آنٍ واحد"[٧].

وهكذا يمكن القول: إنّ إسقاط المصادر سار على طريقَيْن في الدّرس اللغوي:

أولهما: ما أُسقط من الاستعمال العام حتى رُفض واستُغني عنه بغيره ممّا هو كفيلٌ بتأدية وظيفته ؛ فتُرك الأصلُ وهُجِرَ حتى لم يجِئ منه إلّا القليلُ النّادر الذي أُوّل بتأويلات مختلفة ، وما يُمثّل هذا الطّريق هو إسقاط مفعول (عسى) اسما صريحا والاستغناء عنه بـ (أن والفعل) كما مرّ .

---

(١) ينظر : تفسير مفاتيح الغيب : ٣٠ / ١٧٨

(٢) التّفسير القَيّم : ٥٠١ ـ ٥٠٢ ، وينظر : مدارج السّالكين : ١٤٠٢ ـ ١٤٠٣

(٣) المزمّل : ٨

(٤) ينظر : التعبير القرآني ، د. فاضل السّامرائي : ٣٦ ـ ٣٧

(٥) النّساء : ٦٠

(٦) التّعبير القرآني ، د. فاضل السّامرائي :٣٦ ـ ٣٧

(٧) المصدر نفسه : ٣٧

أمّا **الطّريق الثّاني** فيُمكن أن نطلق عليه (الملحق بإسقاط المصادر) لأنّه لم يسقط من الاستعمال اللغوي العام نحو ما في الطّريق الأول ، وإنّما مثّلته استعمالاتٌ سياقيّة معيّنة خاصةً في القرآن الكريم ، ارتُئِيَ فيها الاستغناء عن مصادر بعضِ الأفعال بمصادرِ أفعالٍ أُخرى ؛ لِغايةٍ بلاغيةٍ فنّيّةٍ قد لا يُتوصّل إليها بغير هكذا استغناء .

ب ـ إسقاط اسم الفاعل:

اسمُ الفاعل اسمٌ مشتقٌّ دالٌّ على الحدث وفاعله ، يُصاغ من الثّلاثي على وزن فاعل ، ومن غير الثّلاثي على وزن مُضارعه المبنيّ للفاعل بميمٍ مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر على القياس والأغلب(١).

ويُقال: على الأغلب ؛ لأنّه ربّما كُسِرتْ ميمُ (مُفْعِل) اتباعاً للعين ، أو تُضمُّ عينُه اتباعاً للميم ؛ فقالوا في (مُنْتِن): (مِنْتِن) و (مُنْتُن) ، أو ربما استُغني عن (مُفْعِل) بـ (فاعِل) نحو أعْشَبَ فهو عاشِب ، وأَيْفَعَ فهو يافِع(٢).

فالقياس الغالب إذن على الفعل الثّلاثي أن يأتيَ منه اسم الفاعل على وزن (فاعِل) لا على وزنٍ غيره ، ولا على ألّا يأتي منه اسم فاعل .

ولذلك فقد يكون ممّا يستحق الوقوف عليه والنّظر فيه ما جاء من أفعالٍ تُرِك اسم الفاعل منها وأُسقط مع أنّ القياس أن يأتي ويكون على وزن (فاعِل) ، وذلك نحو اسم الفاعل من (وَذَرَ) و (وَدَعَ) الذي يراه القياس على (واذِر) و(وادِع) ؛ إذ يكاد يجزم اللغويون على أنّه ساقطٌ من استعمالاتهم ، استغنوا عنه بما حمل معناه وهو الاسم (تارِك) لأنّه بمعنى الاثنين (وادع ، وواذر) .

أمّا في الاستغناء عن (وادِع) فقد قال الخليل: "والعرب لا تقول: وَدَعْتُه فأنا وادِع في معنى تركته فأنا تارك . ولكنّهم يقولون في الغابر: لم يَدَعْ ، وفي الأمر: دعه ، وفي النّهي: لا تَدَعْه"(٣).

وأمّا في الاستغناء عن (واذر) ؛ فقد ورد عن الأزهري (ت:٣٧٠هـ) قولُه: " ولا يُقال: واذِرٌ،

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٣ / ٤١٣ ـ ٤١٤

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٤١٤ ـ ٤١٥

(٣) العين : ٢ / ٢٢٤ ، مادة (ودع)

ولا وادِعٌ ، ولكن يُقال: تركتُه فأنا تارِكٌ"[١].

فإسقاط اسم الفاعل (وادِع) وكذا (واذِر) قد ورد النّص عليه في أقدم المصادر اللغوية خاصة المعجمات منها ، نحو كتاب العين فيما أوردناه من نصٍ منه ، وهو النّص الذي استشهد به أغلب من جاء بعد الخليل من المعجميّين[٢]؛ بعد إشاراتهم الكثيرة إلى إسقاط هذين الاسمين من الاستعمال اللغوي والاستغناء عنهما بـ (تارِك) ؛ لأنّه يحمل معناهما فقد ورد أنّه من سنن العرب اللغوية أن يُستغنى فيها بالشّيء عن الشّيء إذا كان هذا المستغنى حاملاً لمعناه[٣].

وينبغي التّأكيد على أنّه قد لا يُنافي ما قيل من إسقاط اسم الفاعل من (وَذَرَ ، ووَدَعَ) أن يأتي هذا الاسم في بعض الشّواهد الشّعرية ؛ فللشّعر كما يُعلم سطوتُه ونظامه الخاص عند العرب الذي يأتي عليه كثير ممّا لا يُجيزه استعمالهم المشهور.

قال الشّاعر[٤]:

عَلَيْهِ شَرِيْبٌ وادِعٌ ليّنُ العَصَا يُساجِلُها جُمَّاتِه وتُساجِلُه

وكذا قول الآخر[٥]:

فَأَيُّهُمَا ما أَتْبَعَنَّ فَإنَّنِي حَزِينٌ عَلى تَرْكِ الذِي أَنَا وَادِعُ

وهكذا فورود بيتَيْن أو أكثر منهما لو جِيء به مشتملا على اسم الفاعل (وادِع) أو (واذِر) لا يقف أو يصمد أمامَ شِبْه إجماع اللغويّين على أنّ هذَين الاسمَين قد هجرتهما العرب في استعمالاتها واستغنت عنهما بالاسم (تارِك).

فاسما الفاعل (واذِر ، ووادِع) قد رُفِض استعمالهما وتُركا حتى غدوَا ساقِطَيْن لا يوردهما العربي في سياقات حديثه وإن اقتضتهما أو اقتضت أحدهما ؛ فاكتفاؤه بالاسم (تارِك) جعله يستعمله متى ما أراد استعمال أحدهما .

---

(١) تهذيب اللغة : ١٥ / ١١ ، مادة (وذر)

(٢) ينظر مثلاً: المصدر نفسه: ١٥ / ١١ ، مادة (وذر) ، الصحاح : ٣ / ١٢٩٦، مادة (ودع) ، إسفار الفصيح: ١/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠ ، المخصص : ٣ / ٣٤٢ (الترك) ، المحكم والمحيط الأعظم : ٢ / ٣٣٠ مادة (ودع) ، لسان العرب : ٥/ ٢٨٢ ، مادة (وَذَرّ)، تاج العروس : ١٤ /٣٥٦ مادة (وَذَرَ)

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٥٨

(٤) معن بن أوس المزني ، ديوانه : ١١٢

(٥) من شواهد أبي علي الفارسي من غير نسبة ، المسائل البصريات : ١ / ٢١

وعلى نحو هذَيْن الاسمَيْن (وادِع ، وواذِر) ما رآه ابن فارس (ت:٣٩٠هـ) في اسم الفاعل من الفعل (ذَرَأَ) حيث ذهب إلى أنّه لم يُسْمع في صفات الله تعالى (الذّارئ) مع أنّ القياس لا يمنعه ، وكان يُفترضُ أن يأتي، على قياس اسم الفاعل (البادئ) من الفعل(بَدَأَ).

قال ابن فارس: "ومن الأفعال التي لم يوصف بها قولُنا: ﴿**ذَرَأَ اللهُ الخَلْقَ**﴾ قال الله عز وجلّ: ﴿**يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ**﴾[١] ولم يُسمع في صفاته جلّ ثناؤه: ﴿**الذّارِئ**﴾"[٢]

فمن خلال هذا النّص يُفهمُ أَنَّ ابنَ فارس لا يرى للفعل (ذَرَأَ) اسمَ فاعلٍ مستعملاً خاصةً من بين صفات الله (عزّ وجلّ) ، بينما نجد الاسم (الذّارئ) مستعملاً مُدرجاً مع أسماء الله تعالى عند ابن قُتيبة (ت:٢٧٦هـ) في موضع اشتقاق أسمائه تعالى مُجريا إيّاه مُجرى (البارِئ) ، قال: "ومثل البارئ: "الذّارِئ" وهو: الخالق . يقال: ذرأ الله الخلقَ وقال: ﴿**وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً**﴾[٣] أي: خلقنا و "الذّرية" منه ؛ لأنّها خلق الله من الرّجل"[٤].

فابن قُتَيبة في هذا النّص لم يُشر إلى عدم استعمال الاسم (الذّارِئ) واكتفى ببيان معناه وقياسه على الاسم (البارِئ) .

وبينما نحن أمام من يرى أنّ اسمَ الفاعل (الذّارئ) غيرُ مستعملٍ ، ولم يأتِ من الفعل (ذَرَأَ) مثلما هو قياسه أن يأتي عليه ، وهو مذهب ابن فارس، والمذهب الثّاني الذي قد يُفهم منه عدم ترك استعمال هذا الاسم من خلال إجراء ابن قُتَيبة له مُجرى (البارِئ) من غير إشارةٍ منه تُوحي بالتّفريق بينهما من جهة الاستعمال يذهب أبو إسحاق الزّجّاج مذهباً مُغايراً للمذهبَيْن السّابقَين عندما استعمل صيغة اسم الفاعل من (ذَرَأَ) ولكن على وزانٍ مختلف ؛ حيث استعمله على (المُفْعِل) ، قال: " والمُذرِئ ـ مهموز ـ الذي ذرأ الخلق أي: خلقهم"[٥].

فإن قِيل : إنّ اسمَ الفاعل على وزن (مُفْعِل) يأتي من (أفْعَل) لا (فَعَلَ) ، ومن ثمّ فقد يكون استعمال الزّجّاج للوزن (مُذْرِئ) من (أذرأ) وليس (ذَرَأَ) .

---

(١) الشّورى : ١١

(٢) الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ٢٦٣

(٣) الأعراف : ١٧٩

(٤) غريب القرآن ، ابن قتيبة : ١ / ١٦

(٥) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج : ٥ / ١٥٢

والقول في ذلك: إنّه لو كان الأمر كذلك لَما قال في بيان معنى الاسم (المذرئ): الذي ذَرَأَ الخلقَ ، واستعاض عن الفعل (ذَرَأَ) بـ (أَذْرَأَ) كما هو قياس (أَفْعَلَ) على (مُفْعِل) .

ولعلّ من تطبيقات إسقاط اسم الفاعل أيضا ما حصل لخبر افعال المقاربة ؛ حيث كان الأصل فيه: أن يكون اسمَ فاعلٍ ، ولكنّه تُرك ورُفض في الاستعمال(١)حتى غدا ساقطاً ، استغنت العرب عنه بالفعل المضارع بمفرده أو بأن مع الفعل(٢).

وإنّما فعلوا ذلك بهذا الخبر لإرادَتِهم معنًى في هذه الأفعال قد لا يتحصل من الأسماء لو جِيء بها أخباراً على الأصل ، قال ابن يعيش: "الأصل في "كادَ زيدٌ يقومُ" أَن يُقال: "قائماً" وفي "جَعَلَ يَضْربُ": "ضارِباً" ، وفي "طَفِقَ يَأْكُلُ": "آكِلاً" ، وإنّما عُدلَ عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرضٍ . وذلك الغرض إرادةُ الدّلالة على قُرْب زمنِ وقوعِه والالتباس به ، فإذا قلت: "كِدْتُ أفعل" ، كَأنّكَ قُلتَ: "مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه" ، ولستَ بمنزلةِ من لم يتعاطه ، بل قرُبْتَ من زمنه حتى لم يبقَ بينك وبينه شيءٌ إلّا مواقَعتُه وهذا معنى لا يُستفاد من لفظ الاسم "(٣).

فإرادتُهم لما في الأفعال من التّجدد والحدوث جعلهم يستغنون عن الاسم كخبرٍ لأفعال المقاربة ، والاكتفاء بفعلٍ من اشتقاق هذا الاسم كما مرّ في نصّ ابن يعيش من أنّ الأصل في "كاد زيد يقوم" أن يُقال: "قائما" ، ولكنّهم استغنوا بـ (يقوم) عنه فأصبح مجيء هذا المستغنى عنه شاذاً(٤) في الاستعمال اللغوي لأنّهم تركوه للغرض المذكور .

وعلى هذا الشّذوذ قال الشّاعر(٥):

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ و ما كِدْتُ آيباً وكم مثلها فارقتُها وهيَ تَصْفِرُ

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٢٢٢

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٢١ ـ ٢٢٢

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٢١ ـ ٢٢٢

(٤) ينظر : شرح الكافية الشّافية ، ابن مالك : ١ / ٤٥١

(٥) تأبّط شرّا ، ديوانه : ٩١

والشّاهد في البيت "أنّه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضعَ الفعل الذي هو فرعٌ ، وذلك أن قولك: "كِدْتُ أقوم" ، أصله: "كِدْتُ قائماً"، والمعنى: وما كدتُ أؤوب إلى أهلي"(١).

ولأنّ آلية الاستغناء من أهمّ ما يقوم عليه الإسقاط في كثيرٍ من موارده على اختلاف ما يسقط فقد تجيز لنا هذه الآلية إلحاقَ ما استُغني عنه في خطاب معين بما استُغني عنه على المستوى العام ، نحو ما مرّ في اسم الفاعل من (وَذَرَ ، ووَدَعَ) ، وكذلك خبر أفعال المقاربة (اسم الفاعل) ، والاستغناء عن الاسمَيْن (واذِر، ووادِع) بـ (تارك) ، وعن خبر أفعال المقاربة (اسم الفاعل) بالفعل المضارع ، هذا على ما يطّرد في الدّرس اللغوي.

أمّا ما يُمكن أن يُلحق به فيمثله اسمُ الفاعل الذي يُستغنى عنه بصيغةٍ أخرى كالمبالغة مثلا ؛ لأنّ ما ينشده المتكلم في هذا الخطاب قد لا يتحقق باسم الفاعل ، وإن كان الأصل يقتضي هذا الاسم فيُستغنى عنه بصيغة المبالغة ، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً**﴾(٢).

فقد رأى كثير من اللغويين ممّن تناولوا هذه الآية بالشّرح والتّحليل أنّه جُمِع بين الشّاكر والكفور، ولم يُجمع بين الشّكور والكفور أو الشّاكر والكافر؛ نفياً للمبالغة في الشّكر، وإثباتاً لها في الكفر(٣).

وقد أورد الزّركشي استفهاماً عن هذه الآية من جِهة الاستغناء عن اسم الفاعل بصيغة المبالغة من الصّاحب بن العبّاد (ت:٣٨٥هـ) للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت:٤١٥ هـ) ، يُجيب فيه الأخير "بأنّ نِعَم الله على عباده كثيرة ، وكلُّ شكرٍ يأتي في مقابلتها قليل ، وكلُّ كفرٍ يأتي في مقابلتها عظيم ، فجاء شكر بلفظ "فاعل" وجاء كفور بلفظ "فعول" على وجه المبالغة... "(٤).

---

(١) شرح المفصل : ٤ / ٢٢٢

(٢) الإنسان : ٣

(٣) ينظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون): ٦ / ١٦٤ ، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ٣ / ١٥٩٩ ، تفسير البحر المحيط : ٧ / ٨٣ ، البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٥١٤

(٤) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٥١٤

ت ـ إسقاط اسم المفعول:

هو أحد المشتقات التي اخْتَلفَ في أصليّتها البصريّون والكوفيون بين المصدر والفعل[١].

وبينما قِيل في اسم الفاعل ما دلّ على الحدث وفاعله[٢]، تكون دلالة اسم المفعول على الحدث أيضا مقترناً بمفعوله ، كـ "مَضْرُوب" و "مُكْرَم"[٣].

وفي التّمثيل بهاتين الكلمتين (مَضْرُوب ومُكْرَم) إشارةٌ إلى نوعَي اشتقاق اسم المفعول ؛ فهو أمّا أن يكون مأخوذا من الفعل الثّلاثي المبني للمفعول ، وحينئذٍ يكون على زنة (مَفْعُول) نحو: (مَضْرُوب) ، وأمّا أن يُؤخَذَ من غير الثّلاثي المجرّد فيكون على زنة مضارعه بإبدال أوّله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره [٤].

ويعمل اسم المفعول عمل فعلٍ مصوغٍ للمفعول ، يرتبط به برباط المعنى والحروف الأصول بالإضافة إلى العمل الإعرابي[٥]"نحو(مَضْرُوب) فإنّه يعمل عمل ضُرِب ، فيرفع نائبَ الفاعل فتقول (زيدٌ مضروبٌ أبوه) كما تقول (ضُرب أبوه)"[٦].

فالقياس إذن أن يكون اسمُ المفعول أمّا على زنة (مَفْعُول) إن كان ثلاثيّا أو على زنة المضارع مع إبدال أوله ميماً وفتح ما قبل الآخر لِما زاد عن الثّلاثي .

وهكذا يقرر القياس في اشتقاق اسم المفعول ؛ فلا يكون من الفعل الثّلاثي على غير (مَفْعُول) ، ولا يأتي على هذه الصّيغة غير الثّلاثي ، ولكنّ الاستعمال اللغوي قد شهد مخالفةً لِما يقرره هذا القياس في الاشتقاق المذكور؛ فقد ورد فيه اسم المفعول على زنة (مَفْعُول) من الفعل الرّباعي مع أنّ القياس أن يأتي على (مُفْعَل) ، وذلك نحو اسم المفعول من الفعل الرّباعي المهموز(أَسْعَدَ) ، فقد اتفقت مجموعة من المعجمات[٧]على أنّ اسم المفعول منه

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٢ ، مسألة (٢٩) (الفعل والمصدر أيّهما مشتق من صاحبه)

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٣ / ٤١٣

(٣) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ / ٢٣٢

(٤) ينظر : المنصف : ١ / ٢٧١ ، شرح الكافية للرضي : ٣ / ٤٢٧ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك : ٢ / ٨٦٠

(٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك : ٢ / ٨٦٠

(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٨٦٠

(٧) ينظر منها : الصّحاح : ٢ / ٤٨٧ مادة (سعد) ، لسان العرب : ٣ / ٢١٣مادة (سعد) ، القاموس المحيط:١ / ٢٩٩ مادة (سعد) ، تاج العروس : ٨ / ١٩٣ مادة (سعد)

(مَسْعُود) ولا يُقال فيه: (مُسْعَد) ، كأنّهم استغنوا عنه بـ (مَسْعُود) حتى صارت الصّيغةُ الأصليّة والقياسيّة ساقطةً متروكة من الاستعمال لديهم .

وعلى هذا النّحو يذكر أبو عُبيد (ت:٢٢٤هـ) مجموعةً من الأسماء التي أجريت هذا المجرى ، قال: "ويقال منه: أَضْأَدَه الله وأَزْكَمَه الله و أَمْلَأَه كلّها بالألف فإذا وصفوا صاحبه قالوا على مثال مَفْعُول: مَزْكُوم و مَضْؤود و مَمْلُوء وكان القياس أن يكون على مثال مُفْعَل مثل: أَزْكَمَه الله فهو مُزْكَم . وكذلك مَحْمُوم ومَسْلُول يُقال: أَحَمَّه الله و أَسَلَّه الله فإذا لم يذكروا الله عز وجل قالوا: حُمَّ الرّجلُ و سُلَّ و زُكِمَ و ضُئِدَ و مُلِئ كله بغير ألفٍ ثمّ بُني مفعولُ على هذا"[١].

فالأفعال (أَضْأَدَ ، وأَزْكَمَ ، وأَمْلَأَ) كلّها رباعية وكان القياس أن يكون اسم المفعول منها على (مُفْعَل) فيُصاغ من الأفعال السّابقة على النَّحو الآتي : (مُضْأَد ، و مُزْكَم ، و مُمْلَأ).

لكنّ هذه الصّيغ الأصول أُسقطت واستُغني عنها بزنة (مَفْعُول) فأجرَوا هذه الأفعال الرّباعيّة المزيدة مجرى الثّلاثيّة في اشتقاق اسم المفعول منها .

وقد ذكر الجوهريّ رأياً للأصمعي يشتقّ فيه اسم المفعول (مَزْعُوق)[٢]من الفعل الرّباعي (أَزْعَقَ) قال: "قال الأصمعي: يقال أَزْعَقْته فهو مَزْعُوقٌ على غير قياس"[٣]

وعلى غير القياس هذا قال الشّاعر[٤]:

يا رُبَّ مُهْرٍ مَزْعُوقْ

مُـقَـــيّلٌ أَو مَغْبُوقْ

من لَبَنِ الدُّهْمِ الرُّوقْ

فقد أشار الأصمعيّ فيما أورده له الجوهري من رأيٍ إلى أنّ هذا الاشتقاق (أَزْعَقْته فهو مَزْعُوق) على غير القياس ، والعلّة جلّيّة لهذه الإشارة ؛ فالقياس في (أَزْعَقْته) أن يأتي اسم

---

(١) غريب الحديث ، أبو عُبيد : ٤ / ٢٧٦

(٢) يقال : مُهْرٌ مزعوق : أي نشيطٌ يفزع من نشاطه ، مقاييس اللغة : ٣ / ٨ مادة (زَعَقَ)

(٣) الصحاح : ٤ / ١٤٩٠ مادة (زَعَقَ)

(٤) غير منسوب ، ينظر : مقاييس اللغة : ٣ / ٨ مادة (زعق) ، تهذيب اللغة :٣ / ١٨٤ مادة (عذلق) الصحاح: ٤ / ١٤٧٩ مادة (عذلق) ، ٤ / ١٤٩٠ مادة (زَعَقَ)، ٥ / ١٨٠٨ مادة (قيل)، مقاييس اللغة : ٣ / ٨ مادة (زَعَقَ) ، لسان العرب : ١٠ / ١٠٩ مادة (ذعلق) ، تاج العروس : ٢٥ / ٤٠٦ مادة (زعق)

المفعول منه على (مُزْعَق) بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر لا أن يأتي على (مَزْعُوق) مثلما ذكره الأصمعي ، وكذلك في الشّعر أعلاه ، ولربما كان ذلك من فعل اللغات التي مر أنها من العلل الموجبة للإسقاط في الدرس اللغوي ، أو من القياس الخاطئ[١] false analogy بتعبير المحدثين.

وهكذا فأن يأتي اسمُ المفعول من الفعل الرّباعي على وزن (مَفْعُول) فهذا يعني بصورة أخرى أنّ الصّيغةَ الأصليّة قد تعرضت للإسقاط وتُركت حتى استُغني عنها بالصّيغة (مَفْعُول) وغدت هي الشّائعة المستعملة مع كونها على غير قياسٍ .

ثانياً: إسقاط الأفعال:

إنّ من أهمّ ما مُيّزت به الأفعال عن الأسماء دلالتَها على الحدث مقترناً بالزّمن[٢] فبينما تدلّ الأسماء على الأحداث بمعزلٍ عن الزّمن وصيغه يأتي الفعل معبّراً عن هذه الأحداث ، ومبيّناً في تصاريفه الثلاثة ما يمكن أن يُقسم عليه الزّمن كالماضي والحاضر والمستقبل .

قال سيبويه: "وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيَت لِما مضى، ولِما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأمّا بناء ما مضى فذَهَبَ و سَمِعَ ومكُثَ و حُمِد .

وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذْهبْ واقْتلْ واضْربْ ، ومُخْبراً : يقْتُلُ و يَذْهَبُ ويَضْرِبُ و يُقْتَلُ و يُضْرَبُ . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[٣].

وعرّف ابن السّراج الفعلَ فقال: "الفعل: ما دلّ على معنًى وزمان ، وذلك الزّمان إمّا ماضٍ و إمّا حاضر و إمّا مستقبل . وقلنا: "وزمان" لِنُفرّقَ بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط"[٤].

وهكذا وبحسب تعريف سيبويه للفعل ، وكذلك ابن السّراج ، وكثير من النّحويّين ممّا كان اتفاقُ مضامينِ تعريفاتِهم مع ما ذُكر دافعاً لعدم الإسهاب في هذا المحلّ بذكرها

---

(١) القياس الخاطئ: هو ما خالف الشائع في اللغة والذي قد يُحكم عليه بأنّه من عمل الفرد وليس مما سمعه من قبل ، نحو كلمة (عتيد) أي حافظ حاضر، لكنها أخذت معنى (قديم) لوجود مشابهة مع كلمة (عتيق) فحصل القياس الخاطئ للشبه بين الكلمتين ، وبقي المعنى القديم رهين المعجمات ، ينظر: من أسرار اللغة : ٤٠ ، أسس علم اللغة: ١٤١، التطور اللغوي، د . رمضان عبد التواب: ٧٧

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٤

(٣) الكتاب : ١ / ١٢

(٤) الأصول : ١ / ٣٨

وتفصيلها يتبيّنُ مدى اقتران معنى الفعليّة بالزّمن بحالاته الثّلاث من ماضوية ، و حاضرية ، ومستقبلية .

فارتباط الزّمن إذن بمعنى الحدث أو الفعليّة في الفعل لا يقلّ وضوحاً عن أهمّيّة الزّمن وملاحظتِه في أكثر تفاصيل الحياة ، حتى أنّك لَتجدُ الشّيء يجتذبك وتستلطفه فتبادرُ إلى الاستفهام عن ماضيه ، بمعنًى آخر زمنه الأول ، ولا شكَّ أنّ لحظة الاستفهام هذه تُمثّلُ حاضرَ الشّيء ، والذي يؤول إلى المستقبل عاجلاً أو آجلاً .

هذه الأهمّيّة الكبيرة وعدم فكّ الارتباط بين الأزمنة الثلاثة لم يقفا بوجه الاستعمال اللغوي و ما فعله من أجل أن يجعلَ لِفَكّ هذا الارتباط طريقاً ميسّراً ، ويستغني عن بعض تصاريف الأفعال ممّا يعني استغناءه عن زمنٍ معيّنٍ من أزمنةِ هذه الأفعال وإسقاطه .

ولم يقف الاستعمال اللغوي عند هذا الحدّ في تصرّفه بالزّمن وما يرتبط به من حدث معيّن ؛ فقد تجاوز مسألة الاستغناء عن بعض أزمنة الأفعال إلى الاستغناء عن الزّمن نفسه والاكتفاء بمعنى الحدث ، وذلك ما حصل لبعض الأفعال التي وردت مصادرها ورُفِضَت ولم يرد بها استعمالٌ مع جوازه في القياس(١).

فعندما يُرفضُ فعلٌ معيّن في الاستعمال ، ويُترَكُ فيه اكتفاءً بالحدث مجرّدا من الزّمن كالمصدر مثلاً إنّما يعني الاستغناء عن زمن هذا الحدث بكل أنواعه من ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل ، والتّركيز على الحدث نفسه .

قال ابن جنّي: "وممّا يجوز في القياس ـ وإن لم يرِد به استعمال ـ الأفعال التي وردت مصادرها ورُفِضت هي ؛ نحو قولهم: فاظ الميّتُ يفيظُ فيْظاً و فوْظاً . ولم يستعملوا من فَوْظ فعلاً . وكذلك الأيْن للإعياء لم يستعملوا منه فعلاً "(٢).

وهكذا فالقياس في (الفَوْظ والأَيْن) وما جرى مجراهما من هكذا مصادر أن ترد منها الأفعال وتُستعمل إلى جانب مصادرها ، ولكنّ الاستعمال اللغوي اكتفى بالمصادر عن هذه الأفعال التي تركها وأسقطها بكل تصاريفها مثلما أسقط من بعض الأفعال تصريفاً أو زمناً معيّناً .

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٩٢

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٣٩٢

ولم يقتصر إسقاط الأفعال من جهة الصّلة بالزّمن على إسقاط بعض التّصاريف أو جميعها ؛ بل تجاوز تلك الجهة إلى إسقاط الصّيغة الأصلية للفعل (المجرّدة) والاستغناء عنها بالمزيدة ، أو أن يُسقَطَ من الأفعال بناؤها للفاعل ولا ترِدُ إلّا بالبناء للمفعول ؛ ولذلك فقد كان إسقاط الأفعال على النّحو الآتي :

١ـ إسقاط أحد أزمنة الفعل:

ونعني به إسقاطَ أحد أقسام الفعل من ماضٍ أو مضارع أو أمر؛ فقد وردت في الدّرس اللغوي مجموعةٌ من الأفعال أُسقطت منها بعضُ تصاريفها فبَقِيَت بتصريفَيْن اثنين كأن يأتي من الفعل مضارعُه وأمرُه دون الماضي فيُستغنى عنه ، ويُترك من الاستعمال ، فيكون ما سقط من الفعل زمنه الماضي ، ونظير ذلك أن يُترَك من بعض الأفعال مضارعُها أو الأمرُ منها ، وعلى النّحو الآتي :

أ ـ إسقاط الماضي:

ويمثله ما حصل لبعض الأفعال من مجيء المضارع والأمر منها دون الماضي، نحو قولهم: (يَدَعُ ـ دَعْ) ، و(يَذَرُ ـ ذَرْ) ، حيث أسقطوا الماضي من هذَيْن الفعلَيْن فلم يقولوا: (وَدَعَ) أو(وَذَرَ) استغناءً عنهما بالفعل (تَرَكَ) الذي يحمل معناهما .

قال الخليل: "والعرب لا تقول: وَدَعْتُه فأنا وادِع في معنى تركته فأنا تارك . ولكنّهم يقولون في الغابر: لم يدع ، وفي الأمر: دعه ، وفي النّهي: لا تدعه ، إلّا أن يُضطرّ الشاعرُ "(١).

وكأنّ الخليل قد حصر مجيء الماضي (ودع) على اضطرار الشّاعر ، بعد أن وُضِع أصلاً في القياس نظير(وَجَدَ) و (وَعَدَ) .

وعن ماضي الفعل (يَذَرُ) قال الخليل: "والعرب قد أماتتِ المصدرَ من "يَذَرُ" و الفعل الماضي ، و استعملته في الحاضر والأمر"(٢).

(١) العين : ٢ / ٢٢٤ مادة (وَدَعَ)

(٢) المصدر نفسه : ٨ / ١٩٦ مادة (وَذَرَ)

وعلى هذا النّحو من الإسقاط قد لا يكون من المبالغة القولُ بذهاب أكثر اللغويّين أو جميعِهم[١] إلى ما ذهب إليه الخليل في هذَيْن الفعلَيْن (يَدَعُ ، ويَذَرُ) من ترك الماضي منهما والاستغناء بما جاء على معناهما نحو الفعل (تَرَكَ) .

قال سيبويه: "ويستغنون بالشّيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطاً ... أمّا استغناؤهم بالشّيء عن الشّيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون: وَدَعَ ، استغنوا عنها بترك"[٢] .

وقال في موضع آخر: "كما أنّ يَدَعُ على وَدَعْتُ ، ويَذَرُ على وَذَرتُ ، وإن لم يُستعملا استُغني عنهما بتَرَكْتُ"[٣].

ويمكن القول: إنّ استغناء العرب عن الفعلَين الماضِيَيْن (وَدَعَ ، و وَذَرَ) بالفعل (تَرَكَ) قد يؤكد شِبْهَ اللغة بالكائن الحي ؛ "فهو مؤلف من خلايا لكلّ منها حياة مستقلة إذا انقضت ماتت الخليّة وانحلّت أجزاؤها واندثرت وتولدت مكانها خليّةٌ جديدةٌ"[٤]، وكذلك الحال في اللغة من هذا الجانب ؛ فهي حين أسقطت الفعلَيْن (وَدَعَ ، و وَذَرَ) وأماتتهما كما نعتها بذلك بعض اللغويّين[٥]، لم تُسقطهما مع معنيهما البتة ؛ بل اتخذت بديلاً عنهما اكتفت به ، و استعملته متى ما رغبت في أحد معنيهما وهو الفعل (تَرَكَ) .

وهكذا فاتفاق الأفعال (وَدَعَ ، ووَذَرَ، وتَرَكَ) في المعنى قد يسوّغُ القول بأنّ ترادفَها عاملٌ مهمّ في الاستغناء ببعضها (تَرَكَ) عن بعض (وَدَعَ ، و وَذَرَ) مثلما "يكون التّرادف هو

---

(١) ينظر مثلا : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٥ ، ٤ / ٦٧ ، ابن السّرّاج ، الأصول : ١ / ٥٧ ، أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة : ١٥ / ١١ مادة (وَذَرَ)، ابن جنّي ،الخصائص :١ / ٩٩، الجوهري ، الصّحاح : ٣ / ١٢٩٦ مادة (وَدَعَ)، أبو سهل الهروي ، إسفار الفصيح : ١ / ٥٦٩ ـ ٥٧٠ ، ابن القطّاع ، الأفعال : ٣٢٧ ، الرضي الإستراباذي ، شرح الشّافية : ٣ / ٩١

(٢) الكتاب : ١ / ٢٥

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٦٧

(٤) المولد في العربيّة : ١٤١

(٥) ينظر : العين : ٨ / ١٩٦ مادة (وذر) ، الصحاح : ٣ / ١٢٩٦ مادة (ودع) ، شرح الشّافية للرضي : ٣ / ٩١

السّبب الفعّال في اختفاء الكلمات"[١]؛ فتفسح هذه الكلمات باختفائها وسقوطها المجالَ لمنافسٍ أقوى يحلُّ بديلا عنها[٢].

وقد ورد في الشّعر ذِكْرُ الماضي للفعل يَدَعُ (وَدَعَ) ضرورةً شعريّةً كما نصّ على ذلك الخليل[٣].

قال الشّاعر[٤]:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الّذِي غَالَه فِي الحَبّ حَتّى وَدَعَه

وكذا قول الآخر[٥]:

وَكَانَ مَا قَدَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرَ نَفْعاً مِن الّذِي وَدَعُوا

وهكذا فعلى الرّغم من أنّ مجيء الماضي من (يَدَعُ و يَذَرُ) مطّردٌ في القياس فإنّه متروكٌ في الاستعمال حتى نُعتَ ما جاء منه بالضّرورة والشّذوذ[٦] ، وأنّ اطّراده في القياس لا يشفع للمتكلم باستعماله ما دامت العرب قد تجنّبته واستغنت بغيره عنه[٧]؛ فالشّيء "إذا كان شاذاً في السّماع مطّرداً في القياس تحاميتَ ما تحامت العرب من ذلك ، وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله"[٨]، لكنّ هذا لا يدعو إلى ترك الماضي من (يَجِدُ) أو (يَهَبُ) حملاً له على (يَذَرُ) ؛ لأنّه لم يرد أن العرب قد تحامت الماضي من (يَجِدُ) أو (يَهَبُ) كما تحامته من(يَذَرُ)[٩] .

ومع ذلك ينبغي ألّا يُفهم استغناء العرب عن (وَذَرَ) أو (وَدَعَ) بـ (تَرَكَ) لفصاحته ، وانعدامها فيهما ؛ لأنّهما جاريان على القياس، ومن الفصاحة ما استقام لفظُه على القياس.

---

(١) دور الكلمة في اللغة : ١٩٠

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٩١

(٣) ينظر : العين : ٢ / ٢٢٤ مادة (وَدَعَ)

(٤) أبو الأسود الدّؤلي ، ديوانه : ٣٥

(٥) غير منسوب ، ينظر :العين : ٢ / ٢٢٤ مادة (وَدَعَ) ، لسان العرب : ٨ / ٣٨٤ مادة (وَدَعَ) ، تاج العروس : ٢٢ / مادة (وَدَعَ)

(٦) ينظر : الخصائص : ١ / ٩٧

(٧) ينظر : ابن جنّي عالم العربية : ١١١

(٨) الخصائص : ١ / ٩٩

(٩) ينظر : الدّراسات اللهجيّة والصّوتية عند ابن جنّي : ٢٥٠ ، ابن جنّي عالم العربية : ١١٠ ـ ١١١

قال ابن درستويه (ت :٣٤٧هـ) في هذا الاستغناء: "وليس هذا لأنّ تَرَكَ أفصح من وَدَعَ ووَذَرَ ، وإنّما الفصيح ما أفصح عن المعنى ، و استقام لفظه على القياس ، لا ما كثر استعماله"(١).

وربّما يُعضّد ما ذهب إليه ابن درستويه مجيءُ الفعل الماضي(وَدَعَ) في البيتين السّابقَين يُضافُ إليهما قراءة قوله تعالى: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى**﴾(٢)، بتخفيف الدّال(٣).

وهي شواهد (البيتان السابقان وقراءة التخفيف) من المحدثين(٤)من استنتج منها أنّ الفعل (وَدَعَ) بصيغته الماضية لم يكن مهجورا في زمن نزول القرآن الكريم ، واستمر استعماله حتى السّنين الأولى من النّصف الثّاني من القرن الأول ، ولكنّه بعد ذلك هُجِر استعماله ، ولم يبقَ مستعملاً منه إلّا المضارع والأمر.

فمناط الأمر يعود دائماً إلى الاستعمال ، وما فصح معناه ، لا إلى القياس في تمييز الألفاظ السّاقطة أو المتروكة ومعرفتها عمّا لم يعترضها مثل هذا الإسقاط أو التّرك وبقِيَت تواكب الحياة اللغويّة ؛ "فالاستعمال هو الدّليل على حيويّة اللفظة يُعطيها البقاء والاستمرار"(٥)، وكذلك هو الأنسب للمعنى وللتّواصل بين أبناء اللغة المشتركة .

فمرّدُ الإسقاط ومرجعُه حَكَمَته ضوابطُ الاستعمال وظروفُه ، والتّداولُ اللغوي ؛ لعلّةٍ من عِلل التّخفيف والاقتصاد ، وكذلك وضوحُ المعنى في المستعمل أكثرُ من القياس، لذلك يجعل الإسقاطُ للاستعمال سلطةً أكبرَ وأوسعَ من سلطة القياس ، فما أقرّه الاستعمال حُجّةٌ لأنّ من كلام العرب أنّه "من حفظ حجّةً على من لم يحفظ ، ولا حاجةَ إلى دعوى القياس مع وجود السّماع"(٦)؛ فالتّواصل اللغوي يميل إلى اللفظ المتداول المستعمل ؛ كونه مشتركاً بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة .

---

(١) تصحيح الفصيح : ٣٦

(٢) الضّحى : ٣

(٣) ينظر : المحتسب : ٢ / ٣٦٤

(٤) نحو الدّكتور أحمد سليمان ياقوت ، ينظر : الأفعال غير المتصرّفة وشبه المتصرّفة : ١٥٤ ـ ١٥٥

(٥) المولّد في العربيّة : ١٤١

(٦) شرح التّصريح على التّوضيح : ١ / ٣٩١

ب ـ إسقاط المضارع:

على هذا الضّرب من الإسقاط ما حفظه الدّرس اللغوي من أفعالٍ لم يُكتب لها التّصريف الكامل ؛ فأتت بماضٍ من غير مضارع ، أو بعبارة أخرى لم يشأْ الاستعمال اللغوي لهكذا أفعال اكتمالَ التّصريف ؛ فتُرِك المضارع منها مع اقتضاء القياس له .

قال ابن السّكّيت (ت: ٢٤٤هـ)في الفعل (عَارَ): "ويُقال في مثل "ما أدري أيُّ الجراد عاره" أي: أيُّ النّاس أخذه . قال: ولا ينطقون منه بيَفْعِلُ "(١).

وتابعه ابن جنّي بقوله: "ومن ذلك قولهم: لا أدري أيُّ الجراد عاره ، أي ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضٍ له ، وبعضهم يقول: يَعُورُه ؛ و كأنّهم إنّما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لمّا كان مثلا جارياً في الأمر المتقضّي الفائت ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنّه ليس بمُتقضٍّ "(٢).

وكذلك رأى ابنُ سيده (ت:٤٥٨هـ) في هذا الفعل (عَارَ) معبّراً عن عدم استعمال المضارع منه بقوله: "لا آتِيَ له ، في قول الأكثر"(٣).

وهكذا فالفعل المضارع من (عَارَه) كما نقله ابن السّكّيت ومن تابعه ساقطٌ من الاستعمال على الأكثر المشهور من قول العرب ، ومع ذلك فمن اللغويّين من ذكر له المضارعَ (يَعُورُه أو يَعِيرُه) بعد إشارتهم إلى الإطار العام فيه من الإسقاط والتّرك(٤).

وهو ذكر لا يتنافى أو يتعارض مع المشهور الغالب في هذا الفعل من ترك استعمال المضارع منه ، وهو تركٌ علّله ابن جنّي كما في النّص المارّ بكون الفعل من ضمن جملةِ مَثَلٍ للأمر المتقضّي الفائت ، ومن ثَمّ فلا وجه لمجيء المضارع الدّال على الحال أو الاستقبال في هكذا سياق(٥).

---

(١) إصلاح المنطق : ١٣٨

(٢) الخصائص : ١ / ٣٩٤

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٢ / ٢٣٦ مادة (ع ى ر)

(٤) ينظر : إصلاح المنطق : ١٣٨ ، الخصائص : ١ / ٣٩٤ ، الصّحاح : ٢ / ٧٦٢ مادة (عور) المحكم والمحيط الأعظم : ٢ / ٢٣٦ مادة (ع ي ر)

(٥) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٩٤

وقد يلحق بإسقاط الفعل المضارع على المستوى العام ما أسقطه سياقٌ معين لغايةٍ في نفس من أسقطه وإن كان هذا السّاقط (الفعل المضارع) هو من المستعمل الذي لا خلاف على استعماله ، من ذلك ما رآه الدّكتور تمّام حسّان في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**﴾[١]، معّبرا عن ترك استعمال الفعل المضارع هنا بافتقار الأداة (لمّا) إليه ، وهو افتقار سوّغه أمنُ اللبس في ذلك لِما أردف عدمَ استعمال الفعل هنا دلالةٌ في المعنى وهي في توالي (لمّا) ، واللام الموطّئة للقسم لِما يترتب على هذا التّوالي من تناقض لا يُخرج منه إلّا بالقول بافتقار(لمّا) لفعلٍ تُرك استعماله هنا ، ولو جِيء به لَكان (يوفّوا) فيكون تقدير الآية الكريمة: وإنّ كلّاً لمّا يوفّوا أعمالهم لَيوفّينّهم[٢].

وبيان التّناقض الذي دعا الدّكتور تمّام للقول بافتقار الأداة (لمّا) للفعل المضارع كالآتي[٣]:

١ ـ إنّ (لمّا) تُفيد النّفي واللام تفيد تأكيد الإثبات فلا يجتمعان .

٢ ـ إنّ اللام ذات الصّدارة فلا يُعقل أن يتقدمها لفظٌ داخل عليها .

٣ ـ إنّ من أصول النّحاة أنّ الحرف لا يدخل على الحرف ومن ثمّ فلا تدخل(لمّا) على اللام .

وبناءً على ذلك يرى الدّكتور تمّام "أنّ لام القسم بدايةُ جملةٍ مُستأنفةٍ وبهذا تقف "لمّا" واضحة الافتقار إلى فعل مضارع يتحمّل نفيها"[٤] ، يُستدل عليه "في قوله "ليُوفّينّهم" لأنّ هذا وعدٌ من الله سبحانه يوضّح أنّهم حتى الآن "لمّا يوفّوا أعمالهم" وهكذا يكون التّقدير"[٥].

فالفعل (يوفّوا) إذن في ترك استعماله في هذه الآية مع حاجة الأداة (لمّا) له بحسب القياس الذي يقتضيهما معا قد أشبه و أُلحِق بما تُرك استعماله ليس في موردٍ معيّن كالآية المذكورة مثلا ، بل بما تُرك على المستوى العام في الدّرس اللغوي ، نحو المضارع من الفعل (عار) كما مرّ .

---

(١) هود : ١١١

(٢) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٤٥ ـ ٢٤٦

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٢٤٦

(٤) المصدر نفسه : ٢٤٦

(٥) المصدر نفسه : ٢٤٦

ت ـ إسقاط الأمر:

ويدلنا على إسقاط الأمر من الأفعال ما أورده النّحويون من أفعالٍ أسموها بالأفعال ناقصة التّصريف (فعل متمكن غير أمكن)، ولا شك أنّ نقصان تصريفها هذا إنّما يعني من وجهٍ آخر إسقاطاً في بعض تصريفاتٍ أدّى إلى عدم اكتمال الأزمنة أو التّصريفات في مجموعة من الأفعال حتى جاء منها الماضي والمضارع فقط من دون المستقبل أو الأمر وهي في ذلك على ضربين:

الأول منها: ما جاء من أخوات (كانَ) ، نحو: (زالَ ، وانْفَكّ ، وفَتِئَ ، وبَرِحَ).

ويُجمع بين هذه الأفعال من جهة عدم مجيء الأمر منها والاقتصار على الماضي والمضارع(١)، كما يجمعها كذلك الجانبُ المعنوي ؛ فهي في مجموعها تكاد "تعطي معنًى واحدا وهو الزّوال ، أو الذهاب أو المضي أو التّرك"(٢).

وعلى الرغم من هذه المعاني التي تدل إلى حدّ ما على النّفي وعدم الثّبات لم تكُن لِتُستعمل إلّا أن يسبقها نفيٌ أو شبهه لفظاً أو تقديراً(٣).

وفي هذا النّفي الذي يسبقها قد يكون تسويغٌ لترك استعمال الأمر من هذه الأفعال ؛ "فإنّ (لا) النّافية بوجهٍ عام لا تدخل عليه ، إذ إنّه حينئذٍ يصبح فعلاً مضارعاً مجزوماً بلا النّاهية قبله ، نحو الْعَبْ ولا تَلْعَبْ ، وكذلك الحال في تلك الأفعال ، فالأمر من زال: زل فإذا أدخلنا (لا) قبل الأمر صار بمثابة نهي وصار الفعل بعدها مضارعاً مجزوما بها"(٤).

ولا يقتصر الأمر على أداة النّفي (لا) ؛ إذ يُقال كذلك في (ما) النّافية ؛ فهي أيضا لا تدخل على الأمر كالأداة (لا) في ذلك(٥).

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٨٧ ، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : / ٢٣٨

(٢) الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة : ٤٥

(٣) ينظر : شرح الكافية الشّافية : ١ / ٣٨٢

(٤) الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة : ٤٧

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧.

ويمكن الإشارة إلى أنّ هذه الأفعال وإن اختلفت عن (كان) من جهة التّصريف فهي لا تفارقها من جهة العمل الإعرابي ؛ فتجعل هذه الأفعال في مجموعها من المبتدأ اسماً مرفوعاً لها ، ومن خبر المبتدأ المرفوع خبراً منصوباً[١].

الضّرب الثّاني: ما جاء من أفعال المقاربة ، نحو: (كاد و أوشك) ، وهي أفعالٌ وُضِعت وكما تُشير تسميتها للدّلالة على قرب الخبر[٢]، بماضٍ ومضارعٍ فقط من غير استعمال الأمر منها ؛ فاكتُفي بالماضي منه والحال أو المضارع.

وأفعال المقاربة في العمل الإعرابي كـ (كان وأخواتها) من رفع المبتدأ ، ونصب الخبر، نحو قوله تعالى مستعملا الفعل كَادَ): ﴿**وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا**﴾[٣].

وفي المضارع (يَكادُ) قال تعالى: ﴿**وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ**﴾[٤].

أمّا الفعل (أَوْشَكَ) فمن شواهد استعماله قول الشّاعر[٥]:

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشّافية : ١ / ٣٨٧

(٢) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١ / ٣٠١ ، شرح الأشموني : ١ / ١٢٨

(٣) الجنّ : ١٩

(٤) القلم : ٥١

(٥) غير منسوب ، الخصائص : ٣ / ٥٣

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَخْشَ الكَرِيْهَةَ أَوْشَكَتْ جِبَالُ الهويْنِي بِالفَتَى أَنْ تَقَطّعا

وفي المضارع منه (يُوشِكُ) قول الشّاعر(١):

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه فِي بَعْضِ غِرّاتِه يُوافِقُهَا

وما يهم هنا من ورود هذَين الزّمنَين (الماضي والمضارع) هو الإشارة والاستدلال من خلال استعمالهما على ما كان يُفْترض استعمالُه إلى جانبهما ، وهو زمن (الأمر) منهما لكنّ ذلك لم يحصل وتُرِك مجيئُه ؛ فلم يُستعمل كما استُعملا في قرآن أو شعر أو غيرهما من كلام العرب الجاري على سنن خطاباتهم واستعمالاتهم لهذه الأفعال .

وممّا يُلحق بركب الأفعال التي أسقط منها الأمر فلم يُستعمل إلّا الماضي والمضارع منها الفعل (انْبَغَى) الذي لا يُستعمل منه الأمر(انْبَغِ) مع أنّ القياس لا يمنع وجوده ؛ فهو نظير الفعل (ابْتَغَى) الذي ورد منه الأمر (ابْتَغِ)(٢)، قال تعالى: ﴿**وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلا تُخَافِتْ بها وابتغِ بَيْنَ ذلِكَ سَبِيلاً**﴾(٣).

فعلى قياس (ابْتَغِ) كان للأمر من (انْبَغَى) أن يكون لو استُعمل في الدّرس اللغوي لكنّهم تركوه من استعمالهم وأسقطوه ، وهو إسقاطٌ علّله بعضهم ببُعدِ معناه في الأمر عن أية مناسبة تستدعي استعماله ؛ فما كان لإنسانٍ أن يُخاطبَ آخرَ أو يأمره بقوله:(انْبَغِ)(٤).

وقد ذهب بعض اللغويّين إلى أنّ الماضي (انْبَغَى) غير مستعمل أيضاً ، مشيرين إلى أنّ الفعل (يَنْبَغِي) مُنِع التّصرّف ومن ثمّ فلا يأتي منه ماضٍ أو أمرٌ ، وممّن ذهب هذا المذهب السّيوطي في المزهر آخذاً بما أخذ به ابن مالك(٥).

أمّا استعمال الماضي(انْبَغَى)فحسبه أن يجد إقراراً بوروده في ثلاثة من أهمّ المعجمات اللغويّة ، هي الصّحاح ، والقاموس المحيط ، وتاج العروس .

أمّا صاحب الصّحاح فذكَرَهُ بعدِهِ من أفعال المطاوعة ، قال : "وقولهم : ينبغي لك أن تفعل كذا ، هو من أفعال المطاوعة ، يُقال: بَغَيْتُه فَانْبَغى ، كما تقول:

(١) أميّة بن أبي الصّلت ، ديوانه : ٣١٨.

(٢) ينظر : الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة : ١٧٧

(٣) الإسراء : ١١٠

(٤) ينظر : الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة : ١٧٧

(٥) ينظر : المزهر : ٢ / ٤٥

كسرته فانكسر"[١]. وأمّا الفيروز آبادي (ت:٨١٧هـ) في القاموس المحيط فقد استعمل هذا الفعل (انْبَغَى) أيضا و بيّن معناه ، قال: "وانْبَغَى الشّيء تيسّر وتسهّل"[٢]، ونقل هذا القول عنه الزّبيدي في تاج العروس[٣].

وهكذا فاستعمال الماضي (انْبَغَى) في هذه المعجمات الثلاثة لا يترك مجالاً للشكّ في وروده عن العرب بهذه الصّيغة (الماضي) وتصرّفه ، لكنّه تصرفٌ يبقى ناقصاً ؛ لعدم اكتماله بمجيء صيغة الأمر منه .

وبهذا يقف الفعل (يَنْبَغِي) في تصرّفه النّاقص وعدم مجيء الأمر منه على طريقٍ واحد مع بعض أخوات (كان) ، نحو: (زالَ وانْفَكّ وفَتِئ وبَرِحَ) ، وكذلك مع أفعال المقاربة (كَادَ وأَوْشَكَ) ؛ فالجامع الأهمّ بين هذه المجموعة من الأفعال بالنّسبة إلينا هو تصرّفها النّاقص بإسقاط الأمر من كلّ منها .

٢ـ إسقاط الصّيغة المجرّدة للفعل استغناءً بالمزيدة:

لعلّ في إسقاط الصّيغة الأصل (المجرّدة) ، والاستغناء بالمزيدة ما يستدعي حديثاً ولو مجملاً بمعنى الفعلَين (المجرّد والمزيد) خاصّة فيما نحن بصدده من الإسقاط وهو ما تعرّضت له الأفعال ؛ فالفعل الأصل أو المجرّد ما خلت حروفه من زائد ولا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علّة[٤].

وأمّا المزيد فهو ما زِيد فيه على الحروف الأصول حرفٌ أو أكثر، أي أنّه يشمل حروف المجرّد كلّها مع ما أضيف عليها من حروف زوائد لا تخرج عن كونها بعضاً من مجموعة حروف (سألتمونيها)[٥].

فالمجرّد إذن هو الأصل للفرع (المزيد) مثلما تكون مادته أصلاً أيضاً لجميع أنواع المشتقات[٦].

---

(١) الصّحاح : ٦ / ٢٢٨٣ مادة (بغى)

(٢) القاموس المحيط : ٤ / ٢٩٨ مادة (بغى)

(٣) ينظر : تاج العروس : ٣٧ / ١٨١ مادة (بغى)

(٤) ينظر : شذا العرف في فن الصّرف : ٦١

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٦١

(٦) ينظر : المنصف : ١ / ١١ ـ ١٢

ومع ذلك فلم تمنع هذه الأصلية في الفعل المجرّد الاستعمالَ اللغوي من إسقاطه والاستغناء بالمزيد عنه ، وهو في ذلك على ضربَين:

أ ـ إسقاط المجرّد الثّلاثي:

وعلى هذا النّحو جاءت مجموعة من الأفعال زِيد فيها على البنية الأصل التي كان يُفترضُ فيها على القياس أن ترد وتُستعمل ، لكنّها تُرِكَت ولم تُستعمل ، استغنت العرب عنها بما ورد من فعلٍ مزيد حتى غدا هذا الفعلُ (المزيد) نصبَ حديثهم في كل موضعٍ كان ينبغي أن يرد فيه المجرّد ولا يُتكلّمُ إلّا به ؛ "لأنّه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة"(١).

وعلى هذا النّحو الفعلُ (افْتَقَرَ) وما جرى مجراه ، قال سيبويه: "ولم نسمعهم قالوا: فَقُر، كما لم يقولوا في الشّديد: شَدُدَ ، استغنوا ، باشْتَدَّ وافْتَقَرَ، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ"(٢).

فمع أنّهم لم يستعملوا صيغة (فَقُرَ) أو (شَدُدَ) فإنّ كلام سيبويه يدل على أنّها موجودة وإن لم تُستعمل ، وإلّا كيف يُسْتَغْنَى عمّا لم يكن موجوداً .

ويدل على وجود المستغنى عنه أيضاً مجيءُ صيغة (فَعِيْل) من هذه الأفعال ، نحو: (فقير) وغيرها ، قال ابن جنّي: "وقولهم: "فقير" يشهدُ بأنّهم كأنّهم قد قالوا فيه "فَقُرَ" مثل "ظَرُفَ فهو ظريف" ، هذا أخصُّ به من فَعِل و فَعَل ، و إن كانوا قد قالوا: "شَقِيَ فهو شَقيّ وقَدَرَ فهو قدير" ، فإنّ باب "فعيل" أن يكون "لِفَعُلَ""(٣).

وقد شبّه ابن جنّي استعمالهم لـ (فَقِير) مع تركهم الفعل المجرّد منه باستعمالهم المضارع (يَذَرُ ، و يَدَعُ) مع الاستغناء عن ماضي هذَين الفعلين بالفعل(تَرَكَ) ، قال: "وإذا كانوا قد قالوا: "يذر ويدع" ولم يقولوا: "وَذَرَ ولا وَدَعَ" استغناءً عنهما "بترك" على ما قاله سيبويه(٤) ، مع أنّ بين الماضي والمضارع نسباً قريباً . فأن يقولوا: "فقير" ولا يقولوا: "فَقُرَ" _ وإن كان عليه جاء أجدر _ لبعد ما بين الاسم والفعل"(٥).

---

(١) المنصف: ١ / ١٥

(٢) الكتاب : ٤ / ٣٣

(٣) المنصف : ١ / ١٦

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٥

(٥) المنصف : ١ / ١٦

وهكذا كان القياس في نحو: (فَقُرَ) و (شَدُدَ) من أفعالٍ مجرّدة أن تُستعمل ، كما دلّ على ذلك ورود الصّيغة (فَعِيل) منها ، من نحو: (فقير) و(شديد) نظير الاسم (كريم) وورود من الفعل (كرُم) واستعمالهما معاً ، إلّا أنّه قد فَرّقَ بينهما مع كونهما على سمتٍ واحد الاستعمالُ اللغوي ، الذي أباح (كرُمَ) وما جاء منه ، نحو (كريم) وترك الأفعال (فَقُرَ، ورفُعَ ، وشدُدَ) وأمثالها استغناءً بالصّيغة المزيدة لهذه الأفعال فاستُغني بـ (افْتَقَرَ) عن (فَقُرَ) وبـ (اشْتَدَّ) عن (شَدُدَ) ، وعن (رَفُعَ) بـ (ارْتَفَعَ) حتى غدا هذا المجرّدُ ساقطاً غيرَ مستعمل ، مماثلاً في شأنه هذا لماضي الفعلَين (يَذَرُ و يَدَعُ) وغيرهما ممّا أسقطه الاستعمال اللغوي مع كون القياس مقتضياً له ، فهو كذلك مقتضٍ لِلمجرّد من هذه الأفعال ، كما قالوا (شرُف) وهو (شريف) و (لَؤُمَ وكَرُمَ)[١].

وقد عدّ ابن جنّي هذه الأفعال المستغنَى عنها وما استُغنيَ بها نحو ما مرّ من أفْعالٍ صدراً صالحاً من اللغة مُضيفاً على الأمثلة السّابقة استغناءهم عن الفعلَيْن (حَشَبَ وكَكَبَ) بـ (حوشب وكوكب) ، قال: "ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّداً من الزّيادة بما استُعمل منه حاملاً للزّيادة ، وهو صدرٌ صالحٌ من اللغة . وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يُستعمل منه (حَشَبَ) عاريةً من الواو الزّائدة ، ومثله (كوكب) ألا ترى أنّكَ لا تعرف في الكلام (حَشَبَ) عارياً من الزّيادة ، ولا (كَكَبَ)"[٢].

وعلى هذا السّمت من الأفعال رأى ابن دريد الفعلَين (غاثَ) و (أَغَاثَ) ؛ فقد صرّح بأصلية الفعل (غاثَ) وبالرّغم من ذلك تُرِك استعماله وأُمِيتَ ، قال: "الغوث اسم غاثه يغوثه غوثاً وهو الأصل وأغاثه يُغيثه إغاثةً فأُمِيتَ الأصل من هذا و استُعمل أغاثه يُغيثُه إغاثةً"[٣].

ومن إسقاط هذا الباب أيضا إسقاط الفعل الثّلاثي (نَوَقَ) المجرّد ، وهو أصل ثلاثي يدل على سموٍ وارتفاع[٤]، متروكٌ في الاستعمال لا يأتي منه إلّا المزيد(استنوق).

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٣ ، الأصول : ٣ / ١٠٠ ، المنصف : ١ / ١٦

(٢) الخصائص : ١ / ٢٦٩

(٣) جمهرة اللغة : ٢ / ٤٧ مادة (ث غ و)

(٤) ينظر : المزهر : ٢ / ٤٥

قال ابن سيده: "واستنوقَ الجملُ: صار كالنّاقة في ذلّها ، لا يُستعمل إلّا مزيداً"(١).

فالفعل المجرّد (نَوَقَ) إذن لا يُستعمل ، أمّا المزيد (اسْتَنْوَقَ) فهو المستعمل الشّائع حتى أنّ شيوعَه هذا جعل منه باباً تُقاس عليه بعضُ الأفعال التي لا تُستعمل إلّا مزيدة(٢) كـ (اسْتَحْجَرَ) و(اسْتَحْوَذَ)(٣).

ب ـ إسقاط المجرّد الرّباعي:

ونصيب الفعل الرّباعي من الإسقاط إذا ما قِيس بالثّلاثي فقيرٌ لا يرقى في كمّيّة ما وُقف عليه إلى المجرّد الثّلاثي ، ومنه ما تعرض له الفعل (ضَمْحَلَ) ؛ فهو رباعي مجرّد تُرك من الاستعمال اللغوي واستُغني عنه بالمزيد (اضْمَحَلّ) ؛ إذ أعرض عنه الخليل و أماته باقتصاره على المزيد منه وذلك في قوله: "اضْمَحَلّ الشّيء: ذهب"(٤).

وقد استعمل الزّبيدي الفعل (اضْمَحَلّ) مع ما يُشتق منه ، نحو الاضمحلال ، مبيناً المعاني التي وُضع عليها تحت مادة (ض م ح ل) من غير أن يُشير إلى استعمال الفعل (ضَمْحَلَ)(٥)وكأنّه ترك المجرّد (ضَمْحَلَ) ولم يُشر إليه لعدم استعماله ؛ "فقد ورد أنّ اضْمَحَلّ لغة جمهور العرب"(٦).

قال الشّاعر مستعملا الفعل المزيد (اضْمَحَلَّ)(٧):

متى يقُل تَنْفَعُ الأقوامَ قولتُهُ إذا اضْمَحَلّ حديثُ الكُذَّبِ الوَلَعَة(٨)

فالفعل الرّباعي المجرّد إذن (ضَمْحَلَ) أصلٌ اشتُق منه المزيد (اضْمَحَلَّ) ، ومن ثمّ تغلب (المزيد) عليه بالاستعمال الذي هجر المجرّدَ وأبقى على المزيد .

وقد ورد عن الدّكتور إبراهيم السّامرائي ما يمكن أن نفهمَ منه ونُفيدَ إسقاطَ الفعلَين الرّباعيَين المجرّدَين (بَلْعَمَ) و (بَخَنَقَ) ، والاستغناء بمزيدهما (تَبَلْعَمَ و تَبَخْنَقَ) .

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٦ / ٥٧١ مادة (ن و ق)

(٢) ينظر : المُمات من الألفاظ في المعجم العربي (أطروحة دكتوراه) : ٢٢٥

(٣) ينظر : الخصائص : ١ / ١٢٣

(٤) العين : ٣ / ٣٢٩ مادة (اضمحلّ)

(٥) ينظر : تاج العروس : ٢٩ / ٣٥٦ مادة (ض م ح ل)

(٦) الرامز على الصّحاح : ١ / ٤٥

(٧) أبو دواد الرّؤاسي ، لسان العرب : ١ / ٧٠٥ مادة (كذب)

(٨) الولَعَة : جمع والعٍ ، مثل كتبة وكاتب ، والوالع : الكاذب ، لسان العرب : ١ / ٧٠٥ مادة (كذب)

أمّا في الفعل (بَلْعَمَ) فقال: "ومن ذلك (بَلْعَمَ) واستعماله بزيادة التّاء في الأول (تَبَلْعَمَ) وهو بمعنى صار يبلع ريقه وذلك دليل على أنّه مُحْرَجٌ لا يحير جواباً"(١).

وأمّا في الفعل (بَخْنَقَ) فقال: "ومن ذلك (بَخْنَقَ) ويرد في الاستعمال مزيداً بالتّاء (تَبَخْنَقَ) والمعنى هو وضع البُخْنُق وهو البرقع القصير"(٢).

وكأنّ إشارة الدّكتور السّامرائي (واستعماله بزيادة التّاء في الأول) أو (ويرد في الاستعمال مزيداً بالتّاء) عند ذكره الفعلَين (بَلْعَمَ وبَخْنَقَ) لا تدع مجالاً للشكّ في استغناء الاستعمال اللغوي عنهما والاقتصار على المزيد منهما (تَبَلْعَمَ ، و تَبَخْنَقَ).

وهكذا تكون الأفعال الرباعية المجردة (ضَمْحَلَ ، بَلْعَمَ ، بَخْنَقَ) بعدم استعمالها والاستغناء بالمزيد منها (اضْمَحَلّ ، تَبَلْعَمَ ، تَبَخْنَقَ) أمثلةً وإن كانت قليلةً بالقياس مع أمثلة إسقاط الفعل الثّلاثي المجرّد ، لكنّه بحسبها دلالةً على وجود هذا الضّرب من الإسقاط .

٣ ـ إسقاط بناء الفعل للفاعل والاقتصار على بنائه للمفعول :

لعلّ المزية الأهم التي تميز المبني للمفعول أو النّائب عن الفاعل أنّ النّيابة فيه لا بدّ من قيامها على تغييرٍ في الأفعال الأصل (المبنية للفاعل) وهو تغييرٌ يؤذِنُ بنيابة مرفوعها عن الفاعل الحقيقي ؛ فيُضمُّ أول الفعل الماضي ويُكسر ما قبل آخره ، نحو:(ضُرِبَ)(٣).

وأمّا المضارع فيُضمُّ أوله أيضاً لكنّ ما قبل آخره لا يُكسر بل يُفتحُ نحو (يُضْرَبُ)(٤). فالفعلان (ضُرِبَ ، يُضْرَبُ) عند بنائهما للمفعول غُيّرا عن أصلهما (البناء للفاعل) ، وهو ما يُدلل على أصالة البناء للفاعل في الأفعال قياساً ببنائها للمفعول ، وفي الوقت نفسه يستدعي نظراً لا بُدّ منه فيما جاء من أفعال لم يُستعمل بناؤها للفاعل ، وإمكانية القول بإسقاط هذا البناء ، والاقتصار على بناء المفعول في مجموعة أفعالٍ لم ترد إلّا بالبناء للمفعول موزّعةً على بعض أبواب اللغة والنّحو ، جَمَعَ منها ابنُ سيده ثمانين فعلاً بعنوان "باب ما جاء من

(١) الفعل زمانه وأبنيته : ١٥٤

(٢) المصدر نفسه : ١٥٢ . ١٥٣

(٣) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ١٨١

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٨١

الأفعال على صيغة مالم يُسمَّ فاعله"[١]، نحو: (جُنَّ) و (سُلَّ) و (زُكِمَ) و (حُمَّ) وغيرها من الأفعال[٢] .

وكأنّ ما لم يُسمَّ فاعله من نحو هذه الأفعال كان قد سُمّيَ في القياس كأن يقال: جَنَنْتُه و سَلَلْتُه ... الخ ، ولكنّ الاستعمال اللغوي ترك هذه الصّيغة واكتفى بالبناء للمفعول فإن اضطره سياق معين لها استغنى بصيغة (أَفْعَلْتُ) ، وأورد اسم المفعول مع هذه الصّيغة (أَفْعَلْتُ) على (مَفْعُول) ، وهو إنّما يكون من الثّلاثي وليس من المزيد منه كـ (أَفْعَلْتُ) ، قال سيبويه: "وإنّما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه و سَلَلْتُه وإن لم يُستعمل في الكلام ، كما أنّ يَدَعُ على وَدَعْتُ ، ويَذَرُ على وذَرْتُ و إن لم يُستعملا ، استُغني عنهما بتَرَكْتُ ، واستُغني عن قَطِعَ بقُطِعَ . وكذلك استُغني عن جنَنْتُ ونحوها بأفعلتُ"[٣].

فيُستغنى عن (جنَنْتُ) إذن و أمثالها بـ (أَفْعَلْتُ) ، وإذا أريد اسمُ المفعول فيجيء من الفعل الأصل (المستغنى عنه) وإن لم يُستعمل ، فيقال: مجْنُون و محْمُوم ومسْلُول ولو جِيء به من (أَفْعَلْتُ) لقِيل: (مُجَنٌّ) من (أَجَنَّ) ، وكذلك (مُحَمّ) و(مُسَلّ) وما جاء على نحو هذا الباب .

قال ابن السّرّاج: "وقد جاء في اللغة "فُعِلَ" ولم يُستعمل منه فَعَلْتُ ، وذلك نحو: جُنَّ، و سُلَّ و وُرِدَ من الحُمّى ، وهو مجنونٌ ، ومسلولٌ ، ومحمومٌ ، ومورودٌ ، ولم يُستعمل فيه فَعَلْتُ، ومثله: قُطِعَ: كأنهم قالوا: جُعِل فيه جنونٌ ، فجاء مجنونٌ على "فُعِلَ" كما جاء محبوبٌ من "أَحْبَبْتُ" وكان حقُّ مجنونٍ: مُجَنّ على: أَجَنَّ "[٤].

وقد عدّ ابن جني هذا الأمر (مجيء مفْعُول من أَفْعَلْتُ) من باب نقض العادة[٥]؛ لأنّ عادة الاستعمال غير هذا ؛ إذ يجيء فيها الضّربان معاً في عدّة

(١) ينظر : المخصص : ١٥ / ٧٢ ـ ٧٣
(٢) ينظر :المصدر نفسه : ١٥ / ٧٢ ـ ٧٣
(٣) الكتاب : ٤ / ٦٧
(٤) الأصول : ٣ / ١١٢
(٥) ينظر : الخصائص : ٢ / ٢١٤

واحدة ، نحو ضربتُه وضُرب ، وأكرمتُه وأُكرم[١]، ولكنّ العادة نُقضت هنا لقوة أمر المفعول في أنفس العرب كما يراه ابن جنّي ، قال: "إنّ العرب لمّا قويَ في أنفسها أمرُ المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتى قال سيبويه فيهما: "وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[٢]خصّوا المفعول إذا أُسند الفعلُ إليه بضربين من الصّنعة: أحدهما تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول ، عن صورته مسنداً إلى الفاعل ، والعدّة واحدة ؛ وذلك نحو ضَرَبَ زيدٌ وضُربَ ... والآخر أنّهم لم يرضَوا ولم يقنعوا بهذا القدْر من التّغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيّروا عدّة الحروف مع ضمّ أوله ، كما غيّروا في الأول الصّورة والصّيغة وحدها . وذلك نحو قولهم: أحببتُه و حُبّ ، و أزكمه الله و زُكِمَ، وأضأده الله وضُئِدَ ، و أملأه الله وملئ "[٣].

ثمّ استشهد ابو الفتح بعد هذا النّص في المحل نفسه بقول أبي علي الفارسي ، قال: "قال أبو علي : فهذا يدلّك على تمكّن المفعول عندهم ، وتقدّم حاله في أنفسهم ؛ إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل"[٤].

وهكذا فمهما كان شأنُ تعليل ورود هذه الأفعال بهذه الصّيغة من البناء للمفعول وترك بنائها للفاعل على الصّيغة الأصل ، فالثّابت وما لا اختلاف عليه إسقاط بناء هذه الأفعال للفاعل على القياس ، والاستغناء عنه بصيغة (أَفْعَلْتُ) إن كان الفعل ثُلاثيّاً مجرّداً نحو ما مرّ من أمثلةٍ كـ (زُكِمَ ، وجُنَّ ، وعُنِي).

وأمّا إن كان رُباعيّاً أو خُماسيّاً مزيداً نحو: أُولعتُ بالشّيء ، وامتُقِعَ[٥] فيُترك بناؤه للفاعل أيضاً ، ولكن لم يرد ما يمكن أن يُستغنى به عنه مثلما كان في الفعل الثّلاثي، فتردُ هذه الأفعال الرّباعيّة أو الخُماسيّة بصورتها هذه (بالبناء للمفعول) لا غَير.

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢ / ٢١٧

(٢) الكتاب : ١ / ٣٤

(٣) الخصائص : ٢ / ٢١٨

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٢١٨

(٥) امتُقع لونه : "تغيّر ، كأنّه ضُرب بشيءٍ حتى يتغيّر" ، مقاييس اللغة : ٥ / ٣٤٣ مادة (مقع)، وينظر: المخصص : ١٥/ ٧٣ ، لسان العرب : ٨ / ٣٤١ مادة (مقع)

الفصل الثالث

إسقاطُ الجُمَل

توطئة:

إذا كان علم الصّوت يُعنى بدراسة الأصوات وما يتعلق بها ، وعلم الصّرف يعُنى بدراسة الصّيغ الصّرفية وما يتعلق بها فإنّ دراسة الجملة وما يتعلق بها من بناءٍ وتركيب وعلاقات ووظائف وغيرها من وكْد علم النحو.

ويعدّ علم اللغة الحديث الجملةَ أساساً لكلّ دراسة نحوية ، وهي بداية كلّ وصفٍ لغوي ونهايته(١)؛ فتحليل الكلام لا يقوم على أساس الألفاظ التي تتألف منها وإنّما باعتبار ما بين هذه الألفاظ من علاقات(٢) .

وكذلك فعل سيبويه في كتابه فذكر في مقدمة أبواب الكتاب الإسنادَ مبيناً العناصر التي تتركب منها الجملة (المسند والمسند إليه) والتي لا يُستغنى عنها في أي بناءٍ تركيبي تام الفائدة(٣).

وقد عُنيَ النَّحويون العرب منذ سيبويه بدراسة الجملة فجمعوا "بين النّموذج التّجريدي والتّعبير الواقعي المنطوق وجعلوا أحدهما وهو النّموذج التّجريدي أساساً للآخر ولذلك حاسبوا الكلام المنطوق بمقياس النّموذج التّجريدي"(٤).

وصار النّحاة في تحليلهم للجملة يحملون الكلام المنطوق على هذا النّموذج التّجريدي الذي يمثله الإسناد .

ويعرف الشّريف الجرجانيّ (ت: ٨١٦هـ) الإسناد بأنّه "عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامّة: أي على وجهٍ يحسن السكوت عليه"(٥).

ولا تخلو الجملة من الإسناد ؛ إذ لا بدّ للجملة من مسند ومسند إليه(٦).

أمّا المسند فيمثله الخبر والفعل ، وأمّا المسند إليه فيتمثل بالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل .

وهذا ما يتعلق بالجملتين الإسمية والفعلية كما مثّل لهما سيبويه بقوله: "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه . وهو قولك عبدُ الله أخوك: وهذا أخوك . ومثل ذلك: يذهب عبد الله ،

---

(١) ينظر : نظرات في التّراث اللغوي : ٣١

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣١

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣

(٤) بناء الجملة العربية : ١٣

(٥) التعريفات : ٢٢

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣

فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء"[١]

وقد يتطلب الإسناد ما يخصصه من مقيّدات أو متعلقات كالمفعولات والحال والتّمييز والقرائن وغير ذلك[٢].

وقد عُني النّحويون بتصنيف الجمل وفقاً لمعايير مختلفة جمعها الدّكتور محمود أحمد نحلة في ثمانية معايير هي كالآتي[٣]:

المعيار الأول: البساطة والتّركيب ، وتدخل فيه:

- الجملة البسيطة
- الجملة المركبة

المعيار الثّاني: التّمام النّحوي والنقص ، وتدخل فيه:

- الجملة التّامّة
- الجملة النّاقصة

المعيار الثّالث: الاستقلال وعدم الاستقلال ، ويشمل:

- الجملة الأصلية
- الجملة الفرعية

المعيار الرّابع: التّركيب الدّاخلي للجملة ، ويشمل:

_ الجملة الإسمية

_ الجملة الفعلية

_ الجملة الوصفية

_ الجملة الجملية

المعيار الخامس: التّرتيب وإعادة التّرتيب ، ويشمل:

_ الجملة ذات التّرتيب المعتاد

_ الجملة التي أُعيد ترتيبها

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٣

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٤

(٣) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية :٢٤ . ٢٦

المعيار السّادس: الدلالة العامّة للجملة ، ويدخل فيه:

- الجملة الخبرية
- الجملة الإنشائية

المعيار السّابع: نوع العلاقة بين الحدث والمحدث (في الجملة الفعلية خاصة) ويدخل فيه:

- الجملة ذات الفعل المبني للمعلوم .
- الجملة ذات الفعل المبني للمجهول أو المطاوع الذي يقوم بوظيفته.

المعيار الثّامن: الأساس وما تحول عنه ، ويشمل:

- الجملة الأساسية (النّووية)
- الجملة المحولة

وهذه المعايير بعضها مستوحى من الدرس النّحوي العربي وأخرى من الدرس العربي الحديث(١) .

والذي يهمنا منها التّصنيف الذي اعتمده نحاة العربية لاعتبارات أربعة لم يخرجوا عنها في كل كتاباتهم(٢)، وهي على النّحو الآتي(٣):

١- تصنيف باعتبار التّركيب الدّاخلي للجملة: إسمية ، وفعلية ، وظرفية ، وشرطية .

٢- تصنيف باعتبار الحجم: كبرى وصغرى .

٣- تصنيف باعتبار الوظيفة: لها محل من الإعراب ، وليس لها محل.

٤- تصنيف بحسب صنف الكلام: جملة خبرية ، وجملة إنشائية.

ويبقى التّصنيف الأساس عندهم هو التّصنيف إلى جملة إسمية وجملة فعلية وكل من هاتين الجملتَين لها صور مختلفة في التّركيب أيضا بحسب صدر جملتها ؛ فمنها ما تعتمد الاسمَ صدراً ، ومنها ما يتصدره الفعل ، وبعضها يُصدر بحرف عامل كما هو الحال في نواسخ الابتداء ، أو أسماء الشّرط وحروفه .

---

(١) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية :٢٣

(٢) ينظر : الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النّحوي العربي : ٤٩٨

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٩٨

وسأعرض لمظاهر الإسقاط في الجملة العربية في دراسات اللغويين العرب على النّحو الآتي:

أوّلاً: إسقاط الجملة الإسمية:

ويرد هذا المصطلح استنادا إلى تصنيف النّحويين باعتبار التّركيب الدّاخلي للجملة ، وهو التّركيب الثّنائي المعروف بـ (المسند والمسند إليه) ، أو بملاحظة صدر الجملة في كونه اسماً بحسب ما يراه ابن هشام (ت:٧٦١هـ) .

فقد بيّن ابن هشام أنّ ما يُراد بصدر الجملة الاسم ، أي: المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما يتقدمهما من الحروف ، نحو: "أقائم الزّيدان ، وأزيد أخوك" قال: "مرادنا بصدر الجملة المسندُ أو المسندُ إليه ؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ؛ فالجملة من نحو: "أقائم الزّيدان ، وأزيد أخوك ولعلّ أباك منطلق ، وما زيدٌ قائماً" إسمية"[١].

وقد ذهب بعضهم إلى اشتراط إسمية المسند والمسند إليه معاً في الجملة حتى تكون جملة إسمية ، وبالمقابل تتعين فعلية الجملة بكون المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل من غير نظرٍ إلى المقدّم منها والمؤخّر ، جاء في التّطور النّحوي: "أكثر الكلام جمل . والجملة مركبة من مسند ومسند إليه ؛ فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم ، فالجملة إسمية ، وإن كان المسند فعلاً ، أو بمنزلة الفعل ، فالجملة فعلية"[٢].

وقد استدل الدّكتور فاضل صالح السّامرائي على إسمية الجمل التي على نحو: (محمّد يحضر) بجواز دخول النّواسخ عليها ؛ فهي لا تدخل إلّا على الجمل الإسمية ، نحو: (إنّ محمّداً يحضر) فلو كانت هذه الجملة فعلية على اعتبار المسند الذي جاء فعلاً لما دخلت عليها هذه النّواسخ[٣].

يتميّز مفهوم الجملة الحديث بالنّظر إلى العلاقة بين الوحدات المكوّنة لها بحيث لا تتصف بالجمود أو الثّبوت على وتيرة واحدة ، أو تغليب حالة فيها على أخرى حتى نُعتت الجمل المشتملة على هذه الوحدات بأنّها مرنةٌ مطواعة [٤] استمدت صفتَيها هاتَين من اللغة

---

(١) مغني اللبيب : ٢ / ٤٢١

(٢) التّطور النّحوي : ١٢٥

(٣) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٥٩

(٤) ينظر : في أصول اللغة والنّحو : ٢١١

نفسها ، وما تميّزت به من مرونة وطواعية جعلت مستعمليها يتصرفون في مفرداتها ، وتراكيبها على نحوٍ واسع ، حتى وإن استدعاهم ذلك تركَ قياسٍ معيّن أو أصلٍ ثابت أو شبيه بالثّابت ، ولعلّ من موارد ذلك ما رآه الدّرس اللغوي في مجموعة جملٍ إسمية تُرك استعمالها واستُغني عنها ، مع أنّ القياس لم يكن لِيحظرها ، وهي على حسب ما استُقصي منها يُمكن أن تُدرسَ من جهات ثلاث ، وعلى النّحو الآتي:

١. الاستغناء عن الجملة الإسمية في باب التّعجب:

وذلك نحو استغنائهم بـ "ما أَكْثَرَ قائِلَتَه" عن قولهم : "ما أقْوَلَه" ، وكذلك استغناؤهم بـ " ما أجْوَدَ جوابَه " عن قولهم : "ما أجْوَبَه" ، وهو رأي سيبويه وابن جنّي ، وتابعهما خالد الأزهريّ (ت: ٩٠٥هـ).

قال سيبويه : "هذا بابٌ يُستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعل منه فعلاً ، كما استُغني بتركت عن ودعت ... وذلك في الجواب . ألا ترى أنّك لا تقول: ما أجوبَه ، إنّما تقول: ما أجودَ جوابه . ولا تقول هو أجوب منه ، ولكن هو أجود منه جواباً ... ولا يقولون في قال يقيلُ ما أقيلَه ، استغنوا بما أكْثر قائلته . وما أنومه في ساعة كذا وكذا ، كما قالوا : تركتُ ولم يقولوا ودعتُ"[١].

ولم يخرج ابن جنّي عمّا رآه سيبويه في جملتَي (ما أجوبه) و (ما أجود جوابه) وما جرى مجراهما ؛ فقد وضع هاتين الجملتين مع مجموعة من المفردات التي استُغني عنها بأخرى في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ، قال: "وإنّما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنَتْ بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم : ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه ..."[٢].

وقال خالد الأزهري في سياق حديثه عن الشّروط الموضوعة للفعل المتعجب به بعد سرد جميع الشّروط التي يلزم توفرها في الفعل لكي يُتعجب به: "وبقي شرطٌ تاسعٌ لم يذكراه [٣] ، وهو أن لا يُستغنى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة ، فإنّهم لا يقولون: ما أَقْيَلَه،

(١) الكتاب : ٤ / ٩٩

(٢) الخصائص : ١ / ٣٩١

(٣) ويعني ابن مالك ، وابن هشام الأنصاري .

استغناءً بقولهم: ما أَكْثَرَ قائلتَه"[1].

ويفهم من قول الأزهريّ تمييزه لهذه الجمل المُستغنى بها من جهة كون التّعجب فيها كان نظير التّعجب من أفعالٍ لم تكتمل فيها الشّروط الموضوعة للفعل المتعجَب به حتى صار وجود هذه الصّيغة المُستغنى بها في هكذا جمل قيداً يمنع من استعمال الصّيغة الأصلية أو الجملة لِأن تكون على القياس .

فالذي جاء في هذا الباب (الاستغناء عن الجملة الإسمية في باب التعجب) قولهم :

- ما أَقْيلَهُ !
- ما أَجْوَبَهُ !

فما حصل لجملتَي التّعجب هاتَين يمكن عدّه من باب الاستغناء عن الشّيء بالشّيء حتى عُدّ ساقطاً . والاستغناء من العلل الموجبة للإسقاط كما في الأصوات والكلمات ـ أو أنهم نظروا إلى جمود الصّيغة ، وأنّ الصّيغة الثّانية أكثر سماحاً وحركة ، أو أنّ هذه الأفعال وِفقاً لقواعدهم التي وضعوها غير قابلة للتّعجب ، أو لا يُتعجب منها.

فالأول يستغنون عنه بقولهم : (ما أَكْثَرَ قَائِلتَه) ، وقد تركوا الصّيغة القياسية (مَا أَقْيَلَه) ؛ لاستغنائهم بالصّيغة الثّانية (مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَه).

وأمّا (مَا أَجْوَبَهُ) فيستغنون عنه بقولهم: (مَا أَجْوَدَ جَوابَهُ) .

وهذا ما ذهب إليه شيخ العربية سيبويه بإفراده باباً لهذا الضّرب من الاستغناء وهو ما "يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعل منه فعلاً"[2].

ذكر سيبويه هذا الضّرب من الاستغناء والتّعجب قياساً على (تَرَكَ) التي يُستغنى بها عن (وَدَعَ ، ووَذَرَ) ، قال: "هذا بابٌ يُستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعل منه فعلاً ، كما استُغني بـ(تركتُ) عن ودعتُ"[3].

وكأنّه يشير إلى أنّ الجمل قد تسقط وتُعدّ متروكةً في الاستعمال اللغوي كما أنّ المفرد قد يسقط ويعدّ متروكا ، نحو ما استشهد به سيبويه (الاستغناء عن ودعتُ بتركتُ) وكذلك ما مرّ ذكره فيما أسقط من الأسماء والأفعال .

---

(١) شرح التّصريح على التّوضيح : ٢ / ٧٢

(٢) الكتاب : ٤ / ٩٩

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٩٩

في حين أنّ السّيرافي قد خالف سيبويه فيما ذهب إليه فيما يخصّ التعجب بـ (ما أجوبه) أو (ما أقيله) ؛ فقد ذهب إلى أنّ التّعجب بـ (ما أجوبه) و (ما أجود جوابه) ليس من باب الاستغناء بالشّيء عن الشّيء بحسب ما قرره سيبويه ، و رأى أنّ الفعل الذي يُستعمل من هذا (أَفْعَلَ يُفعِل) هو: (أجابَ يُجيب) فهو إذن فعل زائد على ثلاثة أحرف ، وما زاد على ثلاثة أحرف فليس الباب أن يُتعجب به على القياس(١).

وقد استدلّ بعض النّحويين من عدم استعمال سيبويه جملة (ما أجوبه) عن طريق الاستغناء بالشّيء عن الشّيء على أنّه "يرى الباب في أفعل يُفعل ممّا يجوز فيه التّعجب ويستمر وأنّه تُحذف منه الهمزة الأصلية ، وتلحق همزة التّعجب"(٢).

وقد علل أبو إسحاق . بحسب ما نقل عنه ابن سيده . استغناءَ العرب عن (ما أقيله) دفعاً للّبسِ بين معناه ومعنى (أفعل) من قولهم: قلتُه البيع ، قال: "وإنّما لم يقولوا ما أقيله في القائلة لِئلّا يُظَنّ أنّه أفْعَل من قولهم قِلْتُه البيعَ يقال قِلْتُه البيعَ وأقلْتُه"(٣).

وقد تجدر الإشارة إلى شيءٍ لا يخلو من أهمّية أو منفعة ، وهو أنّه ما دام لا يوجد إنكارٌ أو ردٌّ فيما يتعلق بفكرة الاستغناء عن عبارتَي (ما أجوبه) و (ما أقيله) بقولهم: (ما أجود جوابه) و (ما أكثر قائلته) عدا ما ذهب إليه السّيرافي في الاستغناء المذكور، فقد يُعترض على نوع المستغنى عنه (المتروك من الاستعمال أو السّاقط) وأنّه ليس من إسقاط الجمل الإسمية ، ولربّما كان من إسقاط آخر، كأن يكون ما استُغنِي عنه (أجوب) ، و(أقيل) مع معموليهما فقط من دون الـ (ما) .

وهو اعتراضٌ قد يردّه النّظر إلى الارتباط الوثيق بين المبتدأ (ما التعجبية) وجملة (أفعله) من جهة، وبين فعل التّعجب ومعموله من جهةٍ أخرى، حتى أنّهم منعوا أن يتقدم على هذا الفعل معمولُه أو أن يُفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور(٤) .

وكأنّهم لشدة التّرابط والتواشج بين عناصر هذا الأسلوب (أسلوب التّعجب) قد استغنوا عن عبارة (ما أَجْوَبَهُ) أو (ما أَقْيَلَهُ) دفعةً واحدة .

---

(١) ينظر : شرح السّيرافي : ٤ / ٤٧٤

(٢) المصدر نفسه: ٤ / ٤٧٤

(٣) المخصص : ٩ / ٥٥

(٤) ينظر : شرح التّصريح على التّوضيح : ٢ /٦٤

وهذا الرّأي تؤكده رؤية الدّكتور تمّام حسّان في أسلوب التعجب على المستوى العام ؛ فهو يرى في أداة التّعجب (ما) و(أفعل) مع معمولها جميعاً تركيباً واحداً كله مسكوك idiomatic كالأمثال التي لا تتغير، والحال نفسه ينطبق على صيغة (أَفْعِلْ به) فهو تركيب مسكوك أيضاً ثابت الصّورة لا يمكن تجزئته لو أُريد الاستغناء عن بعضه بشيءٍ آخر[١] .

وبتعضيد رؤية الدّكتور تمّام هذه يمكن القول إذن: إنّ الاستغناء قد حصل عن التّركيب كلّه (عن جملة ما أفعله) ، نحو:(ما أجوبه) ، و(ما أقيله) .

ووصفُ الدّكتور تمّام هذا التّركيب (أسلوب التّعجب) بالمسكوك نُفيد منه بعدم القول باستغنائهم عن بعضه كـ (أجوبه) أو (أقيله) مثلاً من دون الـ (ما) لو افتُرض أنّه استغناءٌ ليس لجملة التّعجب كلّها .

ونفيد منه أيضا بالقول بدلالته على أنّ الاستغناء الذي حصل استغناءٌ عن التّركيب كلّه المتكوّن من المبتدأ الـ (ما) والخبر (جملة أفعله) ؛ فهو (التّركيب) عبارة عن جملة إسمية من المبتدأ والخبر استُغني عنها بجملةٍ أخرى نحو: (ما أجود جوابه) و(ما أكثر قائلته) .

قال الدّكتور فاضل صالح السّامرائي: "ومن الاستغناء بجملةٍ عن أخرى قولهم (ما أجود جوابه) بدلاً من قولهم (ما أجوبه) وبقولهم (هذا أجود منه جواباً) بدلاً من (هذا أجوب منه)"[٢]

وبما أنّ التّعجب يقتضي إخفاء الشّيء وتعظيمه، ويؤدَّى بصيغةٍ قياسية، فإنّ هذا المعنى قد لا يتحقق في بعض الصّيغ ؛ لعدم توافر شروط التّعجب فيها[٣].

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٤. ١١٥

(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٥٤

(٣) وهي ثمانية : أحدها: أن يكون فعلاً ، وثانيها: أن يكون الفعل ثلاثياً ، والشّرط الثّالث: أن يكون الفعل متصرفاً ، والرّابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ، والخامس: أن لا يكون الفعل مبنيّاً للمفعول ، والسّادس: أن يكون الفعل تامّا ، والسّابع: أن يكون الفعل مثبتاً، والثّامن: أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل فعلاء ، ينظر : شرح التّصريح على التّوضيح : ٦٧. ٧٢

فلذلك اقتضى التّواصل بين طرفي العملية الإبلاغية الاستغناءَ بالشّيء عن الشّيء وتعويض الصّيغة الأصلية بصيغة أخرى أكثر دلالةً وتأديةً للغرض ، وهو ما حصل في الاستغناء عن جملتَي (ما أجوبه) و(ما أقيله) بـ (ما أجود جوابه) و(ما أكثر نومه) .

٢. الاستغناء عن الجملة الإسمية في باب القسم:

وتقوم جملة القسم في بعض ضروبها على المبتدأ المتعيّن للقسم ، نحو: لعمر الله ، ولأيمن الله[١] ، وخبر هذا المبتدأ الذي يكون جملة إسمية ، وهي (ما أقسم به) أو(ما أحلف به)[٢].

هكذا يرى القياس في هذا الضّرب من القسم ، أن يرد فيه المبتدأ (المفرد) وخبره (الجملة الإسمية المتكوّنة من (ما) وجملة أقسم به أو أحلف به) .

ولأنّ مردَّ الإسقاط ومرجعَه حكمته ضوابط الاستعمال وظروفه ، أُسقطت هذه الجملة الإسمية من غير مراعاة للقياس الذي أثبتها كخبرٍ للمبتدأ (لعمر الله أو لأيمن الله) .

فالتّداول اللغوي استغنى عن هذه الجملة (خبر المبتدأ) ؛ لعلّةٍ من عِلل التّخفيف والاقتصاد وكذلك وضوح المعنى في المستعمل أكثر من المقيس فاستُغني عن ذكر هذه الجملة الإسمية بطول الكلام وعلم السّامع[٣] لذلك يجعل الإسقاط للاستعمال والسماع سلطةً أكبر وأوسع من سلطة القياس .

قال ابن جنّي: "وممّا يجيزه القياس . غير أن لم يرد به الاستعمال . خبر (العَمْر، والأيْمُن) ، من قولهم: لَعمْرُك لأقومنَّ ، ولأيمنُ الله لأنطلقنَّ . فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين وأصلهما _ لو خرج خبراهما_ لعمرُك ما أُقسم به لأقومنَّ ، ولأيمنُ الله ما أحلِف به لأنطلقنَّ، فحُذِف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر"[٤]

فأصلية جملة خبر العَمْر، والأيمُن وجواز ورودها على القياس لم يُغريا المتكلم العربي لاستعمالها ؛ فقد تركها وصيّر طول الكلام[٥] بجواب القسم عوضاً منها ؛ تخفيفاً بعدم ذكر ما يُفهم من السّياق ، وما يمكن أن يُستغنى عنه مع طول الكلام .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢١، الخصائص : ١/ ٣٩٣

(٢) ينظر : الخصائص: ١ / ٣٩٣ ، شرح المفصل : ٥ / ٢٥٠

(٣) ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢١ ، الخصائص :١ / ٣٩٣ ، شرح المفصل : ٥ / ٢٥٠

(٤) الخصائص : ١ / ٣٩٣

(٥) قد تقدم الحديث عن علة طول الكلام في إسقاط الأصوات : صفحة ٥٨ ـ ٥٩ من الرسالة

ووافق ابنُ يعيش ابنَ جنّي فيما ذهب إليه من الاستغناء عن خبر المبتدأ بطول الكلام في جملة القسم ، قال: "ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية ، نحو: "لَعَمْرُك" ، و"لَيُمنُك" ، و"أمانةُ الله" ، فهذه كلُّها مبتدآتٌ محذوفةُ الأخبار تخفيفاً لطول الكلام بالجواب ، والمراد: لعمرُك ما أُقْسِم به"(١).

فخبر (لعمرك) وما جرى مجراها في جملة القسم قد سقط من الاستعمال اللغوي ، ولم يصبح من الكلام المتداول في العملية التّواصلية ، في حين أنّ هذا الخبر(الجملة الإسمية) ، وكما هو حال الكثير من الأصوات والمفردات والجمل المتروكة في الاستعمال يُلاحظ في تأويل الكلام قياساً لا استعمالاً ؛ لأنّ النّحويين عندما وضعوا ما وضعوه من القواعد والضّوابط وجدوا أنّ شيئاً قد سقط من الكلام لا يلبي قواعدهم ، وأنّ الاستعمال قد اعتاد وبسببٍ من عوامل الخفّة والاختصار في الكلام على أن يُسقط المتكلم من كلامه ما لا حاجةَ للمتلقي بسماعه مادام غرض الإفهام وإيصال ما أراده المتكلم أن يصل متحققاً .

قال تعالى: ﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾(٢). فلم يرد خبر (لعمرك) في الآية المباركة الذي هو جملة إسمية ، استُغني عنها ؛ "تخفيفاً لطول الكلام بالجواب ، والمرادُ: لعمرُك ما أُقسِم به"(٣).

فأتى بالمبتدأ (لعمْرُك) من دون ذكرٍ لجملة الخبر المقدّرة بـ (ما أُقْسِم به أو ما أحْلِف به).

٣. الاستغناء عن الجملة الإسمية في باب الاسم الموصول:

وقد جاء إسقاط الجملة الإسمية والاستغناء عنها مع الأسماء الموصولة في ضربَين بحسب ما وُقف عليه ، وعلى النّحو الآتي:

أ. إسقاط جملة الصّلة:

فالمشهور في الأسماء الموصولة أن لا غِنى لها عن صلةٍ تعرفها ويتم بها معناها(٤).

---

(١) شرح المفصل : ٥ / ٢٥٠

(٢) الحجر : ٧٢

(٣) شرح المفصل : ٥ / ٢٥٠

(٤) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٧٤

ولا تخرج هذه الصّلة عن كونها جملةً (خبرية) أو شبهَ جملةٍ من ظرف ومجرور تامَّين ؛ لشبههما بالجملة من جهة إعطاء معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقَين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره: الذي استقر عندك ، والذي استقر في الدّار[١].

ولأنّ المقامَ مقامُ حديثٍ وُصْلةٍ لحديث إسقاط الجمل الإسمية نُعرض عن غيرها ، نحو الجمل الفعلية أو أشباه الجمل ؛ اكتفاءً بما عُرف من أسماءٍ موصولةٍ تُرك استعمال الجملة الإسمية الصّلة معها رغم الارتباط الوثيق بين الموصولات وصلاتها "لأنّها نواقص لا يتمّ معناها إلّا بصلة (متأخرة عنها) لزوماً، لأنّ الصّلة من كمال الموصول ومنزّلة منزلة جزئه المتأخر"[٢].

وعلى الرّغم من هذا الارتباط الوثيق بين الموصولات وصلاتها كان المتكلم العربي يجعل من الغرض الأساس لكلامه دافعاً أهمّ وأقوى من كل ارتباط قياسي أو قواعد و ضوابط ، حتى دفعه ذلك إلى ترك استعمال الصّلة (الجملة الإسمية) مع بعض الأسماء الموصولة فاستغنى عنها حتى جرت مجرى السّاقط المتروك من الكلام الذي لا يُلاحظ إلّا بالتّأويل والقياس ، نحو قولهم: (بعد اللَّتيَّا والّتي) حيث تُركت الصّلة مع كلّ منهما[٣].

فجاء هذان الاسمان (اللَّتيّا والّتي) بمفردهما من غير صلة (والتي تقدر بجملة إسمية) إبهاماً للسّامع[٤].

وكأنّ المعنى الذي أرادوه من هذا الإبهام هو: "بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت . وإنّما حذفوا ليوهموا أنّها بلغت من الشّدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه"[٥].

وكأنّ هذَين الاسمَين (اللَّتيّا والّتي) بالاستغناء عن الصّلة مع كل منهما قد أُجريا مجرى المثل في الاختصار واختزال العبارة ؛ فأسقطوا صلة كل منهما ؛ لأنّها ملاحظةٌ في أحوال

---

(١) ينظر : شرح الأشموني: ١ / ٧٥

(٢) شرح التّصريح : ١ / ١٦٧

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٣٩٢ . ٣٩٣

(٤) ينظر : شرح التّصريح : ١ / ١٧١

(٥) المصدر نفسه : ١/ ١٧١

كلامهم والسّياق الذي يستعملونهما فيه ، وإن كانت صلة هذَين الاسمَين وما جرى مجراهما ثابتةً في القياس وتقدير الكلام .

فالأمثال لا تخضع لضوابط القياس ولا ما تستلزمه القواعد؛ لأنّ المثل خاضعٌ للاستعمال والتّداول ، ولسهولة الحفظ والإيجاز وبسببٍ من عوامل الخفّة والاختصار؛ يغلب على عبارات الأمثال أن تكون قصيرةً عن طريق عمليات لغوية مختلفة ، من نحو الاستغناء، والإسقاط ؛ حيث يُستغنى عن بعض المفردات أو الجمل من المثل بسببٍ من عوامل التّخفيف والاختصار نحو ما مر أو لِقصدٍ آخر ينشده المتكلم قد لا يتحقق بغير هذا الاستغناء ، نحو ما تعرضت له جملة صلة الاسمَين الموصولَين (اللَّتيّا والّتي) .

وكأنّ تقدير صلتهما: بعد اللّتيّا كذا وكذا والّتي من فظاعة شأنها حصول كيت وكيت[١].

ومن ثمّ صار هذان الاسمان بالاستغناء عن صلة كل منهما (الجملة الإسمية كما في التّقدير المارّ) مثلاً جارياً لِما أُريد وصفُه بصغير الأمور وعظيمها.

قال ابن يعيش: "فمن ذلك قولهم في المَثَل: "بعد اللَّتيَّا والَّتي" ، بحذف الصّلة من كل واحد منهما ، لأنّ الغرض أنّ هذه الخُطّة لِعِظَمِها وفخامةِ أمرها موصوفةٌ بصغيرِ المكروه وعظيمِه"[٢].

وعلى نحو ذلك قول الشّاعر[٣]:

بعد اللَّتَيَّا و اللَّتيّا والَّتي إذا عَلَتها أنفسٌ تَرَدّتِ

حيث استعمل الشّاعر الاسمَين الموصولَين(اللَّتيّا والَّتي) بمفردهما من دون أن يذكر صلة كل منهما ؛ لإجرائهما مجرى المثل باستعمالهما على صورةٍ واحدة وإن اختلفت مواضع هذا الاستعمال.

لذلك حافظت هذه الشّواهد على شكلها البنائي ؛ فأجريت على ضوابط الاستعمال لا على قواعد النّحويين ؛ فالاستعمال يفرض أنماطاً من التّركيب تُخالف ما وضعه النّحويون من قواعد ، وهو مما يدل على أنّ اللغة إجراءٌ تداولي لا تحكمها قواعد .

---

(١) ينظر : شرح التصريح : ١/ ١٧١

(٢) شرح المفصل : ٢ / ٣٩٢ . ٣٩٣

(٣) العجاج ، ديوانه: ١ / ٤٢٠ ، برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، وينظر : الكتاب : ٢ / ٣٤٧ ، ٣ / ٤٨٨

ب . إسقاط خبر الاسم الموصول (الجملة الإسمية):

فالمشهور في الأسماء الموصولة أنّها تحلّ ما يحلّه الاسم المفرد من مواقع إعرابيةٍ مختلفة ؛ فيَرِدُ الاسم الموصول مبتدأً أو خبراً ، فاعلاً أو مفعولاً ...الخ .

ويستدعي هذا الاسم (الموصول) ما يستدعيه كل موقع يشغله ، من متممٍ قد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب موقعه في التّركيب ، هذا من جهة ومن جهةٍ أخرى قد يكون هذا المتمم مفرداً أو جملةً أو شبهها .

فمن مجيء متمم الاسم الموصول جملةً في محل خبرٍ لهذا الاسم الموصول (الذي يأتي مبتدأً) قولُه تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[1].

حيث جاء الاسم الموصول (الّذين) في محل رفع مبتدأ ، ولما كان المبتدأ لا بُدَّ له من خبرٍ يُتممه جاء خبر هذا الاسم جملةً إسمية من الجار والمجرور(لهم) والاسم المفرد (أجرهم).

هكذا إذن القياس والأصل في هذه الأسماء أن تأتي ما يأتيه الاسم المفرد وتتطلب ما يتطلبه ، نحو ما جاء في الآية الكريمة من ورود الاسم الموصول (الذين) في محل رفع مبتدأ ومجيء خبره جملة إسمية من الجار والمجرور(لهم) والاسم المفرد (أجرهم).

وقد يُسقط المتكلم هذه الجملة الإسمية المخبَر بها عن اسم الموصول (المبتدأ) من استعماله إن دلّ عليها دليلٌ في الكلام أو كان تفسيرها يسيراً لا لبسَ يعتوره ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ**﴾[2] ، بعدم استعمال خبر الاسم الموصول (اللائي الثّانية) ؛ لدلالة الكلام المتقدم عليها ؛ حيث يستغنى المتكلم بالمذكور سابقاً ، وكأنّه كره أن يكرر ما ذُكر سابقاً تخفيفاً و إيجازاً و اختصاراً .

وفي تقدير خبر الاسم الموصول (اللائي الثّانية) قال أبو علي الفارسي: "التّقدير: واللائي لم يحضْنَ فعدّتُهنّ ثلاثةُ أشهرٍ، فحذف الجملة التي هي خبر المبتدأ الثّاني لدلالة ما

(١) البقرة : ٢٧٤

(٢) الطّلاق :٤

تقدم عليه"[١].

والملاحظ على الآية المذكورة ورود الاسم الموصول (اللائي) مرتين فيها، أمّا الاستعمال الأوّل فجاء اسم الموصول (اللائي) في محل رفع مبتدأ ، وورد معه خبره الجملة الإسمية (فعدتُهنّ ثلاثُة أشهر) .

وأمّا الاستعمال الثّاني فقد جاء فيه اسم الموصول (اللائي) مبتدأً أيضاً معطوفاً على (اللائي) الأولى ، ولكن لم يأتِ معه ما لزم أن يأتي ، وهو الخبر الذي يقدّر بـ (فعدتُهنّ ثلاثةُ أشهر) بحسب الكلام المتقدّم وما يستلزمه السّياق حتى استغنى المتكلم الحكيم في الآية بهما (الكلام المتقدم والسّياق) عن ذكر هذا الخبر .

فجاء المبتدأ وهو الاسم الموصول (اللائي الثّانية) بصلةٍ فقط وهي (لم يحضْنَ) من دون خبر .

وهذا يعني إسقاطاً لجملة الخبر (الجملة الإسمية كما تُقدّر كذلك) ، ويدخل أيضاً ضمن ما سمّاه الدّكتور تمّام حسّان بالتّرخص في قرينة التّضام[٢]، وبفرع التّلازم على وجه الخصوص[٣] ؛ إذ المبتدأ والخبر يستلزم وجود كلّ منهما الآخر ولا يأتي أحدُهما بمعزلٍ عن الآخر إلّا على نحو ما سمّاه الدّكتور تمّام بالتّرخص المذكور ، مع ملاحظة أنّ معنى النّمط من الجملة والذي جرى التّرخص فيه مرادٌ من قبل المتكلم ، وإن لم يذكره صراحةً ، يُستدل على ذلك بما ذهب إليه الدّكتور تمّام على هذا النّحو ، قال: "وقد يأتي التّرخص في نمط الجملة مع إرادة المعنى الذي جرى التّرخص في نمطه"[٤].

و الذي يبدو أنّ التّرخّص ـ بحسب تعبير الدّكتور تمّام حسّان ـ يتعلق بمشيئة المتكلم وفهم السّامع، وعلمه بالمحذوف، وهو لا يحصل إلّا في مواضع معينة ، منها صلة الموصول، فيكون هذا النّوع من الحذف إسقاطاً ؛ لتركه من الاستعمال في هذا الموضع .

---

(١) الإيضاح : ٩٤

(٢) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٤٤

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٤

(٤) اجتهادات لغوية : ٢٦٣

ثانياً: إسقاط الجملة الفعلية:

يعرّف النّحاة الجملة الفعلية بأنّها الجملة المصدرة بفعل[١]، وهذا الفعل قد يلحقه فاعل أو نائب الفاعل فتكون الجملة الفعلية هي الجملة المؤلفة من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل)[٢] من غير استغناءٍ عن المكملات[٣] التي تصاحب هذَين النّمطَين من الجمل.

وقد ذهب بعضهم إلى تعيين كون المسند فعلاً حتى يصدق على الجملة وصف الفعلية سواء تقدّم هذا الفعل أو تأخّر[٤].

وبذلك تصبح العناصر الأساسية في الجملة الفعلية سواء تقدّم فيها الفعل أو تأخّر هي : الفعل ، والمرفوع (الفاعل أو نائب الفاعل) ، والمكمل[٥].

وهكذا فعلى الرّأي المذكور (الذي يقول بفعلية الجملة بمجرد كون المسند فيها فعلاً) لا تخرج الجملة الفعلية عن الأشكال النّمطية الآتية[٦]:

- الفعل + المرفوع
- الفعل + المـرفـوع + المكملات
- الفعل + المكملات + المرفوع
- المكملات + الفعل + المرفوع

والملاحظ على الصّور المذكورة تقدّمُ الفعل فيها على المرفوع ، أمّا ما يتأخر الفعل فيها فعلى النّحو الآتي[٧]:

- المرفوع + الفعل

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٤٢٠

(٢) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٣

(٣) ويقصد بالمكملات هنا كل الألفاظ أو التّراكيب الزائدة عن التّركيب الأساسي للجملة العربية مع الإشارة إلى أنّ المكملات ليست زائدة لا تفيد ؛ بل إنّها تُفيد في داخل المعنى المستفاد من التّركيب الأساسي للجملة ، فضلاً عن فوائدها اللفظية الأخرى ، وهي قد تكون منصوبةً أو في محلّه ، كما قد تكون مجرورة كالجار والمجرور ، ينظر : الجملة الفعلية ، د. علي أبو المكارم : ٣٧ .

(٤) ينظر : الجملة الفعلية ، د. علي أبو المكارم : ٣٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨

- المرفوع + الفعل + المكملات
- المرفوع + المكملات + الفعل
- المكملات + المرفوع + الفعل

وهكذا يمكن القول: إنّنا أمام ثلاثة آراء في تعيين فعلية الجمل ، يمكن إجمالها على النّحو الآتي:

١ – الرّأي الذي يشترط كون صدر الجملة فعلاً، مراده بصدر الجملة المسند، وبذلك لا تدخل ضمن الجمل الفعلية –على هذا الرّأي– الجملُ التي تبدأُ بأفعال نواسخ ، نحو: (كان) و (ظننت)[١] ؛ فالمسند مع هذه الأفعال هو الخبر في باب (كان) ، والمفعول الثّاني في باب (ظنّ)[٢].

٢ – الرّأي الذي يشترط تصدر الجملة بالفعل ، وإن لم يكن مسنداً ، فتدخل تحت مفهوم الجملة الفعلية ـ على هذا الرّأي ـ الجملُ التي على نحو : (كان زيدٌ قائماً) و(ظننت محمّداً مسافراً) [٣].

٣– الرّأي الذي يشترط كون المسند فعلاً من غير تفريق بين أن يتقدم أو يتأخر ، ومن ثمّ يشتمل مفهوم الجمل الفعلية ـ بحسب هذا الرّأي ـ على الجمل التي تتصدر باسمٍ مادام المسند فعلاً ، وإن كان متأخراً[٤].

وهكذا تعددت صور الجملة الفعلية بتعدد الآراء ، وما اشترطه أصحاب كل رأي ؛ وما كان ذلك إلّا لإدراك النّحويين منذ عصرٍ مبكر وجود هذا النّوع المميّز من الجمل العربية [٥] حتى اقتصر أغلبهم على هذا النّوع مع الجملة الإسمية في تحديد أنواع الجمل في العربية "بيد

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٤٢١

(٢) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٥٨

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٨

(٤) ينظر : الجملة الفعلية ، د. علي أبو المكارم : ٣٩

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩

أنّ هذا التّحديد الثّنائي لم يحظَ بموافقة بعض النّحويين ، الذين وجدوا أنّ ثمّة أنواعاً أخرى للجملة العربية لا تندرج تحت هذَين النّوعين" [١].

وليس يعنينا كثيراً هنا ترجيحُ مذهب من قال بالتّقسيم الثّنائي على من قال بتقسيمات أخرى أو العكس ؛ فقد كثر الكلام بهذا الباب قديماً وحديثاً وله مواضعه التي يستغني عنها هذا البحث .

ومن ثمّ نكتفي بدراسة الجمل الفعلية التي أُسقطت من الاستعمال اللغوي ، وبيان الصّور التي جاءت عليها هذه الجمل ، ابتداءً بما كثُر منها ، وانتهاءً بالأقل ، وعلى النّحو الآتي:

١ . الإسقاط في الجملة الشّرطية:

لقد توسع النّحويون في مسألة اعتبار الجملة الشّرطية من الجمل الإسمية أو الفعلية ، أو أن تُعدّ ضرباً آخر مستقلاً بنفسه إلى جانب الضّربَين المذكورَين .

وربما دعا من ذهب إلى كون الجمل الشّرطية قسماً قائماً بمعزل عن الإسمية والفعلية[٢] النّظرُ في أسلوبها المتميّز عن الضّربَين المذكورَين ؛ فهي تنماز بأسلوبها الشّرطي من حيث قيامها على أداة للشرط وجملتَين في الشّرط وجوابه[٣] .

وأمّا من عدّها (الجملة الشّرطية) من الجمل الفعلية فـ "لأنّ الشّرطيّة في التّحقيق مركّبة من جملتَين فعليتَين: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ ، والجزاء فعل وفعل"[٤].

فإن قيل: أليست الجملة الشّرطية متصدرة بأدوات شرط ، ومن الأدوات ما هو اسم ومنه ما هو حرف ، فماذا عن المتصدرة باسمٍ ألا تُعد من قبيل الجملة الإسمية ؟

والجواب هو أنّ اسم الشّرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة[٥]، " تقول (من تكرم أكرم)

---

(١) الجملة الفعلية ، د. علي أبو المكارم : ٢٩

(٢) ممّن ذهب إلى ذلك من القدماء الزّمخشري في المفصل في علم العربية : ٢٤ ، ومن المحدثين فخر الدّين قباوة في إعراب الجمل وأشباه الجمل :٢١

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٢٢٩

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١ /٢٢٩

(٥) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٦٠

فـ (من) مفعول به مقدّم ونحوه قوله تعالى: ﴿**أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾[١] فـ (أيّاً) مفعول به مقدم منصوب . وتقول (متى تأتني آتك) فـ (متى) ظرف زمان . و(أينما تذهب أذهب معك) فـ (أينما) ظرف مكان وهذه كلها فضلات وهي مقدمة من تأخير مثل قولنا (محمّداً أكرمتُ) و(غداً أسافر) و(بينكما أجلس) فكما أنّه لا عبرة بالفضلات المتقدمة هنا وأنّ العبرة بصدر الجملة فكذلك الأمر في الشّرط فهذه كلها جمل فعلية"[٢].

ومع الاختلاف المذكور فيما يمكن أن تكون عليه الجمل الشّرطية ، ارتأينا وضعها مع الجمل الفعلية ، كما هي عند الجمهور[٣]، وكما رجّح أن تكون كذلك بعض المحدثين[٤]، وهي أينما كانت عبارة عن الجمل "التي صدرها أداة شرط"[٥].

ويميّزها (الجملة الشّرطية) عن باقي الجمل تركّبها من جملتَين بعد هذه الأداة المذكورة (أداة الشرط) ، تسمّى الجملة الأولى جملة الشّرط ، وتسمّى الثّانية جملة الجواب أو الجزاء[٦].

وقد يُترخص في نمط هذه الجملة الشّرطية فتأتي بأداة وجملة واحدة (جملة الشّرط) من غير الجملة الجواب ، مع ملاحظة أنّ معنى هذه الجملة الجواب مرادٌ ، ولم يكن لِيُترك من الاستعمال لولا علم المخاطب به ، كما رأى ذلك الخليل فيما عرضه له سيبويه من إجابةٍ حول استفهامه إيّاه عن بعض الآيات التي تُرك الجواب منها ، قال سيبويه: "وسألتُ الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿**حَتَّى إِذا جَاؤُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوابُها**﴾[٧] أين جوابها ؟ وعن قوله جلّ وعلا: ﴿**وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذابَ**﴾[٨] ، ﴿**وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾[٩] فقال: إنّ

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٦٠ . ١٦١

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٢٢٩ ، مغني اللبيب : ٢ / ٤٢١ ، همع الهوامع : ١ / ٥٠

(٤) منهم الدّكتور فاضل صالح السّامرائي في الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٦٠

(٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل :١٩

(٦) ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢٩

(٧) الزّمر : ٧٣

(٨) البقرة : ١٦٥

(٩) الأنعام : ٢٧

العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم ، لعلم المخبَرِ لأيّ شيءٍ وُضع هذا الكلام"(١).

والإسقاط هو يأتي لعلة الاختصار ، والاقتصاد بالجهد ، يحصل للكلام وإن كان السّاقط منه عمدةً مثلما يسقط الصّوت الذي هو من بنية الكلمة الأساس خاصة إذا كان المعنى واضحاً لقرينة كعلم المخاطب ، ومثل ذلك ما يحصل في الجمل فقد يستغنون عن بعض هذه الجمل ويتركونها من الاستعمال ؛ لوضوحها من سياق التّركيب ولا يخلّ تركها بدلالته.

فعلم المخبَر بما تُرك ولم يرد في الكلام على نحو الآيات المباركة التي مر ذكرها إذن هو السّبب في هذا التّرك وعدم الاستعمال (الإسقاط) لخبر الشّرط أو جوابه كما يراه الخليل ، وقد مرّ في مكانٍ سابق من هذا البحث أنّ الاستغناء بعلم المخاطَب من أهمّ علل الإسقاط في الدّرس اللغوي عند العرب .

وقد استشهد الدّكتور تمّام حسّان بإسقاط جملة جواب الشّرط على التّرخص في نمط الجملة وفي قرينة التّضام تحديداً ، قال: "وقد يأتي التّرخّص في نمط الجملة مع إرادة المعنى الذي جرى التّرخص في نمطه"(٢).

وقال في موضع آخر: "فمن التّرخّص في قرينة التّضام قوله تعالى: ﴿**قالُوا طائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ**﴾(٣) بحذف جواب الشّرط أي: أئِن ذُكّرتم تطيّرتم"(٤).

استدل الدّكتور تمّام على أنّ تقدير جواب الشّرط هو (تطيّرتم)(٥) بالقرينة: ﴿**قالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنا بِكُمْ**﴾(٦) من الآية التي تسبقها.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا الضّرب من الإسقاط (إسقاط جملة جواب الشّرط) قولُه تعالى: ﴿**وَإِذا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَما خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾(٧).

---

(١) الكتاب : ٣ / ١٠٣

(٢) اجتهادات لغوية : ٢٦٣

(٣) يس : ١٩

(٤) اجتهادات لغوية : ٢٦٢

(٥) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٤٦

(٦) يس : ١٨

(٧) يس : ٤٥

حيث لم يذكر جواب الشّرط "وسكت عن تمام الكلام لعلم المخاطب به فكأنّ تقدير ذلك: (وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم استكبروا وتمادوا وعتوا)"[١]. فجواب الشّرط في الآية المذكورة إذن متروك وغير وارد قُدّر بـ (استكبروا وتمادوا وعتوا).

ويمكن أن يُقدّر جواب الشّرط من الآية المذكورة بتقدير آخر، بحسب القرينة والدّليل الذي قد يُعتمَد ، كأن يُقدّر هذا الجواب بـ (أعرضوا) بقرينة وجود كلمة(معرضين) في الآية اللاحقة[٢]حيث قال تعالى فيها: ﴿**وَما تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آياتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كانُوا عَنْها مُعْرِضِينَ**﴾[٣] فيكون التّقدير: (وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم أعرضوا وديدنهم الإعراض)[٤] ،ولربما اكتفوا بالمذكور في الكلام لعدم حصول اللبس في ذهن المخاطب .

ونظير ذلك من الآيات في هذا الباب (باب إسقاط جملة جواب الشّرط) قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ**﴾[٥]. حيث جيء بـ أداة الشّرط (لولا) وجملته ، ولكن تُركت جملة الجواب من الاستعمال ثقةً بهم المخاطب[٦]، وأنّه بإمكانه فهم المراد وإن لم يُذكر هذا الجواب في حديث المتكلم . وقد اختُلف في تقدير جواب الشّرط من الآية المذكورة ، حيث قدّره ابن قتيبة بـ (لعذبكم بما فعلتم) ، قال: "فكأنّ تقديره ولولا فضل الله عليكم ورحمته لعذبكم بما فعلتم"[٧].

واعتمد الدّكتور تمّام حسّان في تقدير هذا الخبر المتروك من الآية السّابقة دليلاً آخر لتقدير مختلفٍ عن تقدير ابن قتيبة ؛ نظر إلى الآيات التي تلت الآية المذكورة فكان تقديره له: "لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم"[٨].

إذ جاءت الآية الرابعة عشر من السّورة نفسها (سورة النّور) ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ**﴾ والتي تلي الآية الشّاهد

---

(١) نقد النّثر : ٦٩

(٢) ينظر : الخلاصة النّحوية : ١٩

(٣) يس : ٤٦

(٤) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٢٤٧

(٥) النّور : ١٠

(٦) ينظر : نقد النثر : ٦٩

(٧) المصدر نفسه : ٦٩

(٨) البيان في روائع القرآن : ٢٤٧

بثلاث آيات بعبارة مشابهة لها بدرجة كبيرة وكان خبرها هكذا: (لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم).

وهو ما دفع الدّكتور تمّام لاعتماده كتقديرٍ لخبر الآية العاشرة (التي تُرك خبرُها وأُسقط)،وفي علّة ذلك قال: "لأنّ سياق الآية رقم ١٤ يؤكد ذلك وهو: ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ**﴾[١]،ومثله أيضاً ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطانِ**﴾[٢]فالجواب محذوف تقديره "ما زكى منكم من أحد أبداً" بقرينة سياق الآية رقم ٣٢ وفيها ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ما زَكى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً**﴾(النّور:٣٢)[٣]"[٤].

ومن أمثلة الشّعر في هذا الباب قول امرئ القيس[٥]:

أجدَّكَ لو شَيْءٌ أَتَانا رسُولُهُ سِواكَ ولكِنْ لم نَجِدْ لكَ مَدْفَعَا

فجواب الشّرط ساقطٌ من استعمال الشّاعر في البَيت المذكور "والمعنى: لو أتانا رسولٌ سواك لدفعناه" [٦].

فخبر الشّرط في البيت إذن (لدفعناه) المقدر ، بقرينة الكلام الذي جاء بعد أداة الشّرط وجملته .

وقد عبّر ابن فارس (ت:٣٩٥هـ) عن عدم استعمال الخبر في البيت السّابق وما جرى مجراه بـ (الكفّ) ، قال: "ومن سنن العرب الكفّ . وهو أن يكفَّ عن ذكر الخبر اكتفاءً بما يدل عليه الكلام"[٧].

وكأنّ ابنَ فارس يُعلل إسقاط الخبر أو جواب الشّرط في مثل هذه الموارد بالاكتفاء ، وقد مرّ أنّه (الاكتفاء) أحد علل الإسقاط في الدّرس اللغوي عند العرب.

---

(١) النور: ١٤

(٢) النور: ٢٠ _ ٢١

(٣) ذكر الدّكتور تمام أنّ الآية رقم (٣٢) من سورة النّور والصحيح أنّها الآية الحادية والعشرون من السّورة نفسها.

(٤) البيان في روائع القرآن : ٢٤٧

(٥) ديوانه ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم : ٢٤٢

(٦) الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب : ٢٥١

(٧) المصدر نفسه : ٢٥١

قال الثّعالبيّ (ت: ٤٢٩هـ) في علّة إسقاط الخبر أو جواب الشّرط من بيت امرئ القيس المار : "اكتفاءً بما يدلّ عليه الكلام وثقةً بفهم المخاطب ذلك من سنن العرب"(١).

وعلى نحو ذلك بيتٌ آخر لأمرئ القيس يقول فيه(٢):

فلو أنّها نفسٌ تموتُ جميعةً ولكنَّها نفسٌ تَساقَطُ أنفُسَا

فقد وردت في البيت أداة الشّرط (لو) وجملة الشّرط (أنّها نفسٌ تموتُ جميعةً) من دون ذكرٍ لجواب الشّرط أو جزائه ، الذي يقدّر بـ (لَفَنِيَت واسْتَراحتْ) أو (إحداهما) كأن يقدّر بـ (فنِيَت) فقط أو بـ (اسْتراحَت) وحدها(٣).

وممّا يدخل في هذا الضّرب من الإسقاط (إسقاط جملة جواب الشّرط أو جزائه) قولهم في المثل: "لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني"(٤). فلم يأتِ جواب الشّرط من قولهم المار في المثل المذكور، والمراد: (لانتصفت)(٥).

وهكذا فإنّ الخيط الذي ربط بين كل هذه الشّواهد في هذا الضّرب من الجمل (الجمل الشّرطية) كان واحداً بين القرآن والشّعر وما مُثّل به من كلام العرب؛ فقد انمازت كل من هذه الأمثلة التي استُشهد بها على اختلاف ضربها الأدبي بإسقاط خبر الشّرط منها ؛ ليكون هذا الإسقاط علامةً مميّزة جامعة لها ؛ "وذلك كلّه للعلم بموضعه"(٦).

ومن ثمّ عُدّ عدمُ استعمال الخبر في مثل هذه الموارد وإسقاطُه أبلغَ في المعنى من إظهاره ؛ فإنّ فيه من التّوسيع في المعنى والإبهام ما لا يحصل لو جِيء بالخبر على الأصل المفترض فيه فتوسيع المعنى والإبهام أوقع في النّفس(٧) وقد أرادوه في هذه الشّواهد فجرت على ما جرت عليه من عدم استعمال جملة خبر الشرط .

---

(١) فقه اللغة وسر العربية : ٣٤٤

(٢) ديوانه : ١٠٧

(٣) ينظر : سر الصناعة : ٢ / ٢٩١ ، شرح المفصل : ٥ / ١١٩

(٤) من أمثال العرب: يُضرب للكريم يظلمه دنيءٌ فلا يقدر على احتمال ظلمه ، والمعنى: لو ظلمني من هو كفؤ لي لهان علي ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وقيل أراد: لو لطمتني حرّة فجعل السّوار علامة للحرية؛ لأنّ العرب قلّما تُلبس الإماء، فكأنّه يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علي ، مجمع الأمثال :٢/ ١٧٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ١٢٠

(٦) المصدر نفسه : ٥ / ١٢٠

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٥ / ١٢٠

وهكذا يمكن القول: إنّه وبحسب ما وُقف عليه من شواهدٍ للإسقاط في الجملة الشّرطية نجد أنّ إسقاطَ جملة جواب الشّرط ملمحٌ مميزٌ للإسقاط في هذا الضّرب من الجمل ؛ إذ لم يقف البحث مثلاً على إسقاط جملة الشرط ، كما فُعل بجملة الجواب ، وإن أسقطوا جملة الشرط وجزائه معاً ، وأبقوا على أداة الشّرط فقط ، عند دلالة القرائن ، وأمن اللبس[١].

قال الشّاعر[٢]:

قَالتْ بناتُ العَمّ: يَا سَلْمى وَإِنْ كان فقيراً معدماً؟ قالتْ: وإِنْ

"أي: وإن كان كذلك رضيته"[٣].

فالإسقاط هنا قد شمل جملتَي الشّرط كلتيهما ؛ لدلالة الكلام المتقدّم ، حتى أنّ الشّاعر استغنى به (الكلام المتقدّم) عن أن يوردهما ، فجاء بالأداة (إن) من دونهما لتقدم الجملتَين (جملة الشّرط وجوابه) في الشّرط السّابق ، ولذلك عندما عطف شرطاً آخر عليه لم يذكر الجملتين مرة أخرى اكتفى بذكرها في الشّرط الأول وكأنّه لم يجد به حاجةً إلى تكرار هذَين الجملتَين بعد تقدّم ذكرهما في الشّرط الأول .

وما زالت في حديثنا آثارٌ لذلك الإسقاط (إسقاط جملتّي الشّرط والإبقاء على الأداة بمفردها) ؛ يقول لك أحدهم: دخل الطّلاب إلى المحاضرة ، فترد عليه بقولك: وإن ، فقط من دون ذكر الجملتَين (جملة الشّرط وجوابه) فيفهم منك أنّ هناك ما أُسقط من كلامك ، دلّ عليه الكلام المذكور .

٢ ـ الإسقاط في الجملة الفعلية الخبرية:

يُطلق مطلح الجملة الخبرية ويراد به ذلك الضّرب من الجمل المحتمل للصّدق والكذب لذاته[٤].

وإنّما قُيّد احتمال هذا الضّرب من الجمل للصّدق والكذب بقولهم: (لذاته) ، "أي بقطع النّظر عن خصوص المخبِر، أو خصوص الخبر، وإنّما يُنظر في احتمال الصّدق والكذب

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٠

(٢) رؤبة بن العجاج ، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة : ٣ / ١٨٦

(٣) مغني اللبيب : ٢ / ٧٢٤

(٤) ينظر : جواهر البلاغة :٥٥

إلى الكلام نفسه لا إلى قائله ، وذلك لتدخل الأخبار الواجبة الصّدق كأخبار الله تعالى ، وأخبار رسله ، والبديهيات المألوفة ، نحو: السّماء فوقنا ، والنّظريات المتعيّن صدقها..."[١].

فالجملة الخبرية إذن هي كلام يصحّ أن يوصف بالصّدق أو الكذب بغض النّظر عن قائله كأن يكون صادقاً لا يحتمل الكذب أو كان كاذباً لا يحتمل الصّدق أو كان يحتملهما معاً ، نحو: السّماء فوقنا ، و شربت البحر ، وأسافر غداً ، فهذه كلّها جمل خبرية[٢].

وتتميّز الجملة الخبرية عن قسيمتها (الجملة الإنشائية) بالنّسبة الخارجية ، ومطابقة هذه النّسبة لذلك الخارج أو عدمها[٣]، "فمطابقة النّسبة الكلامية للنّسبة الخارجية ثبوتا ونفيا صدقٌ ، وعدم المطابقة كذبٌ ، فالنّسبة التي دلّ عليها الخبر وفُهمت منه تسمّى كلاميّة ، والنّسبة التي تُعرف من الخارج بقطع النّظر عن الخبر تسمّى خارجية ، فحينئذٍ هناك نسبتان: نسبة تُفهم من الخبر، ويدل عليها الكلام وتسمّى النّسبة الكلاميّة ، ونسبة أخرى تعرف من الخارج بقطع النّظر عن الخبر وتسمّى النّسبة الخارجية"[٤].

ومن أمثلة صدق الخبر قولنا: ينفع العلم ، فإن كانت نسبة الخبر الكلامية (وهي ثبوت النّفع للعلم) المفهومة من تلك الجملة مطابقةً للنّسبة الخارجية أي موافقة لِما في الخارج والواقع فصدقٌ وإلّا فكذبٌ ، نحو: ينفع الجهل ، فنسبته الكلاميّة ليست مطابقة وموافقة للنّسبة الخارجية[٥].

فالفارق إذن بين الخبر والإنشاء هو هذه المطابقة لِما في الخارج أو عدمها أي الوصف بالصّدق أو الكذب الذي يميّز الخبر ويفتقر إليه الإنشاء الذي لا يملك نسبةً خارجية فليس فيه قصدٌ للمطابقة ولا لعدمها[٦]، "وقيل له نسبة خارجية ، والفرق بينهما أنّ الخبر يقصد فيه مطابقة النّسبة للخارج أو عدم مطابقتها له ، والإنشاء لا يقصد فيه ذلك"[٧].

---

(١) جواهر البلاغة : ٥٥

(٢) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها :١٧٠

(٣) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ١ / ٥٦

(٤) جواهر البلاغة : ٥٥

(٥) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٧٠

(٦) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٥٦

(٧) المصدر نفسه : ٥٦

وهكذا فالاختلاف قائمٌ في هذا الباب وليس ممّا يشغل البحث كثيراً تتبعُ جزئياته ، وترجيحُ مذهبٍ على آخر؛ اكتفاءً بما ذُكر في هذا العرض الموجز .

وقد يعترض معترضٌ بأنّ مصطلح الجملة الخبرية ليس حصراً على الجمل الفعلية ، وأنّه يشمل الإسمية أيضاً فما وجه إيراد هذا الضّرب من الجمل مع الجمل الفعلية ؟

والجواب عن ذلك بأنّه نعم مصطلح الجملة الخبرية لا يقتصر على الجمل الفعلية بل هو مفهوم تدخل تحته الإسمية أيضا ، ولكن إنّما أوردناه هنا مع الجمل الفعلية لِما أسفر عنه ما استُقصي من الجمل السّاقطة من الاستعمال من مجموعة جملٍ فعلية خبرية أُسقطت من استعمالات لغوية مختلفة ؛ فكان من الأولى أن تندرج مع ما ذكر من جملٍ فعلية .

قال تعالى في هذا الضرب من الإسقاط (إسقاط جملة فعلية خبرية): ﴿**أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ**﴾[1].

فقد ذهب جمعٌ من اللغويين[2] إلى أنّ جملةً فعليةً خبريةً أُسقطت من استعمال الآية المباركة المذكورة لو جيء بها لكانت جملة (ذهبت نفسك عليهم حسرات) أو (تذهب نفسك ...) ولكن اكتُفي عنها بقوله تعالى: ﴿**فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ**﴾[3]، وبذلك فإنّهم استغنوا بالمذكور عن المحذوف اكتفاءً ، والاكتفاء وسيلة من وسائل الإسقاط .

فدلّ هذا الجزء الوارد من الآية (فلا تذهب نفسك ...) على الجملة التي تُركت من الاستعمال (جملة ذهبت نفسك عليهم حسرات أو تذهب نفسك ...) وعُرفت هذه الجملة المتروكة من الجزء المارّ الذّكر، قال الفرّاء: "لأنّ قوله (فلا تَذْهَبْ) نهيٌ يدلّ على أنّ ما نهى عنه قد مضى في صدر الكلمة"[4].

---

(١) فاطر : ٨

(٢) منهم الفرّاء ، ينظر : معاني القرآن: ٢ / ٣٦٧ ، ابن قتيبة ، ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢١٦ ، الزّجاج ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه :٤ / ٢٦٤ ، النّحاس ، ينظر : معاني القرآن: ٥ / ٤٣٩ ، الزّركشي ، ينظر : البرهان في علوم القرآن :٣ / ١١٣

(٣) فاطر : ٨

(٤) معاني القرآن ، الفرّاء : ٢ / ٣٦٧

وعلى هذا النّحو قوله تعالى: ﴿**فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً**﴾[١]. فقد استُغني في هذه الآية المباركة عن قوله: (فضَرَبَ) الذي كان القياس بأن يُستعمل، ولكنّه أُسقط واستُغني عنه بالجواب (فانفجرت).

قال الفرّاء في هذه الآية: "معناه –والله أعلم– فضربَ فانفجرت ، فعُرِف بقوله: "فانْفَجَرَتْ" أنّه قد ضرب ، فاكتفى بالجواب ؛ لأنّه قد أدّى عن المعنى"[٢].

وكأنّ تقدير الكلام: (فضرب فانفجرت) وقد عُلم هذا المتروك من الاستعمال(فضرب) بدلالة (انفجرت) ؛ لأنّه يُعلم من الانفجار أنّه قد ضرب[٣].

وعلى هذا النّحو من الإسقاط كذلك قوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنا إِلى مُوسى أَنِ اضْرِبْ بِعَصاكَ البَحْرَ فَانْفَلَقَ**﴾[٤].

فالجامع الذي يهمنا بين هذَين الآيتَين هو إسقاط جملة فعلية خبرية هي جملة (فضرب) المتكونة من الفعل الماضي وفاعله المضمر فيه .

قال الشّاعر[٥]:

فإنّ المَنيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُه أَيْنَمَا

أراد أينما ذهب أو يذهب[٦]، ولكنّه تَرَكَ ما بعد (أينما) اكتفاءً بها[٧] ، وبمعرفة هذا المتروك فتُرك التّلفظ به[٨].

وهكذا قد يكون في التّمثيل بما مرّ من شواهد فصيحة أُسقطت منها جملٌ فعليةٌ خبريةٌ تأكيد وإثبات لوجود هذا الضّرب من إسقاط الجمل (إسقاط الجمل الفعلية الخبرية).

---

(١) البقرة : ٦٠

(٢) معاني القرآن ، الفرّاء : ١ / ٤٠

(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١١٦

(٤) الشعراء : ٦٣

(٥) النّمر بن تولب ، ديوانه : ١١٦

(٦) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢١٧

(٧) ينظر : خزانة الأدب : ١١ / ١٠٣

(٨) ينظر : مختارات شعراء العرب ، ابن الشّجري : ٦٧

٣ : الإسقاط في الجملة المضاف إليها:

ومن أصناف الجمل التي تعرضت للإسقاط في الدّرس اللغوي صنفٌ أُطلق عليه الجمل المضاف إليها ، وهي عبارة عن حصيلة الجمل التي يكون محلها الجر بعد الإضافة(١).

ولا يُضاف إلى الجملة إلّا ثمانية يمكن إجمالها على النّحو الآتي(٢):

أ ـ أسماء الزّمان ، ظروفاً كانت أو أسماءً ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَسَلامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا**﴾(٣) ، وقوله: ﴿**وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذابُ**﴾(٤).

فاسم الزّمان (يوم) ظرفٌ في الآية الأولى ومفعولٌ ثانٍ في الثّانية ، وهو في الآيتَين قد أضيف إلى جملة فعلية.

ب ـ حيث ، وتختصّ بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة ، ولا يُشترط لذلك كونها ظرفاً .

ت ـ آية بمعنى علامة ، فإنّها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما ، قال الشّاعر(٥):

بآية يُقدِمون الخيلَ زوراً كَأَنَّ عَلَى سَنابِكها مدامَا

حيث أضافها الشّاعر إلى جملة فعلية فعلها متصرف مثبت (يُقدمون)

ث ـ ذو في قولهم (اذهب بذي تسلم) ، والباء في ذلك ظرفية ، و(ذي) صفة لزمنٍ محذوف بمعنى صاحب ؛ فالموصوف نكرة ، أي اذهب في وقت صاحب سلامة "أي في وقتٍ هو مظنّة السّلامة"(٦).

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٤٦٧

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٤٦٧ . ٤٧١

(٣) مريم : ١٥

(٤) إبراهيم :٤٤

(٥) نُسب هذا البيت للأعشى في الصّحاح : ٥ / ١٩٥٢ مادة (سلم)، وكذلك في لسان العرب: ١٢ / ٢٩٢، مادة (سلم) ، تاج العروس : ٣٢ / ٤٠٠ ، مادة (سلم)، ولكن لم أقف عليه في ديوان الأعشى، ومنهم من روى صدر البيت : بآية يُقدمون الخيل شعثاً ، ينظر : مغني اللبيب: ٢ / ٤٦٩ .

(٦) مغني اللبيب : ٢ / ٤٧٠

ج وح _ لدُن وريث ، فإنّهما يُضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتاً ، بخلافه مع آية .

فأمّا (لدن) فهي اسمٌ لمبدأ الغاية ، زمانيةً كانت أو مكانية ، ومن شواهدها قول الشّاعر(١):

لزِمنا لدُن سالمتمُونا وِفاقكُمْ فلا يكُ مِنْكُم للخِلافِ جُنُوحُ

وأمّا (ريث) فهي مصدر راث إذا أبطأ ، وعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلى الجملة ، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزّمان في التّوقيت ، نحو: جئتُكَ صَلاةَ العصرِ، قال الشّاعر(٢):

خليليَّ رفقاً ريثَ أقضي لبانَةً من العَرصاتِ المذكرات عُهوداً

فأضاف (ريثَ) إلى الجملة الفعلية (أقضي لبانةً).

خ ود _ قول وقائل ، كقول الشّاعر(٣):

قولُ يا للرّجالِ يُنهضُ مِنا مسرعينَ الكُهولَ والشّبانا

فأضاف (قول) إلى جملة النّداء (يا للرجال يُنهضُ منا) .

وقول الآخر(٤):

وأجَبتُ قائلَ كيفَ أَنْتَ بِصالِحٍ حَتّى مَللتُ ومَلّني عوادي

حيث أضاف (قائل) إلى الجملة الاستفهامية (كيف أنت بصالح).

وهكذا فجميع الجمل التي وردت في هذه الشّواهد والتي أضيفت إليها الثمانية المذكورة هي جملٌ أُطلق عليها (الجمل المضاف إليها) جِيء بها لغرض التّعريف والتّخصيص ، وهو غرض المضاف إليه على النّحو العام(٥).

ولذلك فقد عُدّ من البعد عن القياس عدم مجيء المضاف إليه مع وجود المضاف ؛ لأنّ في ذلك نقضاً للغرض وتراجعاً عن المقصود(٦).

---

(١) غير منسوب ، مغني اللبيب : ٢ / ٤٧٠

(٢) غير منسوب ،مغني اللبيب : ٢ / ٤٧١ ، همع الهوامع : ٢ / ١٥٦

(٣) غير منسوب ، مغني اللبيب : ٢ / ٤٧١

(٤) غير منسوب ، مغني اللبيب : ٢ / ٤٧١

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٢٠١

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٠١

ومن ذلك قولهم: (إذٍ) ، و(حينئذٍ) " و "إذ" كانت إنّما تُضاف إلى جملةٍ لتُوضِحها ، وتزيل إبهامَها ، فإذا تقدّمتها جملةٌ ، إمّا فعلية ، وإمّا إسمية ، ربما حذفوا الجملة المضاف إليها "إذ" لدلالة الجملة المتقدمة عليها ، فجاؤوا بالتّنوين بعد "إذ" عِوَضاً من المحذوف"[١].

وكأنّ دلالةَ الجملة المتقدمة مسوّغٌ لِأَن يُستغنى عن جملٍ (مضاف إليها) ويعوّض عنها بالتّنوين ، قال الشاعر[٢]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

وقياسه: وأنت إذ نهيتُك ، ولكن استُغني عن هذه الجملة الفعلية (نهيتك) لتقدّم دلالتها في صدر البيت ولذلك فقد أُسقطت بعد (إذ) وعوّض منها التنوين[٣].

"ومثله "حِيْنَئِذٍ" ، و"سَاعَتَئِذٍ" و "يَوْمَئِذٍ" ، والمراد: حين إذ كان كذا وكذا ، وساعة إذ كان كذا وكذا ، ويوم إذ كان كذا وكذا" [٤].

قال تعالى: ﴿**إِذا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزالَها وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقالَها وَقالَ الْإِنْسانُ مَا لَها يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبارَها**﴾[٥].

فلو لم يُسقط ما بعد (إذ) من (يومئذٍ) لكان الكلام: يوم إذ تزلزلت الأرض ، وإذ أخرجتِ الأرض أثقالها ، وإذ قال الإنسان ، فأُسقطتْ هذه الجمل بأسرها لدلالة ما تقدّم من الجمل وعُوّض منها التّنوين[٦].

وعلى نحو ذلك قوله تعالى: ﴿**فَلَوْلا إِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ**﴾[٧].

فيقال في الآية المباركة من الاستغناء عن الجملة (بلغت الحلقوم) والتّعويض عنها بالتّنوين ما قيل في الآيات أعلاه من سورة الزّلزلة ، وكذا قول الشّاعر السّابق ؛ فقد اتفقت هذه الأمثلة من حيث الاستغناء عن جملٍ (مضاف إليها) فيها ، والتّعويض بالتّنوين بقرينتَي الاستلزام وسبق الذّكر ؛ "فالذكر قرينةٌ لفظية والحذف إنّما يكون بقرينة لفظية أيضاً و لا

---

(١) شرح المفصل : ٢ / ٢٠١

(٢) أبو ذؤيب الهذلي ، ديوانه : ٩٩

(٣) ينظر : شرح المفصل :٢ / ٢٠٢

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٢

(٥) الزّلزلة : ١ . ٤

(٦) ينظر : شرح المفصل: ٢ / ٢٠٢

(٧) الواقعة : ٨٣ . ٨٤

يكون تقدير المحذوف إلّا بمعونة هذه القرينة وأهم القرائن الدّالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذّكر وكلاهما من القرائن اللفظية الدّاخلة في مفهوم التّضام"[1].

(١) اللغة العربية معناها ومبناها :٢٢١

نتائج البحث

وبعد ، فإنّه يمكن أن تُجمل النتائج التي انتهى البحث إليها على النّحو الآتي :

١ـ الإسقاطُ عَرَضٌ يحصل للكلام ، وضربٌ من الحذف يعالج ما سقط من الكلام استعمالاً. أصواتاً أو كلماتٍ أو جملاً. معتمداً في معالجته هذه على عملياتٍ استدلالية ، من نحو القياس الذي يُعدُّ عاملاً رئيساً في معرفة ما يسقط من الاستعمال ؛ لأنّ هذا السّاقط أصلٌ مهملٌ أو مرفوض لا يمكن ملاحظته من غير طريق القياس ، والأخذ بوظيفة اللغة في الإفهام وعدم اللبس ، ويعتمد الإسقاط أيضاً في مقدارٍ كبيرٍ منه على إجرائية الاستغناء ؛ فيُستغنى عمّا أصله وقياسه المجيء بمستغنىً به يحلُّ بديلاً عن الأصل .

ويحصل هذا الإسقاط غالباً لعللٍ مختلفة في الدّرس اللغوي إلّا أنّ أوسع هذه العلل يمكن أن يكونَ طلب الخفّة والتّخفيف .

٢ـ تكاد تكون الهمزة أكثر الصّوامت سقوطاً لدى المتكلم العربي لِما وجده فيها من شدةٍ وجهدٍ أثقلا عليه نطقها وتحقيقها .

أمّا أكثر الصّوائت سقوطاً فكان صوت الألف ؛ فقد ورد أنّ حروف العلّة إنّما سمّيت هكذا لكثرة ما يصيبها من تغيير. إسقاطاً كان أو غيره . وعدم بقائها على حالٍ كالعليل المنحرف ، وبما أنّ أوسعَ حروف العلّة وأشدها امتداداً واستطالةً الألف يمكن القول إذن: إنّه أكثر الصّوائت بل الأصوات كلها تعرضاً للإسقاط .

٣ـ سار إسقاط الأسماء والأفعال على طريقَين في الدّرس اللغوي ، أولهما: ما أُسقط من الاستعمال اللغوي العام حتى رُفضَ وأُهملَ واستُغنيَ عنه بغيره ممّا هو كفيلٌ بتأدية وظيفته .

وأمّا الطّريق الثّاني فيمكن أن يُطلق عليه الملحق بالطريق الأوّل ؛ لأنّ ما جاء على هذا الطّريق لم يسقط من الاستعمال اللغوي العام كما كان في الطّريق الأوّل وإنّما مثّلته استعمالات سياقية معيّنة ارتُئيَ فيها الاستغناء عن بعض الأسماء والأفعال بأسماءٍ وأفعالٍ أخرى لغايةٍ في نفس من أسقطَ واستغنى قد لا تتحقق بغير هذَين الإسقاط والاستغناء .

٤ـ إنّ مردَّ الإسقاط يرجعُ إلى الاستعمال وظروفِ التّداول اللغوي ؛ لعلّةٍ من عللِ التّخفيف والاقتصاد ، وكذلك وضوح المعنى في الاستعمال أكثر من القياس لذلك يجعل الإسقاطُ للاستعمال سلطةً أكبر وأوسع من سلطة القياس ؛ فما أقره الاستعمال حجة ؛ لأنّ العرب تقول: "من حفظ حجة على من لم يحفظ" ؛ لأنّ التّواصل اللغوي يميل إلى اللفظ المتداول المستعمل؛ لكونه مشتركاً بين أفراد المجتمع اللغوي .

٥ ـ لا يقتصر الإسقاط على مستوىً لغوي دون آخر؛ فكما تعرضت له الأصوات والمفردات(من الأسماء والأفعال) لم تسلم منه مجموعة من الجمل، فكما أنّ الأصوات والمفردات قد تسقط وتُعدّ متروكة فكذلك كانت بعض الجمل قد سقطت من الاستعمال وعُدّت متروكة في حين أنّها وكما هو حال الكثير من الأصوات والمفردات التي تعرّضت للإسقاط تلاحظ في تأويل الكلام قياساً لا استعمالاً ؛ لأنّ النّحويين عندما وضعوا القواعد والضّوابط وجدوا أنّ شيئاً قد سقط من الكلام لا يُلبي قواعدهم وأنّ الاستعمال قد اعتاد وبسببٍ من عوامل الخفّة والاختصار على أن يُسقط المتكلم من كلامه ما لا حاجة للمتلقي بسماعه مادام غرض الإفهام وإيصال ما أراده المتكلم أن يصل قد تحقق.

٦ـ قد لا تتحقق بعض المعاني التي ينشدها المتكلم بالصّيغ القياسية ؛ فلذلك يقتضي التّواصل بين طرفَي العملية الإبلاغية الاستغناءَ بالشّيء عن الشّيء وتعويض الصّيغة القياسية بصيغةٍ أخرى أكثر دلالةً وتأديةً للغرض .

٧ـ قد يتداخل في ذهن بعض الدّارسين مفهوما الحذف والإسقاط على الرّغم من أنّه ضرب من الحذف و ليس كل حذف إسقاطاً ، لكن ما يلحظ في إسقاط الجمل أنّ المتكلم يكتفي بالمذكور ، وأنّ التّرخّص بتعبير الدّكتور تمّام حسّان يتعلق بمشيئة المتكلم وفهم السّامع وعلمه بالمحذوف ، وهو لا يحصل إلّا في مواضع ، منها صلة الموصول ، فيكون هذا النّوع من الحذف إسقاطاً ؛ لتركه في الاستعمال في هذا الموضع .

٨ ـ ممّا يُعين في فهم الإسقاط ما يُعرف عند المحدثين بالقياس الخاطئ حيث يتم الاستغناء عن البنية القياسية الصّحيحة ببنية أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بين كلمة أو صيغة وكلمة أو صيغة أخرى .

٩ ـ من المصادر المهمّة في الإسقاط خاصّة الصّوتي منه قبائلٌ بدوية اتسمت بالسّرعة في النّطق وتلمّس أيسر السبل ، نحو قبائل وسط الجزيرة وشرقيّها ، ولعلّ من أشهرها تميم وبكر بن وائل .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الكتب المطبوعة

(أ)

- ابن جني عالم العربية ، د. حسام سعيد النّعيمي ، ط١، دار الشّؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) بغداد ١٩٩٠
- الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنية ، المملكة العربية السّعودية ، د ط، د ت.
- اجتهادات لغوية ، د. تمّام حسّان ، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- أسباب حدوث الحروف ، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت:٤٢٨هـ) تحقيق: محمد حسّان الطّيّان و يحيى مير علم، تقديم ومراجعة: د. شاكر الفحّام و الأستاذ أحمد راتب النّفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط ، د ت .
- أسرار العربية ، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله الأنباري (ت:٥٧٧هـ) دراسة وتحقيق: محمّد حسين شمس الدّين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النّحوي العربي ، د. فؤاد بو علي ، ط١، عالم الكتب الحديث ، الأردن، ٢٠١١م .
- أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة وتعليق : د. أحمد مختار عمر ، ط٨، عالم الكتب ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
- إسفار الفصيح ، أبو سهل محمّد بن علي بن محمّد الهروي (ت: ٤٣٣هـ) دراسة وتحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمّد قشاش ، المملكة العربية السّعودية ١٤٢٠هـ ، د ط.

❖ الاشتقاق ، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دّريد (ت:٣٢١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، ط١، دار الجيل ، بيروت، ١٤١١هـ . ١٩٩١م.

❖ إصلاح المنطق ، ابن السكّيت(ت:٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمّد شاكر و عبد السّلام محمّد هارون ،دار المعارف ، مصر .

❖ الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مطبعة نهضة مصر، د ط ، دت .

❖ أصول النّحو العربي ، د. محمد خير الحلواني ، مطبعة أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الرّباط ، ١٩٨٣ م ، د ط.

❖ الأصول في النّحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج(ت:٣١٦ هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م

❖ إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة ، ط٥ ، دار القلم العربي حلب . سورية ، ١٤٠٩هـ . ١٩٨٩ م.

❖ إعراب القراءات السّبع وعللها ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠هـ) ، حققه وقدّم له: د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مطبعة المدني، القاهرة ،١٩٩٢م .

❖ إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس (ت:٣٣٨هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد ، ط٢، عالم الكتب ، مكتبة النّهضة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

❖ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، أبو عبد الله الحسن بن أحمد ابن خالويه (ت:٣٧٠هـ) دار ومكتبة الهلال ، بيروت ١٩٨٥، د ط.

❖ الأفعال ، أبو عثمان سعيد بن محمّد المعافري السّرقسطي ، تحقيق: د. حسين محمّد شرف ، مراجعة :د. محمّد مهدي علام ،مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م ، د ط.

❖ الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة ، د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م ، د ط .

❖ الاقتراح في علم أصول النّحو، جلال الدّين السّيوطي(ت:٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٦م ، دط .

❖ أمالي ابن الشّجري ، هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي (ت:٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة :د. محمود محمّد الطّناحي ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري(ت:٥٧٧هـ) تحقيق ودراسة :د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه :د. رمضان عبد التّواب، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ٢٠٠٢م.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ) ومعه كتاب عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، مكتبة لسان العرب، صيدا . بيروت ، د ط ، د ت.

❖ الإيضاح ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي(ت:٣٧٧هـ) تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المُرجان ، ط ٢، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

❖ الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (ت:٧٣٩هـ)، شرح وتعليق وتنقيح : د. محمّد عبد المنعم خفاجي ، ط٣، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

(ب)

❖ بحوث وتحقيقات ، العلامة عبد العزيز الميمني ، أعدّها للنشر: محمّد عُزير شمس ، تقديم :شاكر الفحّام ، مراجعة :محمّد اليَعْلاوي ، ط١، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٩٥م.

❖ بحوث ومقالات في اللغة ، د. رمضان عبد التّواب(ت:١٤٢٢هـ)،ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة و دار الرّفاعي بالرّياض ١٤٠٣هـ . ١٩٨٢م.

❖ البرهان في علوم القرآن ، بدر الدّين محمد بن عبد الله الزّركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التّراث، القاهرة، د ط ، د ت .

❖ بناء الجملة العربية ، د. محمّد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، د ط.

❖ البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنّص القرآني ، د. تمّام حسّان، ط١ القاهرة عالم الكتب ، ١٤١٣ ـ ١٩٩٣ م

(ت)

❖ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: عبد السّتار أحمد فراج ، راجعته لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء، التراث العربي ، مطبعة الكويت ، ١٣٨٥هـ . ١٩٦٥م ، د ط.

❖ تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) ، شرحه ونشره :أحمد صقر، ١٩٧٣م ، د ط.

❖ تجاور الصّوامت في العربية قراءة أُخرى ، د. جواد كاظم عناد، ط١، دار رند للطباعة والنشر ، دمشق، ٢٠١١

❖ تصحيح الفصيح وشرحه ، ابن دُرُستويه ، تحقيق :د. محمّد بدوى المختون ، مراجعة :د. رمضان عبد التّواب، القاهرة، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م ، دط.

❖ التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطّيّب البكوش تقديم : صالح القرمادي ، ط٣، المطبعة العربية تونس ١٩٩٢م.

❖ التّصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن عبد الله بن جني(ت:٣٩٢هـ)، عني بتصحيح هذا المصنف الجليل وفهرسة مطالبه وشواهده وإشارات جمله: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي،ط١،مطبعة شركة التّمدن الصّناعية، مصر ، د ت .

❖ التّطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، د. رمضان عبد التّواب ، ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.

❖ التّطور النّحوي للغة العربية ، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩ المستشرق الألماني برجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التّواب ط٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٩٤م.

❖ التعبير القرآني ، د. فاضل صالح السّامرائي ، المكتبة القانونية ، بغداد ٢٠٠٩م ، د ط .

❖ التّعريفات ، علي بن محمّد الشّريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة محمّد صدّيق المنشاوي ، دار الفضيلة للنّشر والتّوزيع والتّصدير، القاهرة د ط ، د ت.

❖ تفسير البحر المحيط ، محمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معرض، شارك في تحقيقه :د. زكريا عبد المجيد، ود. أحمد النّجولي الجمل، قرظه: د. عبد الحي الفرماوي،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

❖ تفسير الفخر الرّازي المشتهر بالتّفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، محمّد الرّازي فخر الدّين محمّد ابن العلّامة ضياء الدّين عُمَر(ت:٦٠٤هـ) ط١، دار الفكر، لبنان بيروت ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.

❖ التفسير القيّم ، ابن القيّم (ت:٧٥١هـ) جمعه : محمد أويس الندوي ، حققه: محمّد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ، د ط ، د ت .

❖ تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمّد بن حبيب البصري الشهير بالماوردي(ت:٤٥٠هـ)، تحقيق: السّيّد ابن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، د ط ، د ت.

❖ التكملة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب ،بيروت ـ لبنان ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

❖ تهذيب اللغة ، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ) ، حققه وقدم له: عبد السّلام محمّد هارون ، راجعه : محمّد علي النّجار، الدار المصرية للتأليف والنّشر ، ١٣٨٤هـ ، د ط .

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، المرادي المعروف بابن أمّ قاسم (ت:٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، ط١، دار الفكر العربي ، القاهرة ،١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م

❖ ثلاثة شعراء مقلّون (جمع وتحقيق ودراسة) ، د. شريف راغب علاونة ، ط١، دار المناهج للنشر والتّوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م.

(ج)

❖ الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السُّنّة وآي الفرقان ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القُرطبي (ت:٦٧١هـ)، تحقيق :د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط١، مؤسسة الرّسالة، بيروت . لبنان، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

❖ الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرائي ، ط٢، دار الفكر ، عمان . الأردن ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٧م .

❖ الجملة الفعلية ، د. علي أبو المكارم ، ط١ ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

❖ جمهرة اللغة ، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد (ت:٣٢١هـ)، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، بلدة حيدر آباد ، الدّكن ، ١٣٤٤هـ .

❖ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، أحمد الهاشمي ، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصّميلي ، ط١، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ١٩٩٩م.

(ح)

❖ الحجّة في علل القراءات السّبع ، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي (ت:٣٧٧هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمّد معوّض ود. أحمد عيسى حسن المعصراوي، ط١، دار الكتب العلمية. بيروت، ٢٠٠٧م.

(خ)

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون ، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

❖ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق: محمد علي النّجار، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ،١٩٥٢م ، د ط .

❖ الخلاصة النّحوية ، د. تمّام حسّان ، ط١ القاهرة مطابع دار الأمين ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

(د)

❖ الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد ، د. غانم قدوري الحَمَد ، ط٢، دار عمار ، عمان ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.

❖ الدراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي ، د. حسام سعيد النّعيمي ، دار الرّشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠م ، د ط.

❖ دراسة الصّوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م ، د ط.

❖ دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمه وقدّم له وعلق عليه : د. كمال محمّد بشر، مكتبة الشّباب ، القاهرة ، د ط ، د ت.

❖ ديوان أبي الأسود الدّؤلي ، أبو سعيد الحسن السُكَّري(ت:٢٩٠هـ) ، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين ،ط٢، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ــ لبنان، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

❖ ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت . لبنان ، د ط ، د ت.

❖ ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق وتخريج: د. أحمد خليل الشال ، ط١، دار الكتب المصرية ، ١٤٣٥هـ . ٢٠١٤م.

❖ ديوان الأخطل ، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له: مهدي محمّد ناصر الدّين ط٢، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م.

❖ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق: د. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميزت ، المطبعة النّموذجية ، د ط ، د ت .

❖ ديوان الأُقيشر الأسدي ، د. محمّد علي دقّة ، ط١، دار صادر بيروت ١٩٩٧م .

❖ ديوان أمية بن أبي الصّلت ، جمعٌ وتحقيقٌ ودراسةٌ: د. عبد الحفيظ السّطلي ، درّة الغوّاص ، المطبعة التّعاونيّة ، دمشق ، ١٩٧٤م ، د ط.

❖ ديوان امرئ القيس ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٥، دار المعارف، النيل ـ القاهرة ، ١٩٩٦م.

❖ ديوان تأبّط شرّاً وأخباره ، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، ط١، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

❖ ديوان عبيد بن الأبرص ، شرح :أشرف أحمد عدرة ، ط١ ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٩٤م .

❖ ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قُريب الأصمعي وشرحه : تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٩٧١م ، د ط.

❖ ديوان عنترة ، محمّد سعيد مولوي ، تحقيق ودراسة: المكتب الإسلامي، القاهرة ، ١٩٦٤م ، د ط.

❖ ديوان علقمة بن عَبَدَة ، شرحه وعلق عليه وقدم له: سعيد نسيب مكارم، ط١، دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٩٦م .

❖ ديوان الفرزدق ، كرم البستاني ، دار بيروت للطباعة والنّشر، بيروت ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ، د ط.

❖ ديوان النّجاشي الحارثي قيس بن عمرو ، صنعة وتحقيق: صالح البكاري ، والطّيب العشاش و سعد غراب ، ط١، مؤسسة المواهب ، بيروت، ١٩٩٩م

❖ ديوان النّمر بن تولب العُكيلي ، جمع وشرح وتحقيق ، د. محمّد نبيل طريفي، ط١، دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠٠م.

❖ ديوان معن بن أوس المزني(ت:٦٤هـ)، د. نوري حمودي القيسي و حاتم صالح الضّامن، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، .١٩٧٧م ، د ط.

(ر)

❖ الرسم الهندسي ، عبد الرّسول الخفاف ، مركز التعريب والنّشر ، وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التكنولوجية ، بغداد ، ١٩٨٦م ، د ط.

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النّور المالقي (ت: ٧٠٢هـ) ، تحقيق :أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د ط ، د ت.

(س)

❖ السبعة في القراءات ، ابن مجاهد(ت:٣٢٤هـ) تحقيق: د. شوقي ضَيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة ، د ت.

❖ سر الفصاحة ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت:٤٦٦هـ) ط١، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ١٩٨٢م ـ ١٤٠٢هـ

❖ سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت:٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٣م .

(ش)

❖ شذا العرف في فن الصّرف، أحمد بن محمّد بن أحمد الحملاوي (ت: ١٣١٥هـ)، قدّم له وعلّق عليه: د. محمّد بن عبد المُعطِي، خرّج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، الرّياض ، دط، دت.

❖ شرح ابن عقيل ، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت:٧٦٩هـ) على ألفية أبي عبد الله محمّد جمال الدّين بن مالك(ت:٦٧٢هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٢٠،نشر وتوزيع دار التّراث، القاهرة ١٩٨٠م.

❖ شرح أبيات سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمّد السّيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمّد علي الرّيح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد ، دار الفكر، القاهرة ، مصر، ١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤م ، د ط .

❖ شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمّى (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد ،ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت . لبنان ١٣٧٥هـ . ١٩٥٥م.

❖ شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بضمون التّوضيح في النّحو، خالد بن عبد الله الأزهري(ت:٩٠٥هـ)، تحقيق :محمّد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ، د ت.

❖ شرح الرّضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي(ت:٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاز يونس بنغازي ١٩٩٦.

❖ شرح الكافية الشّافية ، جمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك ، حققه وقدّم له : د. عبد المنعم أحمد هريري ، ط١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ، المملكة العربية السّعودية ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

❖ شرح المفصل للرمخشري ، ابن يعيش ، موفق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش(ت:٦٤٣هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .

❖ شرح الملوكي في التَّصريف، ابن يعيش ، موفق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق : د. فخر الدّين قباوة ، ط٢، ، دار الأوزاعي، الدّوحة ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

❖ شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدّين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت:٦٨٦هـ) مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: المحمّدون الثلاثة: محمد نور الحسين، ومحمد الزّفزاف ومحمد محي الدّين عبد الحميد دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢ م ، د ط .

❖ شرح كتاب سيبويه ، السّيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

❖ شعر هدبة بن الخشرم العذري، د. يحيى الجبوري، ط٢، دار القلم، الكويت ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

(ص)

❖ الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي اللغوي ، حققه وضبط نصوصه وقدّم له: د. عُمر فاروق الطّبّاع،ط١، مكتبة المعارف، بيروت . لبنان،١٤١٤هـ . ١٩٩٣م

❖ الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان ١٩٩٠م.

(ض)

❖ ضرائر الشّعر ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: إبراهيم محمد ، ط١، دار الأندلس ، ١٩٨٠م .

(ظ)

❖ ظاهرة الحذف في الدّرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة الدّار الجامعية، رمل إسكندرية ، ١٩٩٨م ، د ط.

(ع)

❖ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د. محمّد حماسة عبد اللطيف ، ط١، مكتبة أم القرى ، الكويت ، ١٩٨٤م.

❖ علم اللغة العام ، فردينان دي سوسير (ت:١٩١٣م) ترجمة : د. يوئيل يوسف عزيز ، مراجعة النّص العربي : د. مالك يوسف المطلبي ، ط١ ، دار آفاق عربية ، بغداد ، د ت.

❖ عمدة الكاتب ، أبو جعفر النّحاس أحمد بن إسماعيل بن يوسف المرادي النّحوي (ت:٣٣٨هـ) ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي، ط١، دار ابن حزم الجفان والجابي للطباعة والنّشر ،١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

❖ العين ، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٥هـ) ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السّامرائي ، سلسلة المعاجم والفهارس ، د ط ، د ت.

(غ)

❖ غريب الحديث ، أبو عُبيد القاسم بن سلام (ت:٢٢٤هـ)، تحقيق : د. محمّد عبد المعين خان ، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ــ الدّكن، ١٣٨٤هـ . ١٩٦٤م.

❖ غريب القرآن ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ١٣٩٨هـ ١٩٨٧م ، د ط.

(ف)

❖ الفسر شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبي ، أبو الفتح عثمان ابن جنّي النّحوي (ت:٣٩٢هـ) ، حققه وقدم له : د. رضا رجب ، د ط ، د ت.

❖ فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبد التّواب، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٩م.

❖ الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السّامرائي ، ط٣، مكتبة لسان العرب، مؤسسة الرسالة ، بيروت . لبنان ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

❖ فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور الثعالبي ، حققه ووضع فهارسه : مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، ط١ ، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٧هـ . ١٩٣٨م .

❖ في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي، دائرة الشّؤون الثّقافية والنّشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٤م ، د ط.

❖ في البحث الصّوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد ،الجمهورية العراقية، ١٩٨٣م ، د ط.

❖ في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة أبناء وهبة حسان ، ٢٠٠٣م ، د ط .

❖ في اللهجات العربية، مقدمة للدراسة، د. محمّد أحمد خاطر، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة ، ١٩٧٨. ١٩٧٩م، د ط .

❖ في لغة الشّعر، د. إبراهيم السّامرائي ، دار الفكر ،عمان، د ط ، دت .

(ق)

❖ القاموس المحيط، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت:٨١٧هـ) وبهامشه تعليقات وشروح ، نسخة مصوّرة عن الطّبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

❖ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصّبور شاهين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ٢٠٠٩م ، د ط.

❖ القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، قراءة في التّوجيه الصّوتي: د. جواد كاظم عناد ، ط١،مؤسسة الانتشار العربي، بيروت . لبنان ٢٠١١م.

(ك)

❖ الكافي في العروض والقوافي، الخطيب التّبريزي، تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله، ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٩٩٤م . ١٤١٥هـ .

❖ الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون،ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٨م.

❖ كتاب الشّعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨هـ ـ ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح :د. محمود محمد الطّناحي ط١، مكتبة الخانجي ،القاهرة، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

❖ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التّانوي ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، تحقيق : د. علي دحدوج ، نقل النّص الفارسي إلى العربية : د. عبد الله الخالدي ، التّرجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي ، ط١ مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، ١٩٩٦م .

❖ الكلمة، دراسة لغوية معجمية، د. حلمي خليل، ط٢،دار المعرفة الجامعية ١٩٩٨م.

❖ الكنز في القراءات العشر، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك المقرئ تاج الدّين ، ويقال: نجم الدّين (ت: ٧٤١هـ) تحقيق: د. خالد المشهداني، ط١، مكتبة الثّقافة الدّينية، القاهرة٢٠٠٤م.

(ل)

❖ لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر بيروت ، د ط ، د ت .

❖ اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة :عبد الحميد الدّواخلي ، ومحمد القصاص، تقديم: فاطمة خليل ، المركز القومي للترجمة طُبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ٢٠١٤ ، د ط.

❖ اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمّام حسّان ، ط٤،عالم الكتب، القاهرة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

❖ اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، دار الثّقافة، الدار البيضاء المغرب ١٩٩٤م ، د ط.

❖ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.عبدة الرّاجحي ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ١٩٩٦م ، د ط.

(م)

❖ مجاز القرآن، أبو عُبيدة معْمَر بن المثنى التّيمي (ت:٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمّد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، مصر، د ط، د ت.

❖ مجمع الأمثال، أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت:٥١٨هـ) حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه :محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السّنّة المحمّدية ، ١٣٧٤هـ . ١٩٩٥م ، د ط.

❖ مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه :وليم بن الورد البروسي ، دار قتيبة ، الكويت ، د ط ، د ت.

❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق: علي النّجدي ناصيف ، د. عبد الحليم النّجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، د ط.

❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ، تحقيق وتعليق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، عبد العال السّيّد إبراهيم ومحمد الشّافعي ، ط٢،مطابع دار الخير الدوحة - قطر ٢٠٠٧م.

❖ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت:٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي،ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

❖ مختارات شعراء العرب، هبة الله بن علي أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاوي ، ط١، دار الجيل ــ بيروت ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م.

❖ المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت:٤٥٨هـ) ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر، ١٣١٦هـ .

❖ مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين، ابن قيّم الجوزية محمّد بن أبي بكر (ت:٧٥١هـ) دراسة وتحقيق: د. ناصر بن سليمان ،و د. علي بن عبد الرحمن، و د. صالح بن عبد العزيز، و د. خالد بن عبد العزيز الغنيم ، و د. محمّد ابن عبد الله الخضيري ، ط١، دار الصّميعي، المملكة العربية السّعودية، ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م.

❖ مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر، بيروت . لبنان، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م ، د ط .

❖ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التّواب، ط٣ مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٩٧م .

❖ المرتجل في شرح الجمل، أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت: ٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة :علي حيدر ، دمشق، ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م ، د ط.

❖ المزدوج في العربية المفهوم، المفهوم ،المصاديق ، التحولات: د. جواد كاظم عناد ، ط١، دار رند للطباعة والنشر، دمشق٢٠١١م.

❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي (ت: ٩١١هـ) شرحه وضبطه وصححه وعنوَن موضوعاته وعلق حواشيه: محمّد أحمد جاد المولى ، و محمّد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي ، ط٣، دار التّراث القاهرة ، د ت .

❖ المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة :د. محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد، ط١، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤٠٥هـ.

❖ المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيّومي المقرئ (ت:٧٧٠هـ) مكتبة لبنان ، بيروت ،١٩٨٧م ، د ط .

❖ المصطلح الصّوتي في الدّراسات العربية، د. عبد العزيز الصّيغ ،ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م.

❖ معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)تحقيق: د. هدى محمّد قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

❖ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م .

❖ معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النّحّاس (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق : محمّد علي الصّابوني، ط١، مركز إحياء التّراث الإسلامي ، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م

❖ معاني القرآن وإعرابه، الزّجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّري(ت:٣١١هـ) شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١،عالم الكتب، بيروت١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

❖ معجم الصّوتيّات، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، ط١، مكتبة د، مروان العطيّة مركز البحوث والدّراسات الإسلامية ، سلسلة الدّراسات الإسلامية جمهورية العراق ٢٠٠٧م.

❖ المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، د ط.

❖ معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار سعد الدين، دمشق ، ٢٠٠٢م .

❖ معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، د. محمّد سمير نجيب اللبدي، ط١، مؤسسة الرّسالة، بيروت . لبنان ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

❖ المعجم المفصل في النّحو العربي، د. عزيزة فوّال بابستي ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.

❖ المعجم المفصل في علم الصّرف، راجي الأسمر ، مراجعة :د. إميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.

❖ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، وزارة التّربية والتّعليم، مصر،١٩٩٤، د ط.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، حققه وخرج شواهده: د. مازن المبارك ، ومحمّد علي حمد الله ، راجعه: سعيد الأفغاني ، د ط ، د ت.

❖ مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن علي السكاكي (ت:٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه :نعيم زرزور، ط٢، بيروت ـ لبنان ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.

❖ المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل: محمّد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، ط٢، دار الجيل ، بيروت . لبنان، د ت .

❖ مقالات في اللغة والأدب، د. تمّام حسّان، ط١،عالم الكتب ،القاهرة ، ٢٠٠٦ م

❖ مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط :عبد السّلام محمد هارون ، دار الفكر، د ط ، د ت .

❖ المقتضب، محمد بن يزيد ،المعروف بالمبرّد (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .

❖ الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي(ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة ، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

❖ من أسرار اللغة ، د . إبراهيم أنيس ، ط ٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

❖ من مظاهر التّخفيف في اللسان العربي، د. حمزة عبد الله النّشرتي ، الهيئة العامّة لمكتبة الإسكندرية ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م ، د ط.

❖ مناهج البحث في اللغة، د. تمّام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م ، د ط .

❖ المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي النّحوي لكتاب التّصريف للإمام عثمان المازني النّحوي البصري ، تحقيق: لجنة من الأستاذَين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط١،وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التّراث القديم إدارة الثقافة العامة، د ت .

❖ المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسن أحمد ،ط١، منشورات جامعة قاز يونس،بنغازي،١٩٩٦م.

❖ موت الألفاظ في العربية، د. عبد الرّزّاق بن فراج الصّاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٩هـ ، د ط .

❖ المولَّد في العربية، دراسة في نمو اللغة العربية وتطوّرها بعد الإسلام: د. حلمي خليل ، ط٢، دار النّهضة العربية ، بيروت، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

(ن)

❖ نتائج الفكر في النّحو، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيلي (ت:٥٨١) حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمّد معوّض، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م .

❖ نزهة الطّرف في علم الصّرف، الشيخ أحمد بن محمد الميداني (ت:٥١٨هـ) ، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ١٢٩٩هـ ، د ط.

❖ النّشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد الدّمشقي الشّهير بابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمّد الضّباع، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ، د ط ، د ت.

❖ نظرات في التّراث اللغوي، د. عبد القادر المهيري، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان ، ١٩٩٣م.

❖ نقد النثر، أبو الفرج قدامة بن جعفر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م ، د ط.

❖ النّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري(ت:٤٧٦هـ) دراسة و تحقيق: الأستاذ رشيد الحبيب، مطبعة فضالة . المغرب،١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م ، د ط.

(هـ)

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي(ت:٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدّين،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م .

الرسائل والأطاريح الجامعية

(ب)

❖ باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري ، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي (رسالة علمية)،جامعة أم القرى . مكة المكرمة، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م ، د ط.

(ظ)

❖ ظاهرة الحذف عند ابن جنّي في كتاب المحتسب ، دراسة نحوية ، بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية: أحمد بن عوض الرّحيلي، المملكة العربية السّعودية ، جامعة طيبة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية ، ١٤٣٥هـ . ٢٠١٤م

(م)

❖ المُمَاثُ من الألفاظِ في المعجم العربيّ، دراسة لُغوية (أطروحة دكتوراه)، قدمتها لمياء عبد الحسين الشّمريّ بإشراف د. عبد الرّحمن مطلك الجبوري، جامعة بغداد . كليّة التّربية (ابن رشد)، ١٤٣٥هـ . ٢٠١٣م.

This study was based on what was left or the impact of speech, under the title(Projection in the language lesson)it is(Projection) ahit of the deletion dealing with the fall of speech the use of movement or characterse or a link or sentence until it became The deceased is a fallen and a null or a given, which can only be observed by means of analogy because it is an offer related to the cause of his Projection.

Kalashwahed, who stood on the subject of a large and prominent among the votes and the words of names and deeds and sentences and from him came this research to stand on them, including the independent study of the phenomenon of language mixed with many scholars in hadiq Although Seboyeh man and Alhosin reference to it at the beginning of his book, and then mystical in different parts of The book itself at Sibweh, as well as other linguistic source.

After the survey of the evidence of the receipt of the Projection, it was considered that it can be studied and the division of what came and chapters, dealt with the martyr concept of which may be confused by: the deletion of the Projection and distinguish it from other and the scaffold and others, with the most important reasons of this name and the first chapter was in the drop silent and silent voices, which is on two main topics are the bull of the silos and the drop of votes interspersed with various topics in the most important suck and the share of the lobe left in yesterday fell from the names and deeds nostalgia two: the first in the Projection

The second is in the drop of verbs, and under these two main subjects enter the other sub-sections and different subjects in the most important of what is included in it .drop names and action.

While the third chapter of the study of dropping the camel is retaliating on two main subjects: the first is to drop the

nominal sentences and the second in the Projection of the actual physical, and intersects these two main section of the various sub-investigation in the groub of sentences that have been dropped and in the concludes the search results, After the study.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Al-Qadisiyah University
Education College
Arabic language Department

The projection In The language Lesson

The thesis submitted by the student

Zahraa Sabah Yousif

To Education college council at Al-Qadisiya University

It is partial of requirements to get master degree in Arabic language and its Literatures

Supervised by

Prof. Dr

Lateef Hatim Al Zamily

١٤٤٠ A.H ٢٠١٩ A.D